الأهرام

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الملكية الزراعية بين ثورتين

[١٩١٩ - ١٩٥٢]

د. على بركات

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الاهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربى والاسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل فى هذا الاطار :

— التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .

- يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

- يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (ا) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٥٩٠١٠ ، ٥٩٥٦٠ ، ٤٦٤٦٤

رئيس المركز : دكتور بطرس بطرس غالى

إهـــداء 2005

أ/إبراهيم منصور غنيه

القاهرة

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

الملكية الزراعية بين ثورتين
[١٩١٩ ـ ١٩٥٢]

د . على بركات

ديسمبر ١٩٧٨

المحتويات

تقديم ٥
مقدمة ١١
الفصل الاول
الملكيات الكبيرة والتركيب الاجتماعى للملاك الزراعيين ١٧
الفصل الثانى
النشاط الأقتصادى للملاك الزراعيين ٣٣
الفصل الثالث
الفلاحون والتدهور فى اوضاع الملكيات الصغيرة ٤٩
الفصل الرابع
سيطرة كبار الملاك على الحكم وفشل دعوات الاصلاح الزراعى ٦٣
الفصل الخامس
الايجار والصراع الاجتماعى فى الريف المصرى ٧٩

ملحق

مشروع قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٤٨ .... ١٠٥

تقديم

فى نطاق المحاولات التى بذلت لكتابة التاريخ ، أو على الاصح لتأسيس « علم » للتاريخ كان السؤال المطروح على الدوام :

« كيف نفسر حدثا من احداث التاريخ أو واقعة من وقائعه ؟ »

ولربما بدا السؤال فى ظاهره بسيطا للغاية . لكن الاجابات التى قدمت قد تعددت وتناقضت بما يثبت أن المشكلة المطروحة ليست من السهولة كما قد يتبادر الى الذهن لأول وهلة .

واذا استثنينا تلك المحاولة اليتيمة ، وفى الوقت نفسه الاصيلة والرائدة بحق والتى بذلها فى القرن الرابع عشر ابن خلدون عندما دعا ـ وهو يؤسس علم العمران (الاجتماع) الى فهم جديد لتاريخ المجتمعات الانسانية فان مشكلة تفسير الحدث التاريخى لم يبدأ طرحها بالحاح الا فى الفترة التى تلت عصر التنوير الاوربى ، ثم بلغ هذا الطرح أوجه على امتداد القرن التاسع عشر . ففى نصف هذا القرن الأخير ، الذى يسميه البعض وبحق ـ بعصر الايديولوجية ، ارتبطت مشكلة تفسير الحدث التاريخى « بفلسفة التاريخ » من ناحية ، ومن ناحية أخرى بمحاولة تأسيس « علم للاجتماع » كان يطمح اصحابه الى ان يرتفع الى منزلة العلوم الطبيعية .

وبدون الدخول فى تفصيلات لا يحتملها المقام هنا ، فانه على الرغم من التعارض الحاد الذى ـ نشب بين مختلف المدارس « المثاليه » أو « الميتافيزيقية » وبين مختلف المدارس « الطبيعية » و ... « المادية » ، حول النظر الى التاريخ ، فان جميع الفلاسفة والمفكرين الذين حاولوا ان يؤسسوا فلسفة للتاريخ (منذ كانت وهيجل وكارل ماركس واوجست كونت ، وكروتشه واشبنجلر ... الخ » قد قاموا

بعمل يتلخص في أنه قد بات مشروعا امام العقل الانساني ان يتجاوز الطابع النسبي لوقائع التاريخ ليركز على الجانب المطلق فيه ، ولكي ينفذ في النهاية الى المبادىء أو القواعد العامة التي تحكم حركة المجتمعات الانسانية .

فهذه المحاولات التي عاصرت بعضها أيضا محاولات تأسيس السوسيولوجيا كعلم انتهت بأن ـ وضعت موضع الدفاع الاتجاه الرسمي ، أو المدرسة التقليدية في كتابة التاريخ . فهذه المدرسة كانت تبدأ من منطلقات محددة : وهي ان التاريخ علم قد استكمل بنيانه بالفعل وان التاريخ هو علم الحدث أو الواقعة التاريخية . والواقعة هنا هي واقعة متفردة ووحيدة ، يتعذر البحث عن علة لها . ومهمة المؤرخ الرئيسية ان يظهر تسلسل الاحداث وترابطها . وفي هذا ركزت هذه المدرسة اهتمامها اساسا على الوقائع أو الاحداث السياسية والدبلوماسية والعسكرية ، ورفضت ان تكون مهمة المؤرخ ان يحاول اكتشاف قوانين أو ان يستنبط افكارا أو صيغا عامة فلسفية كانت أو اجتماعية ... الخ .

وكما ـ هو معروف ـ فقد تعرضت هذه المدرسة لانتقادات جدية وكان ذلك في نهاية القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين . وجاءت هذه الانتقادات من جانبين : الاول : من المدارس السوسيولوجية المختلفة ، والثاني من جانب هؤلاء المؤرخين الذين اتجهوا الى معالجة قضايا التاريخ معالجة توليفية (تركيبية) شاملة ترتكز على معطيات شديدة التنوع ، وهي معطيات أصبحت متاحة بفضل تقدم العلوم الانسانية .

وفيما يتعلق بالمدارس السوسيولوجية فنحن نذكر على سبيل المثال ان صداما وقع في فرنسا عام ١٩٠٥ بين ممثلي المدرسة التقليدية أو « السردية » في كتابة التاريخ وبين مدرسة اميل دوركايم الاجتماعية وكانت اذ ذاك في اوج ازدهارها . فلقد اخذ دوركايم على المؤرخين التقليديين انهم لم يروا في التاريخ سوى « غبار من الاحداث » ، وانهم اغمضوا اعينهم عن الوظائف الاجتماعية الثابته ، وعن « المؤسسات » التي تستطيع وحدها ان تقدم التفسير للحدث الواحد أو للمجموعة من الاحداث ، كما اخذ عليهم قناعتهم بوصل الاحداث بعضها بالبعض في مسلسل واحد ، وانهم يرفضون أى محاولة للتعميم .

اما الاتجاه الثاني الذى نقد المدرسة التقليدية في كتابة التاريخ فقد انضم اليه عدد كبير من ـ المفكرين والباحثين الذين تصوروا امكان قيام « علم للتاريخ » يستند بمشروعية تامة الى الفتوحات الجديدة في

علوم السلالات (الاثنولوجيا) والبشريات (الانتروبولوجيا) وعلم الاجتماع والسياسة وعلم النفس .

وتحت تأثير هذين الاتجاهين نما بالتدريج اتجاه جديد اخذ يثبت اقدامه عاما بعد عام : لقد كان المطلوب باختصار كتابة « التاريخ الاجتماعي » . وهنا قدمت مفهومات جديدة للتاريخ :

ان التاريخ سوف يصبح ، منذ الان ، تاريخ حضارة باكملها من الحضارات وبهذا ينضم التاريخ ـ كعلم ـ الى اسرة علوم الانسان . ولم يعد للتاريخ « اتجاه واحد » ، ولم تعد فيه عوامل أو علل تتفاعل بكيفية آلية . وفيما يتعلق بالمنهج : فقد استبعد الاتجاه الجديد المنهج الانتقائي للوثائق . واصبح من واجب المؤرخ ان يتعامل مع جميع انواع الوثائق : الحجج والاحكام القضائية ، والعقود التى تعبر عن المعاملات بين الناس . بل لابد من الاهتمام ايضا بالوقائع اللغوية وبمستوى التقنية فى عصر من العصور ، وبعلاقات الانتاج ، ونشأة المدن ، وطرز العمارة ، وبالعادات الاجتماعية والطقوس والافكار الدينية ... الخ وباختصار : اذا كان ثمة اهتمام ينبغى ان يوجه الى الحدث او الواقعة التاريخية فيتعين ان يتجه فى الاساس الى تلك الوقائع التى تعكس الضرورات الثابتة للحياة الاجتماعية ، والتى ترتبط بالمؤسسات ، او باسلوب العمل المتصل بحضارة من الحضارات وهكذا ولد وتدعم الاتجاه الى اعتبار ان التاريخ الحقيقى لجماعة من الناس او لأمة من الامم يحسب ان يكون تاريخها الاجتماعى .

وربما تأخر ظهور هذا الاتجاه فى مصر والبلدان العربية الاخرى . فمدرسة ابن خلدون وهى التى كانت مؤهلة بحق لحفز هذا الاتجاه الاجتماعي فى كتابة التاريخ العربى . هذه المدرسة لم تستطع حركة الاحياء التى عرفها الفكر المصرى والعربى عموما فى القرن التاسع عشر ان تقوم بعمل اصيل يدخلها فى نسيج الفكر التاريخى والاجتماعى فى البلاد العربية . وكل هذا ادى الى هيمنة كاملة للمدرسة التقليدية ـ مدرسة السرد ـ فى كتابة التاريخ .

ولم يبدأ انحسار هذه الهيمنة الا فى فترة متأخرة جدا ، وبكيفية بطيئة للغاية . واخذ الاتجاه الاجتماعى فى كتابة التاريخ يعلن عن نفسه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اى منذ منتصف الاربعينات وواصل تقدمه طوال الخمسينات . وفى تلك الفترة ظهرت كتب ونشرت مقالات فى الصحف والمجلات تناولت الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين وتاريخ الحركة النقابية لعمال الصناعة ، وتاريخ النقابات الزراعية ، وتطور تشريع العمل .

وفي تلك الفترة ايضا ، وعلى مستوى الدراسات الاكاديمية صدرت كتب ودراسات نشرت في المجلات المتخصصة عن التطور الاقتصادى : الصناعي والزراعي في مصر كما تناولت تطور نظام الضرائب .

ومنذ اوائل الستينات ، وحتى يومنا هذ ، شهدت مصر زيادة ملحوظة في عدد الكتب والرسائل الجامعية والبحوث والدراسات الاكاديمية التي تعرضت لمشكلات تاريخ الطبقة العاملة ، والحركة النقابية وتطور الرأسمالية المصرية ، وحركة صراع الطبقات ، واثر الملكيات الزراعية على المجتمع المصرى ، ودور كبار ملاك الارض الزراعية في الحياة السياسية والاجتماعية ، وفي هذا المقام تجدر الاشارة الى بعض اعمال الاساتذة والدكاتره : حسين خلاف ومحمد انيس وعاصم الدسوقي ومحمود عبد الفضيل ورؤوف عباس وعبد الباسط عبد المعطي ومحمود عودة وعبد العظيم رمضان ، ومحمود متولى ، ونذكر هذا على سبيل المثال – لا الحصر – . ثم نذكر في الوقت نفسه كل الجهود التي بذلتها اجيال باكملها من الباحثين والمثقفين المصريين الذين شغلتهم قضايا بلادهم الاجتماعية . وفي هذا كله بدأ التاريخ الاجتماعي في مصر يجد مادته الاولية معدة ، ومحققه في كثير من الاحيان .

هنا ، وفي هذا الاطار يدخل العمل المقدم في هذا الكتاب من د . على بركات . بل ان هذا العمل يكتسب اهمية خاصة من ناحيتين :

الاولى : هي ان المؤلف – وهو استاذ مساعد التاريخ الحديث بجامعة المنصورة ، اذ يقف على ارض – اكاديمية ، ومحيطا بمناهج المدرسة التقليدية ، ومالكا لادواتها ، يتقدم ليتجاوز اهتمامات هذه المدرسة ، وليسهم بدوره في ارساء الاسس التي يمكن ان تقوم عليها كتابة التاريخ الاجتماعي للبلاد .

والثانية : هي ان هذا الكتاب الذى يقدمه مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية يعتبر امتدادا لعمل علمي مرموق كان قد قدمه د . على بركات تحت عنوان (تطور الملكية الزراعية في مصر من ١٨١٣ – ١٩١٤) ونشر عام ١٩٧٧ .

وربما يكفي في تقديم كتاب « الملكية الزراعية بين ثورتين : ١٩١٤ – ١٩٥٢ » ان نشير الى ذلك الجهد الدؤوب والمكثف الذى بذله المؤلف في دور الوثائق والمحفوظات ، هناك حيث نقب في الجداول الخاصة بالملكية الكبيرة ، وفي سجلات عمد ومشايخ القرى ، وسجلات حوادث الريف ، والمكلفات وفي الملفات الخاصة ببعض الموظفين . واستطاع في النهاية ان يلقى الضوء على دور أصحاب الملكيات الكبيرة ، ووزنهم في توجيه المؤسسات

التشريعية والتنفينية وفى الاحزاب السياسية . كما تابع نشأة الشريحة المتوسطة من الملاك ، ودرس من خلال الشكاوى اوضاع صغار الفلاحين موضحا كيف كانت قضية الايجارات هى محور الصراع فى الريف بين الملاك وبين المستأجرين .

والامر المؤكد ان كتابة التاريخ من هذا المنظور الاجتماعى من شأنها ان تساعد فى تفسير العديد من وقائع التاريخ ، بل لعلها – وهذا هو المهم – ان تخضع هذا التفسير لمقاييس موضوعية الى حد كبير .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مقـــــــدمــــــــة

فى دراسة سـابقة عن اوضـاع الملكية الزراعية بعنوان « تـطور الملكية الزراعية فى مصر » واثره على الحركة السياسية تناولت بالبحث التـطورات التى مرت بها الملكية الزراعية فى مصر فى الفتـرة مـن ١٨١٣ وحتـى سـنة ١٩١٤ بدءا بمشروعات محمد على فى القطاع الزراعى . واوضحت ان هـذه المشروعات قد فتحت الطريق امام نوعية من التغييرات :

أولها : ظهور الملكية الفردية فى الأرض من خلال التشريعات بـدءا بصـدور القانون الخاص بتمليك الأبعاديات سـنة ١٨٤٢ وانتهـاء بـالامر العـالى الصادر سنة ١٨٩٦ والذى مد حقـوق الملكية الفـردية لتشـمل كل الاراضى الزراعية فى مصر .

ووصلت من خلال هذا التطور الى حقيقيتين :

١ ــ ان هذا التطور كان تعبيرا عن الواقع الأقتصـادى والاجتمـاعى لمصر خلال القرن ١٩ والقوى الأجتماعية المشـكلة له . وانعـكس ذلك فى تحـديد اولويات الفئات الأجتماعية التى حصلت على حق الملكية .

٢ ــ ان هذا التطور حدث لغير مصـلحة الفـلاحين الذين سـاهمت هـذه التشريعات فى تجريدهم مـن اراضـيهم وذلك عن طـريق اعطـاء الدائنين المرتهنين ــ ومعظمهم من الاجـانب ــ حقـوقا على الارض تفـوق حقـوق الفلاحين اصحاب الأرض الأصليين .

ثانيا : ان مشروعات محمـد على الزراعية ادت الى ظهـور الملكيات الكبيرة بفعل عدد من العوامل هى :

١ ــ منح الارض من الابعاديات والجفالك لكبار معـاونيه وافـراد اسرتـه واستمرار خلفائه فى هذه السياسة وقد عرفت هذه الارض الممنوحة بالاراضى العشورية ابتداء من عصر سـعيد وبلغـت مسـاحتها فى سـنة ١٨٧٤ م ١,٦١٤,٥٤٣ فدانا . ولم تتوقف سـياسة منح الارض هـذه الا مـع بـدء الاحتلال .

٢ ــ نظام العهد : وهو نظام جباية الضرائب الذى طبق ابتـداء مـن سـنة ١٨٤٠ لمواجهة المتأخرات على القرى (الضرائب المتأخرة) وقد مكن هـذا

النظام اصحاب العهد من ان يضعوا ايديهم على مساحات كبيرة من اراضي القرى التى تعهدوا بسداد اموالها عندما الغى هذا النظام بشكل نهائى فى عصر اسماعيل .

٣ ـ اراضى المسموح : وهى الاراضى التى خصصها محمد على معفاة من الضرائب لمشايخ القرى بنسبة بلغت ٤٪ من مساحة القرية ليتمكن هؤلاء من القيام بأعباء وظائفهم ثم فرض عليها سعيد الضرائب واعطاها لواضعى اليد عليها .

٤ ـ بيع اراضى الدولة للافراد وهى ظاهرة بدأت منذ اواخر عصر سعيد ثم طبقت على نطاق واسع فى ظل الاحتلال وكانت اراضى الدولة فى ذلك الوقت تتركز فى ثلاثة قطاعات هى :

أ ـ اراضى الدايرة السنية : وهى اراضى الخديوى اسماعيل التى رهنت مقابل الدين الذى عرف باسمها خلال عملية الاستدانة التى تمت فى عصر اسماعيل وطرحت للبيع بمقتضى قانون التصفية الذى صدر سنة ١٨٨٠ . وكانت مساحتها تبلغ فى ذلك الوقت ٥٠٣,٠١٨ فدانا ثم بيعت لشركة الدايرة السنية سنة ١٨٩٨ التى تولت تقسيم ما بقى منها وبيعها للافراد وانتهت من بيعها فى سنة ١٩٠٥ .

ب ـ أراضى الدومين : وهى أملاك أسرة الخديوى اسماعيل التى تنازل عنها للدولة وعمل بضمانها قرض مع بيت روتشيلد . وكانت مساحتها تبلغ ٤٢٥,٧٢٩ فدانا ثم طرحت للبيع ابتداء سنة ١٨٨٣ بعد صدور لائحة شروط بيعها . وذلك سدادا لهذا القرض وقد بلغت المساحات التى بيعت منها حتى سنة ١٩١٢ ٢٨١,٠٠٠ فدان بعد ان تم سداد القرض المشار اليه وعادت الاراضى التى بقيت منها الى الدولة .

ج ـ الاملاك الاميرية الحرة : وهى الاراضى التى كانت مملوكة للدولة والقابلة للاستصلاح وكانت مساحتها تبلغ ١,٠١٧,٤٧٧ فدانا فى سنة ١٨٧٧ . وفى سنة ١٩١٤ كانت هذه الاراضى مطروحة للبيع الى جانب ما تبقى من أراضى الدومين التى آلت الى الدولة . وتشكلت لهما ادارة مشتركة هى مصلحة الاملاك الاميرية وقد ظلت هذه الارض تمثل المصدر الاساسى لنمو الملكيات الكبيرة والمتوسطة فى الفترة التالية .

ولقد ترتب على قيام الملكيات الكبيرة التى وصلت اقصى اتساع لها فى سنة ١٩٠٧ تغييرات واسعة النطاق فى توزيع الملكية لعل ابرزها هو تدهور الملكيات الصغيرة .

ولقد اوضحت هذه الدراسة كيف انعكست هذه التغيرات على البناء الاجتماعى فى مصر خلال تلك الفترة . فاسرة محمد على والبورجوازية الادارية التى تكونت حولها من الاتراك والشراكسة وعرفت بالذوات تحولت

الى كبار ملاك بفعل منح الأرض — التى اشرنا اليهـا — وظلت تملك اكبر الملكيات على الاطلاق حتى الثورة العرابية حيث دخل المصريون معهـا فى معركة حاسمة .

كما ان البورجوازية المالية والتجارية التى تكونت خلال التطورات الأقتصادية التى مرت بها البلاد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تحولت هى ايضا الى كبار ملاك من خلال مشتريات الارض التى اصبحت متاحة ابتداء من الثمانينات وضمت خليطا من الأجانب والمتمصريين ومعظمهم من التجار الاقباط الذين استفادوا من نفس الظروف .

وفى نفس الوقت فان اعيان الريف ، ومعظمهم من عمد ومشايخ القرى ، استطاعوا خلال عدد من العوامل أبرزها اراضى المسموح التى اعطيت لهم فى عهد محمد على والسلطات التى تمتعوا بها من تكوين ملكيات كبيرة لهم وانتقل بعضهم الى المدن ليصبحوا ضمن طبقاتها .

كما ان عمليات استقرار البدو كانت مصحوبة بتركز قدر من الاراضى التى منحت لهم فى ايدى مشايخ القبائل واصبح هؤلاء بدورهم من كبار الملاك .

وثمة حقيقة هامة يمكن ابرازها حول نشأة طبقة كبار الملاك وهى انها تنتمى اساسا الى طبقات المدن أو الى طبقات اجتماعية غريبة عن الريف مثل مشايخ البدو . والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة هم اعيان الريف غير ان التركيب الأجتماعى لطبقة كبار الملاك بالصورة التى اشرنا اليها قد تعرض لعدد من التغيرات فى اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين يمكن رصدها على النحو التالى :

١ — تدهور الذوات الاتراك كشريحة اجتماعية تحتل موقع الصدارة بين طبقة كبار الملاك وتمصرها واندماجها شيئا فشيئا فى الحياة المصرية .

٢ — احتلال الشريحة العليا من الاعيان المصريين واغنياء المدن لموقع الصدارة من كبار الملاك .

٣ — استيعاب عناصر البدو فى عمليات صهر اجتماعى ادت الى اندماج اصحاب الملكيات الكبيرة منهم فى طبقة كبار الملاك بينما انضمت بقية افراد القبائل الى مجموع الفلاحين فى الريف .

٤ — التقارب بين الاجنحة المختلفة لهذه الطبقة بعد عمليات الصهر الاجتماعى التى تعرضت لها بحيث اصبح من الصعب التمييز بين اجنحتها المختلفة واصبح الأساس فى التفرقة — كما يظهر فى الاحصائيات المصرية — هو التفرقة بين المصريين والاجانب وهكذا انتهت البوجوازية المصرية لأن تصبح طبقة ملاك زراعيين وحتى قطاع الملاك الذى نشأ خارج المدن مثل اعيان الريف ومشايخ البدو انتهو الى أن يصبحوا جزءا من طبقات المدن

وهكذا نشأت الازدواجية فى التركيب الاجتماعى للبورجوازية المصرية الكبيرة وهذا يفسر ثوريتها المحدودة وطابعها المحافظ .

اما الفلاحون وصغار الملاك فقد تكفلت العوامل التى ادت الى ظهور الملكيات الكبيرة بتدهور ملكيتهم . كما ساهمت الضرائب المتزايدة وعوامل الاستغلال المختلفة فى افقارهم وانتزاع الجزء الاكبر من اراضيهم لحساب المرابين الاجانب وعناصر معظمها من خارج الريف .

وقد انعكس هذا كله على مجتمع القرية الذى تعرض للانقسام بين قلة من الملاك معظمها من المتغيبين تضع يدها على معظم اراضى القرية وغالبية من الفلاحين لا يمتلك الا القليل . وهو الانقسام الذى اصبح واضحا منذ اواخر عصر اسماعيل وفى نفس الوقت تعرضت القبيلة الواحدة لنفس الانقسام الذى تعرضت له القرية واصبحت هناك اقلية من مشايخ البدو تملك اكبر الملكيات بينما اصبحت غالبية افراد القبيلة تعانى الفقر والحرمان .

ونتيجة لهذا كله ، اصبحت الحركة السياسية حكرا على الملاك الزراعيين . ففى الفترة التى امتدت حتى الثورة العرابية سيطر كبار الملاك الاتراك والشراكسة على جهاز الدولة والحكم كما تمتعوا بوضع احتكارى داخل الجيش . وفى نفس الوقت ، فان الأعيان المصريين الذين وضعوا يدهم على مساحات متفاوتة من الاراضى الزراعية حاولوا المشاركة فى السلطة . ولما كانت هذه المشاركة لا تزال جزئية حتى نهاية عصر اسماعيل فقد اتخذت حركة الاعيان شكل حركة سياسية ذات جناحين احدهما مدنى عبر عن نفسه داخل مجلس شورى النواب والاخر عسكرى تمثل فى مجموعة الضباط المصريين المنتمين بالولاء للفلاحين : وهؤلاء حاولوا التصدى لتسلط الاتراك والشراكسة داخل الجيش وتفجرت الثورة العرابية من خلال التناقض بين حركة الاعيان ـ بجناحيها ـ وبين الذوات ومحاولة الاعيان وقف التدخل الأجنبى واقتحام مواقع الطبقة المسيطرة .

اما الفلاحون الذين عانوا من الاستغلال خلال تلك الفترة فان قلقهم اصبح واضحا خلال عصر اسماعيل . ورأوا فى الثورة فرصة لتسوية حساباتهم مع عناصر الأستغلال القديمة من الذوات والاجانب . وعلى ذلك فقد شهدت مناطق الملكيات الكبيرة تحركا عنيفا للفلاحين استهدف فى بعض المناطق الملكيات الكبيرة حين قسم الفلاحون بعض هذه الملكيات فيما بينهم وزرعوها لحسابهم وهى التحركات التى ازعجت كبار الملاك للمعسكر المضاد للثورة .

وفى ظل الاحتلال اصبحت السلطة قسمة بين العناصر القديمة من الذوات وبين الاعيان وبذلك سيطر كبار الملاك على اجهزة الدولة التنفيذية

والتشريعية وعلى الاحزاب وهى ظاهرة سوف نلحظها بوضوح فى الفترة التالية .

وفى نفس الوقت فشلت سلطات الاحتلال فى استمالة الفلاحين لاستمرار التناقض الناتج عن سوء توزيع الملكية بل واتساع حدته . وظلت مظاهر سخط الفلاحين تعبر عن نفسها فى مناسبات مختلفة لعل ابرزها فى هذه الفترة حادثة دنشواى .

وفى الدراسة الجديدة التى نحن بصددها سنواصل التعرف على بعض جوانب هذه الصورة التى اوضحنا ملامحها .

وقد قسمت هذه الدراسة الى مقدمة وخمسة فصول عالجت فى الفصل الأول منها العوامل التى اسهمت فى استمرار نمو الملكيات الكبيرة والتركيب الأجتماعى للملاك الزراعيين .

وعرضت فى الفصل الثانى للنشاط الاقتصادى للملاك الزراعيين فى مجال الاستغلال الزراعى وحيازة الأرض وفى المجالات الرأسمالية الاخرى الذى اصبح اسهام الملاك فيها واضحا بعد الحرب الاولى .

وفى الفصل الثالث تعرضت بالدراسة لاوضاع الفلاحين واستمرار تدهورها والعوامل التى اسهمت فى ذلك .

وفى الفصل الرابع تعرضت لسيطرة كبار الملاك على الحكم ومظاهرها وكيف ادت هذه السيطرة الى فشل كل الدعوات التى طالبت بالاصلاح الزراعى .

وفى الفصل الخامس والأخير عرضت لمشكلة الايجارات والتى شكلت محور الصراع فى الريف المصرى بين الملاك والمستأجرين . ثم للريف المصرى فى ثورة ١٩١٩ . ولمظاهر الصراع الأجتماعى فى الريف بعدها والتى وصلت الى حد الاشتباك بين الفلاحين وكبار الملاك على ابواب ثورة سنة ١٩٥٢ .

والله ولى التوفيق

د . على بركات

الفصل الأول

الملكيات الكبيرة والتـــــركيب الاجتماعى للملاك الزراعيين

على الرغم من ان اوضاع الملكية كانت قد وصلت الى نوع من الاستقرار على ابواب الحرب العالمية الاولى بعد ان تـم تصـفية الدائرة النسـية وبيع الجزء الاكبر من اراضى « الدومين » على الرغم مـن هـذا واصـلت بعض الملكيات الكبيرة نموها فى الفترة التالية بفضل ثلاثة عوامل هى :

١ ـ مبيعات اراضى الدولة من الاملاك الاميرية :

فى سنة ١٩١٣ آلت الى الدولة الاراضى التـى بقيت مـن اطيان مصـلحة الدومين بعد ان تم تغطية قرض بيت روتشيلد .

ويذكر كتاب الاحصاء السنوى العام الصادر عن سنة ١٩١٥ ان مساحة اراضى الدومين التى آلت الى الحكومة كانت تبلغ ١٥١٥٤٠ فـدانا فى نهـاية سنة ١٩١٣[١] ونفس العام صدر امر عال بانشاء مصـلحة الامـلاك الاميرية لتدبير هذه الاراضى الى جانب اراضى الدولة التـى كانت تعـرف « بـاراضى الميرى الحرة » وقد ظلت اراضى مصلحة الدومين تـدار بمعـرفة التفـاتيش التابعة لها فى اطار المصلحة الجديدة بينما ظلت اراضى الدولة الاخرى تـدار بمعرفة المديريات التى تقع فيها وفى اطار نفس المصلحة .

وفى عام ١٩١٦/١٥ كانت مساحة اراضى الدومين تبلغ ١٥٢,١٦٣ فـدانا بينما كانت مسـاحة الاراضى الزراعية التـى تـدار بمعـرفة المديريات تبلغ ١٦٣,٧٠٩ افدنه[٢] .

ويقدر باير أن أراضى مصلحة الامـلاك الاميرية كانت تبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ فدان عندما ضمت اليها اراضى الدومين ولا يوضح المساحة المزروعة بهـا .. وان اجمالى اراضى مصلحة الاملاك الاميرية كانت تبلغ ١,٣٨١,٢١٨ فـدانا فى سنة ١٩٢٣/٢٢ من بينها ٣٠٥,٤٢٢ فدانا اراض زراعية . وانها ارتفعت الى ١,٥١٩,٥٣٨ فدانا فى ١٩٢٩/٢٨ . وكان معظم هذه الزيادة من الاراضى غير المزروعة وانها جاءت كنتيجة لاستكمال مشروعات الرى التـى تمـت فى ذلك الوقت[٣] .

وفى سنة ١٩٥٢/٥١ كان اجمالى مساحة الاراضى التى تـديرها مصـلحة الاملاك الاميرية يبلغ ١,١٩٥,٤٦٥ فدانا من بينهـا مسـاحة ١,٠٦٩,٧٧١ فدانا بورا لاتزرع والسبب فى هذا الانخفاض هو مبيعـات الاراضى وتسـليم تفاتيش سخا ومحطة موسى والسرو الى وزارة الزراعة ابتداء من أول مـايو سنة ١٩٤٠[٤] .

ومنذ قيام مصلحة الاملاك الاميرية أخذت الاصوات ترتفع مطالبة بتصفيتها وبيع املاكها لكبار الملاك . بينما كان يرى البعض ان بيعها سوف يزيد من حدة التناقض الاجتماعى القائم فى قطاع الملكية الزراعية لان معظم اراضيها سوف تذهب الى كبار الملاك ويرى ان تظل فى حيازة الدولة لتاجيرها بطريقة عادلة لصغار المزراعين[٥] . ومنذ أنشاء مصلحة الاملاك الاميرية لم تتوقف مبيعات أراضيها . فخلال المدة من ابريل سنة ١٩١٥ وحتى سنة ١٩١٨ بيع من اطيان هذه المصلحة ١٦,٤٩٧ فدانا[٦] من بينها ٩١٢٧ فدانا فى عام ١٩١٨/١٧ . وخلال الفترة ما بين عامى ١٩١٩/١٨ و ١٩٢٢/٢١ بيع من « اطيان الميرى » ١١٤٨٣١ فدانا وكانت اعلى نسبة للمبيعات هى تلك التى حدثت فى عام ١٩٢١/٢٠ حيث بلغت المساحة المباعة عن هذه السنة ٥٧٣٨٢ فدانا[٧] . وفى سنة ١٩٣٢/٣١ بلغت مساحة الاراضى المباعة من اطيان الاملاك الاميرية ٤٠٨٠٨ افدنة وكانت اعلى نسبة للمبيعات فى الفترة التالية هى التى حدثت عام ١٩٤٧/٤٦ حيث بلغت ٣٧٣٢٥ فدانا[٨] .

ومن بين مساحة ١٥٣٧٦٤ فدانا عرضت للبيع خلال الفترة من ١٩٤٩ الى سنة ١٩٥٢ بيع ٧٩٥١٦ فدانا[٩] .

وواضح أن الجزء الاكبر من هذه الاراضى قد ذهب الى كبار الملاك فعندما وضعت حكومة والوفد سنة ١٩٤٥ مشروعا لبيع ٥٠٧١٠٣ افدنة من أراضى الاملاك الاميرية خصصت منها ٣٤٣٥٢١ فدانا لكبار الملاك قسمت الى ٣٨ الف قطعة تتراوح مساحتها ما بين ٢٠ ـ ١٠٠ فدان[١٠] .

واذا كانت الاحصائيات المتاحة حتى الان لا توضح نوعية المشترين الا انه يمكن التعرف على النوعيات التى ذهبت اليها هذه المبيعات من خلال التعرف على الزيادة التى حدثت فى قطاع الملكيات الكبيرة (اكثر من ٥٠ فدانا) خلال الفترة من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٩ . ففى سنة ١٩٤٧/٤٦ التى شهدت اكبر مبيعات الاراضى زادت الملكيات الاكثر من ٥٠ فدانا بما يزيد عن ٣٠ ألف فدان بينما زادت الملكيات الاكثر من ٢٠٠ فدان بما يقرب من ٤٧,٥٠٠ فدان . كما يظهر نمو الملكيات الكبيرة فى المديريات التى تركزت فيها هذه المبيعات وهى البحيرة والغربية والشرقية .

وعلى هذا يمكن القول أن مبيعات اراضى الدومين كانت من أهم العوامل التى أسهمت فى نمو الملكيات الكبيرة خلال هذه الفترة[١١] .

٢ ـ نمو الملكيات الكبيرة على حساب الملكيات الصغيرة والمتوسطة :

وهى ظاهرة يمكن ملاحظتها منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث أخذ كبار الملاك يوسعون ملكيتهم على حساب اصحاب الملكيات الصغيرة

والمتوسطة وهو عامل استخدم فيه النفوذ السياسى الى جانب المنافسة بين الوحدات الكبيرة والوحدات الصغيرة فى القطاع الزراعى .

فمثلا ارتفعت ملكية احمد مظلوم باشا بناحية ميت عوام بدقهلية من ٣٤٠ فدانا فى ديسمبر سنة ١٨٩٣ الى ٣٨٧ فدانا فى مارس سنة ١٨٩٦ عن طريق حالة شراء تمت بينه وبين الفلاحين خلال تلك الفترة باستثناء ثلاثة أفدنة اشتراها من « اطيان الميرى » سنة ١٨٩٣ . وكان احمد مظلوم باشا خلال هذه الفترة ناظرا للمالية[١٢] . وارتفعت ملكية ملوم بك السعدى بناحية البسقلون من ٨٩ فدانا فى مارس سنة ١٩١٢ الى ١٣١ فدانا فى سنة ١٩٢٦ عن طريق الشراء أيضا (٥ حالات) .

كما اشترى صالح ملوم السعدى بنفس الناحية ٥٤ فدانا خلال الفترة من ١٩١٥ الى سنة ١٩١٨ (١٤ حالة شراء)[١٣] .

كما ارتفعت ملكية جميله هانم ابنة مصطفى بك عيسوى بناحية كفر الجرايدة من ٧٧ فدانا فى ديسمبر سنة ١٩١٣ الى ١١٤ فدانا فى نهاية سنة ١٩١٨ عن طريق الشراء من الفلاحين (٩ حالات) .

وفى نفس الناحية حيث عائلة سراج الدين ارتفعت ملكية أحمد افندى سراج الدين من ٨ افدنة الى ٢٠٦ افدنة خلال الفترة من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٩ عن طريق ٣ حالات شراء بعضها بالمزاد من بنك الاراضى[١٤] .

وارتفعت ملكية جاهين بك سراج من ٩٨١ فدانا فى نهاية سنة ١٩١٢ الى ١١٩٠ فدانا فى أواخر سنة ١٩٢١ عن طريق الشراء ومن هذه المساحة ٥١ فدانا اشتراها على دفعتين من شركة الاراضى والرهونات المصرية وهى أراض كانت منزوعة من بعض الفلاحين نظير ديون رهن عقارى[١٥] .

وهنا يجب ان نشير الى الدور الذى لعبته بنوك الرهن العقارى وشركات الاراضى فى نقل الملكية من قطاع الملكيات الصغيرة والمتوسطة الى الملكيات الكبيرة عن طريق نزع الملكية وبيعها بالمزاد .

فقد اشترى جاهين بك سراج الدين ١٣ فدانا فى ٥ مارس سنة ١٩١٧ من بنك الاراضى . كذلك فمن بين المساحة التى اشتراها احمد افندى سراج الدين ٣٠ فدانا من بنك الاراضى فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الى جانب ١١٨ فدانا اشتراها بالمزاد من أطيان اخرين عن طريق البنك أيضا كما اشترى احمد بدوى سراج الدين ٧ أفدنة فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٩ من البنك الزراعى[١٦] .

وخلال هذا التطور لم يكن التدهور قاصرا على الملكيات الصغيرة بل شمل بعض الملكيا المتوسطة ايضا فقد انخفضت ملكية ورثة جاهين جاهين بكفر الجرايدة من ٤٥ فدانا عن طريق ١٦ حالة بيع وبيع وفائى خلال الفترة من سنة ١٩١٦ الى سنة ١٩٢١ .

٣ - أغتصاب الاراضي ووضع اليد :

تشير بعض المصادر الى ان بعض كبار الملاك قد وسعوا ملكياتهم عن طريق اغتصاب الاراضي وخاصة اراضي الدولة . فمثلا وضع محمد باشا محفوظ يده على ٣٠٠ فدان من اجود الاراضي بجزيرة منفلوط كما وضع سيد بك خشبة يده على مساحة مماثلة من اراضي ناحيتي نتاليا والمنشاة الكبرى باسيوط . كما وضع عبد العزيز البدراوي يده على ٥٠٠ فدان من اراضي كفر سعد بالغربية سنة ١٩٤١ بعد ان دفع عنها خلو رجل لاحمد ابو الفتوح الذي كان واضعا يده عليها بدوره . كما وضع عبد الحميد سراج الدين يده على مساحة ١٢٨٠ فدانا من اراضي البحيرة خلال حكم الوفد سنة ١٩٥٠[١٧] .

وقد ساهم رأس المال الاجنبي في نمو الملكيات في بداية هذه الفترة عن طريقين :

الاول : قروض الرهن التي أعطيت لكبار الملاك والتي اتجهت أساسا لشراء الاراضي .

الثاني : شركات الاراضي التي تولت استصلاح الاراضي وبيعها لكبار الملاك بشروط ميسرة كان ابرزها التقسيط .

تلك هي ابرز العوامل التي نمت عن طريقها الملكيات الكبيرة والتي لم يتورع خلالها كبار الملاك عن استخدام النفوذ أو حتى العنف والجريمة في بعض الاحيان في الحصول على الارض . ويظهر أثر هذه العوامل في النمو الملحوظ الذي حققته بعض الملكيات خلال هذه الفترة . فمثلا ارتفعت ملكية محمود الاتربي من ٧٨٢ فدانا سنة ١٩١٤ الى ٢٣٤٣ فدانا سنة ١٩٥٢ . كما ارتفعت ملكية محمد الشريعي من ٨٠٠ فدان سنة ١٩١٤ الى ٢٦٠٣ افدنة سنة ١٩٥٢ وكما ارتفعت ملكية محمد السيد ابو علي من ٦٠٠ فدان سنة ١٩١٤ الى ١٣٣٧ فدانا سنة ١٩٥٢ ومعظم هؤلاء ممن لعبوا دورا في السياسة المصرية .

ولا يعني هذا ان كل الملكيات الكبيرة قد تمت بهذا القدر وان كل كبار الملاك قد حافظوا على ملكياتهم . فالمصادر تشير الى تدهور بعض الملكيات الكبيرة .

فمثلا انخفضت ملكية عائلة ابو ستيت من ٤٥٠٠ فدان سنة ١٩١٤ الى ٨٠٠ فدان سنة ١٩٥٢ كما انخفضت ملكية المصري السعدي من ٥١٧١ فدانا سنة ١٩١٤ الى ٢٩١٨ فدانا سنة ١٩٥٢[١٨] . لكن الواضح ان الملكيات الكبيرة كانت تتجه نحو التركيز بفعل زيادة عدد السكان .

وبينما انخفضت نسبة كبار الملاك الى بقية الملاك لأكثر من النصف نجد أن المساحة التي كانوا يملكونها لم تنخفض بأكثر من ٣٥٨,٧٤٤ فدانا كما

يتضح من الجدول الآتى[١٩] :

السنة	المساحة المملوكة ملكية خاصة بالفدان	مساحة الملكيات الكبيرة	نسبة الملكيات الكبيرة	مجموع الملاك
١٩١٤	٥,٤٥٧,٩٨٤	٢,٢٩١,٨١٤	٤٣,٣٪	١,٥٦٣,٧٧٣
١٩٥٢	٥,٩٨٢,٢٦١	٢,٠٤٣,٠٧٠	٣٤,٢٪	٢,٨٠١,٩٥٠

عدد كبار الملاك	نسبة كبار الملاك	متوسط ملكية الفرد من كبار الملاك بالفدان
١٢,٣٥٣	٪,٨٥	١٩٣,٦٣
١١,٦٩٨	٪,٤١	١٧٥

ويلاحظ أن متوسط ملكية الفرد من هـذه الطبقـة لم ينخفض كثيرا على الرغم من الزيادة الكبيرة التى حدثت فى عدد السكان وانعكست فى زيادة عدد الملاك . وتفسير ذلك ـ كما رأينا ـ أن الزيادة فى مسـاحة الأراضى المملوكة للأفراد كانت تذهب أساسا الى هذه الطبقة بفعل سيطرتها على جهاز الدولة كما أن عمليات استصلاح الأراضى التى بدأت منذ نهاية القرن التـاسع عشر لم يكن يقدر عليها غير الأغنياء .

هذا إلى جانب أن الأزمات الاقتصادية كانت تصـيب أصـحاب الملكيات الصغيرة والمتوسطة بينما اسـتطاع أصـحاب الملكيات الكبيرة اجتيازهـا بسبب مدخراتهم وبسبب ثقة البنوك العقارية فيهم . هذا بـالاضافة الى أن طبيعة المنافسـة فى النظـام الرأسـمالى الذى زحـف على الزراعة كانت باستمرار تقضى على الوحدات الصغيرة لحساب الوحدات الكبيرة[٢٠] .

ونستطيع بعد هذا أن نتعرف على التركيب الاجتماعى لكبار الملاك .

التركيب الاجتماعي لكبار الملاك :

على الرغم من أن الفئات ذات الأصول الاجتماعية المختلفة لكبـار الملاك أصبحت مع بداية القرن العشرين تشكل طبقـة اجتمـاعية لهـا مصـالحها المتمايزة والمتعارضة بدرجات متفاوتة مع بقية الطبقات فى المجتمـع المصرى بعد أن تعرضت لعمليات صهر اجتماعي قربت بين أجنحتها المختلفة إلا أننا نستطيع أن نميز خلال هذه الفترة بين ثلاث فئات اجتماعية داخل طبقة كبار الملاك هي أسرة محمد على وكبار الملاك المصريين والأجانب .

والاحصائيات المصرية بدورها لا تميز خلال هذه الفترة سوى بين الملاك المصريين والملاك الأجانب وإن كنا نستطيع أن نضيف لهذا التقسيم أسرة محمد على ، على اعتبار أن هذه الأسرة عاشت طوال وجودها فى مصر متميزة ومنفصلة عن بقية أفراد الشعب المصرى وإن كانت ملكيتها فى الاحصائيات العامة ترد ضمن الملاك المصريين وعلى أساس هذا التقسيم سوف نتناول التركيب الاجتماعى لطبقة كبار الملاك .

١ ـ أسرة محمد على :

تحتل أسرة محمد على المركز الأول بين طبقة كبار الملاك فى مصر خلال تلك الفترة وقد تكلمنا فى دراسة سابقة عن الوسائل التى تكونت بها ملكية هذه الأسرة وأوضحنا كيف عاد جزء كبير من أملاك اسماعيل وأسرته الى هذه الأسرة خلال مبيعات الدايرة السنية وأراضى الدومين فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

وتكاد المصادر تجمع على أن اغتصاب الأرض ووضع اليد كان وسيلة حكام أسرة محمد على لتنمية ممتلكاتهم . فالملك فؤاد الذى لم يكن يملك عند توليه العرش سوى ٨٠٠ فدان وصلت ملكيته الى ٢٨ ألف فدان سنة ١٩٣٦ . بالاضافة الى ٤٥ ألف فدان من الأوقاف يقول الأب عيروط أن الملك فؤاد كان يشرف على إدارتها .

وكان فاروق عند تنازله عن العرش يملك ٢٨١٠٩ أفدنة بالاضافة الى ٢٠٨١٥ فدانا كانت تملكها أمه وأخوته[٢١] .

وقد بلغت ملكية أسرة محمد على عند تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ١٧٩١٥٧ فدانا بالاضافة الى مايقرب من ٣٠ ألف فدان من الأوقاف وهى أوقاف متعددة منها وقف القصر العالى وتبلغ مساحته ٢٨١٤ فدانا ، ووقف الخديوى اسماعيل بالجيزة وتبلغ مساحته ٢١١٠ فدانا ، ووقف نجية الهامى وتبلغ مساحته ٦٠٣١ فدانا ، ووقف الأمير محمود حمدى وتبلغ مساحته ٤٦٥٧ فدانا وأوقاف دايرة الحلمية ومساحتها ٥٩٤١ فدانا .

وفى عام ١٩٥٢ كانت ملكية أسرة محمد على موزعة على ٤٢٥ فردا من أعضاء وأمراء الأسرة موزعة على النحو التالى :

١ ـ فرع ابراهيم بن محمد على ويملك ١٠٥٢٠٦ أفدنة وهو بذلك يستحوذ على الجزء الأكبر من أملاك أسرة محمد على .

ومن بين هذه المساحة ٧٣٦٠٠ فدان يملكها فرع اسماعيل ويخص فؤاد وورثته منها ٤٨٩٢٤ فدانا . بينما كان فرع أحمد بن ابراهيم يملك ٢١٦٠٦ أفدنة من بينها ١٥٦٨٥ فدانا كان يملكها الأمير أحمد كمال .

٢ ـ فرع حليم بن محمد على ويملك ١٣٤٧٥ فدانا[٢٢] والباقى لفرع سعيد .

وهنا تظهر قضية السلطة واضحة فى استحواذ الفرع الحاكم من هذه الأسرة على القدر الأكبر من الملكية .

٢ ـ كبار الملاك من المصريين :

رأينا كيف تعددت وسائل كبار الملاك فى الحصول على الأرض وكيف أصبحت الملكيات الكبيرة حقيقة بارزة من حقائق الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى مصر . وفى الفترة التالية واصلت بعض الأسر عمليات تركيز الملكية الزراعية فى يدها . ومع نهاية الحرب الأولى أصبح هناك عدد من الأسر المصرية تحتكر لنفسها ملكية مساحات واسعة من الأراضى . ففى الفيوم كانت عائلة حنا تملك مساحات كبيرة من أراضى مديرية الفيوم وكان من بين أفرادها عزيز بك حنا ويمتلك ٥٠٠٠ فدان . وعائلة الباسل ومنها أحمد باشا الباسل ويملك ١٢٣٩ فدانا . وفى المنيا كانت عائلة شعراوى ومنها على باشا شعراوى ويملك ٧٣٩٠ فدانا بمديرية المنيا وغيرها . وعائلة جلال بالقيس ومن افرادها كامل باشا جلال وأخيه وبلغت ملكيتهما ٢١ ألف فدان . ومحمد بك السعدى ويملك ٣٠٠٠ فدان .

كما كانت عائلة سلطان تملك ٥٠٠٠ فدان وكان من زعمائها محمد عمر سلطان . كما كانت عائلة الشريعى بسمالوط تملك ٣٠٠٠ فدان وكان من أعضائها حسن بك الشريعى عمدة سمالوط . وكانت عائلة لملوم تملك ١٠٢٠٠ فدان .

وفى أسيوط كانت عائلة ويصا ومن بين أفرادها جورجى بك ويصا ويملك ٥٠٠٠ فدان وزكى ويصا ويملك ٣٠٠٠ فدان . وعائلة دوس خلة ويملك ٢٠٠٠ فدان . وعائلة خياط ومن أفرادها أمين بك خياط ويملك ٣٠٠٠ فدان وشاكر بك خياط ويملك ٢٠٠٠ فدان . وعائلة خشبة ومنها السيد بك خشبة ويملك ١٠٠٠ فدان وعائلة ابورحاب ومن بين أفرادها مصطفى باشا أبورحاب ويملك ٢٠٠٠ فدان .

وفى قنا كانت عائلة اندراوس ومن بين أفرادها يس بك اندراوس ويملك ١٥٠٠ فدان .

وعائلة حنا ومن بين أفرادها بولس بك حنا ويملك ٤٠٠٠ فدان[٢٣] .

وفى الشرقية كانت عائلة موسى تملك مساحات واسعة من الأراضى الزراعية ومن بين أفرادها كان عبدالمسيح بك موسى ويملك ١٥٠٠ فدان وعائلة واكد ومنها عبداللطيف بك واكد ويملك ١٥٠٠ فدان وعائلة شديد التى تنحدر من أصل سورى وتبلغ ملكيتها ٢٠ ألف فدان يملكها سليم شديد وأخوه .

وفى الغربية كانت عائلة جازية من كبار الملاك ومن بين أفرادها موسى

باشا جازية ويملك ١٩٠٠ فدان ومحمد حسن جازية ويملك ١٩٠٠ فدان .

وعائلة البدراوى ومن بينها السيد بك البدراوى ويملك ٢٠٠٠ فدان فى الغربية وحدها وعائلة سراج الدين ومن بين أفرادها شاهين بك سراج ويملك ١٠٢٠ فدانا[٢٤] وفى البحيرة كانت عائلة نوار تملك ١٠٠٠٠ فدان الى جانب محلج وعقارات وكان من بين أفرادها خيرى نوار بك .

وعائلة بلبع وتملك ٥٠٠٠ فدان ومحالج من أبرز أفرادها محمد بك بلبع وموسى بك بلبع .

وعائلة الوكيل وتملك ٥٠٠٠ فدان ومحالج ومن أفرادها أحمد الوكيل .

وعائلة المغازى وتملك ٤٠٠٠ فدان ومن أفرادها محمد المغازى باشا .

وعائلة محمود وتملك ٤٠٠٠ فدان ومن أفرادها على محمود بك[٢٥] .

وإذا انتقلنا الى نهاية الفترة سنجد صورة توزيع الملكية التى تزيد عن ألف فدان تسير على النحو التالى[٢٦] .

السنة	١٩٤٨		١٩٥١		١٩٥٢	
الملكية	الملكية بالفدان	عدد الملاك	الملكية بالفدان	عدد الملاك	الملكية بالفدان	عدد الملاك
اكثر من ١٠٠٠ ــ ١٥٠٠	٨٠٢٥٨	٦٧	٧٦٦٣٤	٦١	٧٨٠٣٧	٦٢
اكثر من ١٥٠٠ ــ ٢٠٠٠	٥١٤١٣	٣٠	٣٠٣٧٧	١٨	٣٠٣٧٧	١٨
اكثر من ٢٠٠٠	٧٩٢٧٤	٢٣	١٦٧٦٧٣	٢٨	١٦٧٢٧١	٣٩

وهناك ملاحظتان بارزتان على هذا الجدول :

الأولى : اتجاه الشريحة العليا من الملكيات الكبيرة نحو التركيز . فقد ارتفع عدد الأسرة التى تملك أكثر من ٢٠٠٠ فدان . من ٢٣ أسرة تملك ٧٩٢٧٤ فدانا بمتوسط ٣٤٤٦,٧ فدان للفرد الواحد سنة ١٩٤٨ الى ٢٨ أسرة تملك ١٦٧,٦٧٣ فدانا بمتوسط ٥٩٨٨,٣ فدانا تقريبا للفرد الواحد سنة ١٩٥١ وتفسير ذلك أن هذه الشريحة قد تلقت اضافات لملكيتها من مشتروات الأراضى ومن ملكيات الأجانب الذين انخفضت ملكيتهم خلال الفترة بحوالى ٨٠ ألف فدان .

أما الملاحظة الثانية : والأكثر أهمية فهى ارتفاع عدد الملاك فى هذه الشريحة من ٢٨ مالكا سنة ١٩٥١ الى ٣٩ مالكا سنة ١٩٥٢ دون زيادة فى ملكيتها وانخفض متوسط ملكية الفرد نتيجة لذلك من ٥٩٨٨,٣ فدان تقريبا الى ٤٢٨٩ فدانا وهو تغيير انفردت به ــ مديرية كفر الشيخ دون غيرها من المديريات حيث كان عدد ملاك الشريحة العليا فى هذه المديرية سنة ١٩٥١ ــ

٨ ملاك يملكون ٣٩٣١٢ فدانا بمتوسط ملكية يبلغ ٤٩١٤ فدانا للفرد . ثم ارتفع عدد الملاك فى السنة التالية (١٩٥٢) الى ١٩ مالكا بينما بلغت ملكيتهم ٣٩٠١٢ فدانا بمتوسط ملكية ٢٠٥٣,٢٦ فدان وتفسير ذلك هو أن بعض الاسر ربما علمت بقانون الاصلاح الزراعى قبل تطبيقه فاجرت بعض التصرفات بتوزيع الملكية بين عدد أكبر من أفرادها .

وبمراجعة بقية شرائح كبار الملاك فى جدول توزيع الملكية الوارد فى كتاب الاحصاء عن السنوات من ١٩٥٢/٥١ ـ ١٩٥٤/٥٣ يتضح أن هناك ٣٨٥٠ أسرة كانت تملك ١,٠٧٦,١٣١ فدانا سنة ١٩٥٢ أى مايعادل خمس أراضى مصر الزراعية تقريبا وهى الأسر التى تزيد ملكيتها عن ١٠٠ فدان[٢٨] .

ومن بين الاسر التى كانت ملكيتها تتراوح بين ١٠٠٠ و ٥٠٠٠ فدان عائلات نامق ببنى سويف والباسل بالفيوم والمصرى السعدى وعبدالرازق وسلطان بالمنيا وخياط ودوس وخشبة باسيوط وأبو رحاب بسوهاج والوكيل وبلبع وعلوبة بالبحيرة ويكن والسيد ابوعلى بالدقهلية ونايف عماد بكفر الشيخ .

اما العائلات التى كانت تتراوح ملكيتها ما بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ فدان فمنها عائلات اباظة بالشرقية وعلى شعراوى بالمنيا وصيدناوى بالشرقية والبحيرة والمغازى بالبحيرة وكانت هناك ثلاث اسر تزيد ملكيتها عن عشرة الاف فدان هى البدراوى عاشور بالغربية وكفر الشيخ وسراج الدين بكفر الشيخ والغربية وعمرو باسيوط[٢٩] الى جانب اسرة محمد على .

٣ ـ الاجانب وشركات الاراضى :

على الرغم من ان عدد الاجانب كان قليلا بالنسبة للمصريين حيث لم يزد عن ٢٪ خلال هذه الفترة كما انه لم يزد عدد العاملين منهم فى النشاط الزراعى عن ٢٪ فحتى العشرينات كان الاجانب يمتلكون ١٠٪ من الاراضى الزراعية فى مصر واكثر من ٨,٥٪ حتى منتصف الثلاثينات واكثر من ٦٪ حتى اواسط الاربعينات .

ويلاحظ ان اليونانيين والايطاليين كانوا اكثر من غيرهم ارتيادا لهذه المجالات وخاصة فى فترات ارتفاع اسعار الاراضى فمثلا امتلك كل من جناكليس وبيراركوى اليونانيين حوالى ٧ الاف فدان فى البحيرة كما امتلك ارمنت السندرينى الايطالى ٢٤٠٠ فدان كان يزرع منها ١٦٠٠ فدان[٣٠] .

وفى اعقاب الحرب الاولى كان الاجنبى برامل يملك ١٠٠٠ فدان من اطيان بنى سويف كما كان عضو المجلس بلديتها . وكان اليونانى برنيدافيلا التاجر بالزقازيق يملك ١٢٠٠ فدان من اطيان مركز فاقوس . كما كان

كوسته ابو ستليس يملك ٣٠٠ فدان من اطيان مركز ملوى ومحلا تجـاريا يبلغ رأسماله ١٥٠٠٠ جنيه[٣١] .

وقد بلغ الاجانب اعلى ملكية لهم في الفتـرة السـابقة على الحـرب حيث بلغت ملكيتهم ٧٢٠٢٣٠ فدانا سنة ١٩١٠ غير انها شهدت انكماشا حادا في اعقاب الحرب حيث انخفضت ملكيتهـم الى ٥٥٣٢٧١ فـدانا غير ان ملكية الاجانب زادت بحوالي ٤٠ الف فدان خلال الثـلاثينات كنتيجـة لمشـتريات شركة كوم امبو سنة ١٩٣٠ .

وكان حجم ملكية الاجانب يتأثر بالسياسة العامة للبلاد . ففـى اعقـاب الغاء الامتيازات الاجنبية بمقتضى اتفاقية مونتريه سـنة ١٩٣٧ انخفضـت ملكيتهم انخفاضا كبيرا كما حد قانون الشركات الصادر سـنة ١٩٤٦ مـن نشاطهم في ملكية الارض لدرجة ان شركة كوم امبو اعادت تسـجيل نفسـها كشركة مصرية[٣٢] .

هذا بالاضافة الى مشروع القانون الذى قدمه عبـدالرحمن الرافعـى الى مجلس الشيوخ في ٨ ديسمبر سـنة ١٩٤٨ بحـظر بيع الاراضى للاجـانب . وعلى ذلك فقد انخفضت ملكية الاجانب انخفاضا واضحا خلال الفتـرة مـن سـنة ١٩٤٨ الى سـنة ١٩٥٢ ففـى سـنة ١٩٤٨ كان هناك ٤٥٩٢ اجنبيا يملكون ٣٨٥,٠١٤ فـدانا انخفض عددهـم الى ٣٢٥٨ يملكون ١٦٤,٦٣١ فدانا سنة ١٩٥٢[٣٣] .

وهناك حقيقة هامة يجب الاشارة اليها فيما يتعلق بملكية الاجانب وهـى ان ملكيتهم كانت معظمها من الملكيات الكبيرة ففـى سـنة ١٩١٠ كان هناك ١٥٦١ اجنبيا من كبار الملاك يملكون ٦٧٥,٩١٧ فدانا بمتوسط ٤٣٣ فـدانا للمالك الواحد ثم انخفض عددهم الى ١٣٣٠ مالكا يملكون ٥١٢,٧٤٧ فدانا بمتوسط ٣٩٥,٥ فدانا تقريبا سنة ١٩٢١[٣٤] .

وقد كان الجزء الاكبر من نشاط الاجـانب مـركزا في شركات الاراضى . وعلى الرغم من ان نشأة هذا النوع مـن شركات الاراضى كانت تـرجع الى ماقبل الاحتلال الا انه ازدهر في عهد الاحتلال بفعل الضمانات التى قـدمها الاحتلال لرأس المال الاجنبى .

وخلال الفترة من سنة ١٨٨٨ وحتى سـنة ١٩١١ تـأسس العـديد مـن شركات الاراضى مثل شركة ابو قير وشركة اراضى البحيرة والشركة العقارية المصرية والشركة المساهمة الزراعية الصـناعية والشركة المصرية الجـديدة وشركة كوم امبـو والشركة المصرية للمشروعات والتنمية وشركة اراضى الغربية وشركة الشيخ فضل[٣٥] .

وكان بعض شركات الاراضى يحصـل على اراضـيه عن طـريق الحجـز

والبيع الوفائى نظير الديون ومـن هـذه الشركات الشركة الزراعية المصرية وشركة ابو قير وشركة الاراضى والرهونات المصرية .

وقد بلغت شركات الاراضى على استثماراتها سنة ١٩١٠ ثـم انخفضـت تدريجيا حتى بلغت ١٤ مليونا خلال عام ١٩٤٦/٤٥[٣٦]

وعموما فقد ظل الاجانب يمثلون قطاعا هاما من كبار الملاك طـوال هـذه الفترة ويوضح الجدول الاتى توزيع الملكية بين الشرائح المختلفة لكبار الملاك الاجانب بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٢[٣٧] .

السنة	١٩٤٨		١٩٥٢	
الملكية بالفدان	المساحة بالفدان	عدد الملاك	المساحة بالفدان	عدد الملاك
اكثر من ١٠٠ ـ ٢٠٠	٣٠٨٨٧	٢٠٤	٢٠٩٨٨	١٥١
اكثر من ٢٠٠ ـ ٤٠٠	٣٢٥٣١	١١٥	٢٨١٩٦	١٠٥
اكثر من ٤٠٠ ـ ٦٠٠	٢٢٦٦٦	٤٨	١٧٨٤٩	٣٧
اكثر من ٦٠٠ ـ ٨٠٠	١٢١٩٣	١٩	٧٠٠٨	١٠
اكثر من ٨٠٠ ـ ١٠٠٠	٢٢٩٧٧	٢٧	٦٦٢٨	٧
اكثر من ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠	١٨٧٣٦	١٥	١٠٣٢٢	٨
اكثر من ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠	٣٥٠١٢	١٧	٣٤٦٢	٢
اكثر من ٢٠٠٠	١١٧٦٤٤	١٥	٣٧٩١٩	١٢

ويلاحظ الانخفاض الواضح فى ملكية الاجانب وخاصة الشرائح العليا من كبار الملاك ومن بين اسر كبار الملاك الاجانب التي كانت ملكيتهم تتراوح بين ١٠٠٠ فدان و ٥٠٠٠ فدان مـاركومخالى بـالمنيا وبنى سـويف وجـالنتى بالفيوم وكفر الشيخ وبيراكوس بـالجيزة وبـولاد بـكفر الشـيخ والشرقية وسلفابو بالبحيرة وفورجويلو بالبحيرة والشرقية .

بينما كانت هناك اسرتان تتراوح ملكيتهما بين ٥٠٠ وعشرة الاف فدان هما كحيل قسطنطين بالغربية والدقهلية ودفراكس بالغربية والبحيرة[٣٨] .

وفى النهاية فان طبقة كبار الملاك بشرائحها ومكوناتها السابقة كانت سنة ١٩٥٢ تملك من ارض مصر ٢,٠٤٣,٠٧٠ فدانا على موزعة ١١,٦٩٨ مـالكا من بين مصريين واجانب على النحو التالى[٣٩] .

حجم الملكية بالفدان	المساحة بالفدان	عدد الملاك
اكثر من ٥٠ ـ ١٠٠	٤٢٩٤٩٤	٦٣٧٨
اكثر من ١٠٠ ـ ٢٠٠	٤٣٦٧٧٥	٣١٨٤
اكثر من ٢٠٠ ـ ٤٠٠	٣٦٢٨٥٤	١٣٣٤
اكثر من ٤٠٠ ـ ٦٠٠	١٦٤٨٦٠	٣٤٠
أكثر من ٦٠٠ ـ ٨٠٠	١١٤١٣٦	١٦٢
اكثر من ٨٠٠ ـ ١٠٠٠	٩٣٥٦٩	١٠٤
اكثر من ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠	١٢٠١٥٨	٩٧
اكثر من ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠	٤٩٠٨١	٢٩
اكثر من ٢٠٠٠	٢٧٢١٤٣	٧٠

ولقد زاد من خطورة الموقف سيطرة كبار الملاك على اوجه النشاط الاقتصادى الاخرى . وقبل ان ننهى كلامنا عن التركيب الاجتماعى لكبار الملاك سنتناول بالبحث التركيب الاجتماعى لمتوسطى الملاك .

التركيب الاجتماعي لمتوسطى الملاك :

العامل الحاسم فى ظهور هذه الشريحة الاجتماعية من الملاك هو اراضى المسموح التى خصصها محمد على بنسبة ٤٪ من اراضى كل قرية معفاة من الضرائب لاعيان الريف من عمد ومشايخ القرى نظير قيامهم باعباء وظائفهم ثم اعطيت لهم عليها حقوق ثابتة فى عهد سعيد .

ولما كان زمام القرية المصرية يتراوح فى الغالب بين ١٠٠٠ و ٤٠٠٠ فدان وكنتيجة لأن القرية المصرية كانت ولاتزال مقسمة الى حصص يتراوح عددها فى الغالب بين ٢ ـ ٦ حصص على كل منها شيخ فقد تكونت ملكيات من الحجم المتوسط لدى هذه الفئة .

كما ساهمت منح الارض من الحجم المتوسط فى تكوين شريحة اخرى من هذا النوع من الملكيات .

ومع ارتفاع اسعار الأرض اصبحت حيازتها عملا مربحا مما شجع عناصر من البورجوازية الصغيرة فى المدن على شراء وحيازة مساحات من الحجم المتوسط واستغلالها وساعد على ذلك اراضى الدولة التى طرحت للبيع فمثلا طرحت حكومة الوفد ١٩٤٥ بين ما طرحته من اراض للبيع مساحة بلغت ١٣١٥٨٢ فدانا عرضت للبيع فى مساحات تقل الواحدة منها عن عشرة افدنة كما قسمت مساحة اخرى تبلغ ٣٤٣٥٢١ فدانا فى قطع تراوحت بين ٢٠ و ١٠٠ فدان وبذلك تكونت شريحة اخرى من متوسطى الملاك[٤٠] .

واخيرا فان التدهور فى الشرائح الصغرى من الملكيات الكبيرة بفعل الارث أو الديون قد ادى ذلك الى اضافات لايمكن تجاهلها فى تكوين الملكيات المتوسطة

ويوضح الجدول الاتى تطور الملكية المتـوسطة بشرائحهـا المختلفـة بين سنتى ١٩١٤ و ١٩٥٢[٤١]

السنة	المساحة بالفدان	عدد الملاك	فئات الملكية
	٥٣٠٧٤٦	٧٦٧٢٥	اكثر من ٥ افدنة حتى ١٠ افدنة
١٩١٤	٥٠٧٢٥٢	٣٦٦٥٩	اكثر من ١٠ افدنة حتى ٢٠ فدانا
	٢٦٩٩٩٠	١١٦٠٨	اكثر من ٢٠ فدانا حتى ٣٠ فدانا
	٢٣٥٠٢٥	٨٥٦٠	اكثر من ٣٠ فدانا حتى ٥٠ فدانا
	٥٢٥٩٠٥	٧٩٢٥٩	اكثر من ٥ افدنة حتى ١٠ افدنة
١٩٥٢	٦٣٧٥٥٦	٤٦٨١٨	اكثر من ١٠ افدنة حتى ٢٠ فدانا
	٣٠٩٤٠٩	١٣٠٦٧	اكثر من ٢٠ فدان حتى ٣٠ فدانا
	٣٤٤٤٥٨	٩١٩٩	اكثر من ٣٠ فدان حتى ٥٠ فدانا

ولا يختلف التركيب الاجتماعي للمـلاك المتـوسطين كثيرا عن كبـار الملاك الا من حيث كثافة الفئات الاجتماعية بداخلها . ففي الوقـت الذى يختفي فيه افراد اسرة محمد على داخل هذه الفئة يقل الاجانب بـدرجة كبيرة بينما تزيد كثافة اعيان الريف حتى تصـبح الفـئة الغـالبة بين متوسطى الملاك كما تحتل الطبقـة الوسـطى الصـغيرة في المدن عددا لا بأس به بين افراد هذه الشريحة .

ويوضح الجدول الأتى ملكية الاجانب من متوسطى الملاك وتـوزيعهم على فئات الملكية المختلفة بين سنتى ١٩١٤ و ١٩٥٢[٤٢] .

السنة	المساحة بالفدان	عدد الملاك	فئات الملكية
	٥٩٨٩	٨٠٤	اكثر من ٥ افدنة الى ١٠ افدنة
١٩١٤	٩٧٥٩	٦٦٩	اكثر من ١٠ افدنة الى ٢٠ فدانا
	٨٠٦٦	٣٢٥	اكثر من ٢٠ فدانا الى ٣٠ فدانا
	١٥٤٩٤	٣٩٣	اكثر من ٣٠ فدان الى ٥٠ فدانا
	١٦٠٥	٢٣٠	اكثر من ٥ افدنة الى ١٠ افدنة
١٩٥٢	٣٦٠٤	٢٥٧	اكثر من ١٠ افدنة الى ٢٠ فدانا
	٣٩٠٦	١٦٣	اكثر من ٢٠ فدانا الى ٣٠ فدانا
	٧٢٩٩	١٨٤	اكثر من ٣٠ فدانا الى ٥٠ فدانا

وهكذا اصبح الجزء الاكبر من ارض مصر الزراعية فى حيازة كبار الملاك ومتوسطيهم وزاد من خطورة الموقف سيطرة هؤلاء الملاك على اوجه النشاط الاقتصادى الاخرى .

هوامش الفصل الأول

(١) Annuaire Statistique de L'Egypte, 1915.

(٢) Annuaire Statistique de L'Egypte, 1918.

(٣) Baer, G. A.History of landownership in Modern Egypt. London, 1962. P 191.

(٤) كتاب الاحصاء السنوى العام عن السنوات من ١٩٥١/٥٢-٥٣/١٩٥٤

(٥) د . عاصم الدسوقى ، كبار الملاك ودورهم فى المجتمع المصرى ، القاهرة ٧٥ ص ٤٢

(٦) Annuaire Statistique de L'Egypte 1918

(٧) Annuaire Statistique de L'Egypte 1921/1922.

(٨) Baer, OP cit, PP 98,99,231.

(٩) الاحصاء السنوى السنوات من ١٩٥١/١٩٥٢-٥٣/١٩٥٤ .

(١٠) عاصم الدسوقى ، المرجع السابق ، ص ٤٢

(١١) Baer, OP cit, PP 98,99.

(١٢) دار المحفوظات ، مكلفة ابو عوام/دقهلية عن المدة من ١٨٩٢-١٨٩٨ ج ١

(١٣) دار المحفوظات ، مكلفة البسلقون/المنيا فى الفترة من ١٩١٢-١٩٢٦ ج ٤

(١٤) دار المحفوظات ، مكلفة الجرايدة/غربية عن المدة من ١٧-١٩٢٨ ج ٣

(١٤) غمكلفة كفر الجرايدة ، ج ١٠

(١٦) المصدر السابق ، ج ٣

(١٧) د . عاصم الدسوقى ، المرجع السابق ، ص ٤٧ ، ٤٨

(١٨) المرجع السابق ص ٥٢ ، ٥٣ .

(١٩) الاحصاء السنوى عن السنوات من ١٩٥١/١٩٥٢-٥٣/١٩٥٤
الاحصاء السنوى العام عن ٢١/١٩٢٢

(٢٠) د . حسين خلاف ، الجديد فى الاقتصادى المصرى الحديث ، القاهرة سنة ١٩٦٢ ، ص ١٠٥ ، ١٠٦

(٢١) Baer, OP cit, PP 134, 135.
ذكر فى جريدة المصور فى عدد ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ان ملكية فاروق كانت تبلغ ٢٤٠٧٣ فدانا تضمها ثمانية تفاتيش بخلاف الاوقاف .
انظر ايضا : هنرى عيروط ، الفلاحون ، مترجم ص ٣١

(٢٢) د . عاصم الدسوقى ، المرجع السابق ، ص ٣٣-٥٠ Ibid,

(٢٣) كشوف باسماء الاعيان وذوى الحيثية بمديريات الفيوم والمنيا واسيوط وجرجا وقنا محررة فى الفترة من ٩١١٨-١٩٢١ ــ كشف كبار العائلات بالمنيا (مجموعة اوراق عابدين التى نقلت لدار الوثائق .)

(٢٤) كشوف باسماء الاعيان وذوى الحيثية بمديرية الشرقية محررة سنة ١٩١٩ .
كشوف باسماء الاعيان وذوى الحيثية بمديرية الغربية محررة سنة ١٩١٨ .
(٢٥) كشف كبار العائلات والافراد بمديريات البحيرة (مجموعة اوراق عابدين التى نقلت لدار الوثائق
(٢٦) كتاب الاحصاء السنوى عن السنوات من ١٩٥٢/٥١-١٩٥٤/٥٣ .
(٢٧) المصدر السابق .
(٢٨) المصدر السابق .
يذكر د . عاصم الدسوقي عدد هذه الاسر على انه ٢٥٤١ اسرة بالاضافة الى افراد اسر محمد على كما يذكر ان هناك ١٤٩ اسرة كانت ملكيتها تزيد عن ١٠٠٠ فدان بالاضافة الى افراد اسرة محمد علي والحقيقة انها لم تزد عن ١١٩ اسرة كما هو وارد بكتاب الاحصاء السابق الاشارة اليه . وعلى ذلك فالأرقام التى اوردها ، الدكتور عاصم الدسوقي تحتاج الى مراجعة انظر : د عاصم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص ٣٠ ، ٣١
(٢٩) المرجع السابق ، ص ٣٠ ، ٣١
(٣٠) Baer, OP cit, PP 120, 121.
(٣١) كشوف باسماء الاعيان وذوى الحيثية بمديريات بنى سويف والشرقية والمنيا . محررة من سنة ١٩١٩-١٩٢١ .
(٣٢) Baer, OP cit, PP 123.
(٣٣) الاحصاء السنوى عن السنوات من ١٩٥٢/٥١-١٩٥٤/٥٣
(٣٤) الاحصاء السنوى العام لسنة ١٩٢٢/٢١
(٣٥) حول شركات الاراضى وتطور ملكيتها انظر Baer, OP cit, PP 125.
(٣٦) Ibid, PP 124/127
(٣٧) كتاب الاحصاء السنوى عن السنوات من ١٩٥٢/٥١-١٩٥٤/٥٣ .
(٣٨) د . عاصم الدسوقى ص ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٤
ذكر الدكتور/عاصم الدسوقى ان عدد اسر الاجانب التى تترواح ملكيتها مابين ١٠٠ و٥٠٠ فدان يبلغ ١٨٠ اسرة بينما هى تبلغ ٢٣١٠ اسرة كما ان الاسر التى تزيد ملكيتها عن ١٠٠٠ فادن يبلغ ١٩ اسرة بينما هى ٢٢ اسرة .
(٣٩) الاحصاء العام للسنوات من ١٩٥٢/٥١-١٩٥٤/٥٣ .
(٤٠) Baer, OP cit, 86
(٤١) Annuaire Statistique de L'Egypte 1921/22
- الأحصاء السنوى العام للسنوات من ١٩٥٢/٥١-١٩٥٤/٥٣
(٤٢) المصدر السابق .

الفصل الثانى

النشاط الاقتصادى للملاك الزراعيين

هناك حقيقة هامة حول النشاط الاقتصادى لكبار الملاك . وهـى طغيان النشاط الزراعى لهذه الطبقة على أوجه النشاط الاقتصادى الأخـرى وهنا نستطيع أن نميز فى النشاط الاقتصـادى لهـذه الطبقـة بين نوعين مـن النشاط .

١ ـ الاستغلال الزراعى وحيازة الأرض :

تعددت وسائل كبار الملاك فى استغلالهم لأراضيهم وتراوحت بين الايجار والاستغلال المباشر للأرض ثم حيازة الأرض وكان كبـار الملاك يسـتغلون أراضيهم بواسطة دوائرهم ونظارهم وكانت الدائرة عبارة عن ادارة أعمـال كاملة فهى تقـوم بعمليات البيع والشراء والتعـاقد على المحـاصيل وعقـد القروض وغيرها ومقرها فى المدن الكبرى فمثلا كانت دائرة عمر سـلطان فى بداية القرن العشرين بجوار جامع شركس كما كانت دائرة اسـماعيل داود تقع فى شارع الاميرة دولت فاضل بعابدين .

وكان لكل دائرة أو تفتيش ادارة محلية فى موقع الأطيان يديرهـا الناظـر الذى كان ينوب عن المالك . ولما كان الناظر مفرطا فى الخضوع للمالك بقـدر ماهو معدوم الشفقة فى مواجهة الفلاحين فان مهمته أصبحت الضغط بـكل الوسائل على الفلاحين لاستنزاف أكبر قـدر مـن فـائض العمـل الزراعى منهم . وهو الذى ينظم الحرث والتسميد والبذور وجمـع المحصـول وكانت الادارة فى املاك الحكومة والملك والامراء أكثر تعقيدا اذ أن فروعها المختلفة تتكون من تفاتيش لها مقرات فى الغرب والضياع[1] وفى سنة ١٩٤٠ مثـلا كان تفتيش الخزان المملوك للأمير عمر طـوسون ينقسـم اداريا الى احـد عشر نظارة وكانت قرية فيشا التى أصـبحت بعـد ذلك مقـرا لتفتيش الاصـلاح الزراعى بالخزان واحدة من هذه النظـارات . وكانت علاقـات الانتـاج فى تفتيش الخزان تتم على أساس أن المالك ، وهـو الأمير عمـر طـوسون ، متغيب ويقيم فى مدينة الأسكندرية حيث يوجد مقر دائرته ويقوم بالعمل نيابة عنه جهاز ادارى هو ادارة التفتيش وكانت أراضى الخزان تزرع عن طـريق تأجيرها للفلاحين فى مساحات تتـراوح بين اثنين وعشرة أفـدنة . وهؤلاء كانوا يزرعونها لحسابهم فى اطار نظام يسمى النسبة . وهو نظـام ابتـدعه كبار الملاك مع استمرار الزيادة فى أسعار القطن . وهو نظام يقضى بتحـديد الايجار بشكل مبدئى مع بداية كل عام زراعى تزاد بزيادة سعر القطن بمـا يوازى سعر قنطار من القطن عن كل فدان . وكانت عقود الايجار يحتفظ بها طرف ادارة التفتيش ولا تعطى اى نسخة منهـا للفـلاح المسـتأجر . وكان الفلاح يحصل على الأراضى التى يريد استئجارها عن طـريق طلب مـكتوب يتقدم به لأدارة التفتيش ولا تعطى نسخة منه للفلاح المسـتأجر وكانت هـذه الادارة هى التى تحدد قيمة الايجار .

وكان هناك نظام تضامنى فى تسديد الايجارات وهو أن يتضامن عدد من الفلاحين (حوالى ٥٠ فلاحا) فى سداد التزاماتهم تجاه التفتيش . بمعنى أن الفلاح الواحد منهم مسئول عن تسديد التزاماته تجاه التفتيش والتزامات الأخرين أيضا . وكان الفلاح القادر فى هذه الحالة يقوم بتسديد التزامات غير القادرين ويحصل نظير ذلك على ورقة مقيد بها مادفعه كدين على الفلاح العاجز . وهو نظام أقرب الى النظام التضامنى الذى كان سائدا فى أواخر عهد محمد على حين كان فلاحو القرية الواحدة مسئولين بالتضامن عن سداد ضرائب القرية .

وكان التفتيش يقدم للفلاحين مستلزمات الانتاج بالأجل ويتولى تحصيلها بجانب الايجار عن طريق الاستيلاء على محصول القطن ثم يستوفى الباقى بعد ذلك من بقية المحاصيل . وكثيرا ماكان الفلاح يخرج فى نهاية العام مدينا للتفتيش . واذا تراكمت الديون على أحد الفلاحين أو عجز عن السداد فان مصيره الطرد وكثيرا ما استخدمت سلطة الدولة فى الاقليم فى مواجهة الفلاحين المخالفين أو الذين يماطلون فى تسليم محاصيلهم .

وفى اطار هذه العلاقات وجدت نوعيات من الوسطاء وكبار المستأجرين الذين يستأجر الواحد منهم ١٠٠ فدان وكان هؤلاء يقومون بزراعتها عن طريق استخدام عمال الزراعة (أنفار باليومية) أو عن طريق المزارعة نظير جزء من المحصول . وكانت هذه الطبقة من الوسطاء هى التى قاومت تطبيق الاصلاح الزراعى واستخدمت سلطة الدولة فى طردهم من الأرض .

والى جانب الأراضى المؤجرة كان التفتيش يحتفظ ببعض الأراضى ويقوم بزراعتها عن طريق استخدام عمال الزراعة باليومية من فلاحى القرية . وفى بعض الأحيان كان التفتيش يستعين بعمال من مديريات أخرى وبالذات من مديرية المنوفية ــ كعمال تراحيل ــ للقيام بعمليات تطهير المصارف والترع أو يستعان بهم فى أعمال الزراعة فى الأراضى التى يحتفظ بها التفتيش أو الأراضى التى يزرعها كبار المستأجرين وقد استقر بعضهم فى منطقة الخزان .

وعلى الرغم من أن تعامل الفلاحين مع كبار الملاك كان يتم من خلال الأجهزة المالية والادارية التى اقامها كبار الملاك الا أن هذه الأجهزة كخادمة للنظام الذى أقامه كبار الملاك لم تكن تتردد فى استخدام العقوبات العنيفة لأقل الأسباب فى مواجهة الفلاحين[٢] . وهكذا كان كبار الملاك يحتكرون استغلال الأرض فى شكل ايجار أو مزارعة وكانت عملية النهب تتمثل فى الاستيلاء على فائض العمل فى القطاع الزراعى وهو مايفسر ضعف تطور الزراعة المصرية وتخلف القوى الانتاجية والبؤس الذى عانى منه الفلاحون .

وقد ظلت حيازة المزيد من الأراضي هدفا رئيسيا من أهداف كبار الملاك الاقتصادية طوال هذه الفترة وكان سعر الأرض يحدد طبقا لعدد من المقاييس الرأسمالية منها موقع الأرض من الطرق والمواصلات العامة وموقعها من وسائل الري والصرف وأدوات الانتاج المستخدمة فيها وطبيعة ونوعية التربة السائدة كما يتضح من التقرير الآتي : الذي أعدته الأجهزة الفنية بادارة الأوقاف سنة ١٩١١ عن أراضي سنديتو بشرنوب .

« مقدار الأطيان هو ١٢٧٤ فدان وكسور وهي واقعة جميعها في زمام ناحية شرنوب في الجهة الشرقية القبلية من دمنهور على بعد ١٠ كيلو تقريبا منها ويوجد بشرنوب محطة للسكة الحديد الضيقة على الخط الموصل من دمنهور الى شبراخيت والمسافة بين دمنهور وشرنوب بوابور السكة الضيقة نحو أربعين دقيقة وبالحنطور على السكة الزراعية نحو ساعة وربع وآخر الأطيان من قبلي قريب جدا من محطة دنشال على الخط الطوالي بين مصر والاسكندرية وعلى بعد نحو الكيلو من محطة دمنهور .

ومن ذلك يتضح لسعادتكم ان طرق المواصلات لهذه الأطيان متوفرة .

أما ري هذه الأطيان فهو على العموم متوفر جدا وهي تروى من ترعة الضاهرة .... والري من ترعة الضاهرة في معظم السنة بالراحة وفي مدة تحاريق مياه النيل بوابور مركب بالبر الأيسر لترعة الضاهرة بأول الأطيان ... وهذا الوابور قديم ومبانيه قديمة وبالطوب النى ومركب على طلمبة بوصة ١٦ وارتفاع الرفع قليل ولا يزيد عن مترين أبدا وتروى هذه الأطيان ايضا من الخندق الشرقي بمسقة خصوصية قريبة من محطة دنشال ومياه الخندق متوفرة جدا والري منه بالراحة في غالب الأوقات ويوجد بهذه الأطيان وابور قوة عشرة خيول .

وجاري زراعة نحو ١٥٠ فدان أرز عليه علاوة على الفائدة الحاصلة منه بري المزروعات المعتادة وقت احتياجها للري مدة الجفاف أو المناوبات الصيفية .

أما الصرف فهو متوفر أيضا وجميع هذه الأطيان تصرف من مصرف ايتاي البارود العمومي الذي يمر بوسطها بالراحة ...

ومعدن هذه الأطيان جيد وهي من الأطيان المعروفة بالأرض السوداء . ويوجد بهذه الأطيان بالقرب من شرنوب الدوار وهو قديم جدا ومبني بالطوب النى والعزبة بالطوب النى ايضا ويوجد بها ٢٠ جوز مواشي والالات الزراعية اللازمة للارض المنزرعة على الزمة .

ويمكن تقدير ان الاصلاحات لاتتكلف أكثر من ٤٠٠٠ جنيه ويجب عملها بمجرد الشراء وهذه الاطيان تساوي بحسب حالتها الراهنة مائة جنيه ...[٣] »

ومالبث أن اضيف عنصر الايجار وكثافة السكان كعامل من عوامل تقدير

ثمن الأرض الى جانب العناصر السابقة .كما يتضح من التقرير الآتي الذى عمل ايضا بمعرفة أجهزة ادارة الأوقاف عن اراضى الشركة الصناعية الزراعية بمطاى سنة ١٩١١ والذى جاء به :

« وبفحص الرسمين يظهر لسيادتكم شكل الحدود واستطالة الأرض كثيرا حيث يبلغ طولها ٧,٥ كيلو ... واذا كانت استطالة الأطيان تعتبر عيبا فهذا العيب افاد هنا حيث جعل هذه الأطيان كما هو حاصل فانها تؤجر الآن جميعها تقريبا ... »

«وقد اطلعت فى دفاتر زراعة الشركة على مقدار الأموال الأميرية فوجدت ان متوسط مال الفدان نحو خمسة وتسعون قرشا وأرى ان ايجار الأطيان المذكورة بحسب حالتها الراهنة ايجارا سنويا صافيا بعد المال من خمسماية الى ستماية قرش فى المتوسط وعلى ذلك تساوى من الثمن الآن من خمسة وتسعين الى مائة جنيه الفدان الواحد فى المتوسط» وهذان التقريران بالغا الدلالة فالى جانب المعلومات الواردة بهما عن عناصر تثمين الأرض يلقيان ضوءا على طريقة ادارة واستغلال الملكيات الكبيرة فى هذه الفترة . غير ان الحقيقة التى يجب الوقوف عندها والتى جاءت فى التقرير الثانى وهى اهمية كثافة السكان فى رفع قيمة الايجار ورفع سعر الأرض فالتقرير يعترف بانه على الرغم من أن استطالة الأرض وعدم تركزها تعتبر عيبا الا انه تحول الى ميزة لوجود الفلاحين المعدمين فى البلاد التى تمتد اليها الأرض .

ويعرض التقرير الأول لأشكال الاستغلال الاقتصادى التى مارسها كبار الملاك فى أراضيهم خلال هذه الفترة والفترة التالية وهى المشاركة والزراعة على الذمة والايجار الذى أصبح أكثر وسائل الاستغلال شيوعا . فقد جاء فى هذا التقرير :

« ومعدن هذه الأطيان جيد وهو من الأطيان المعروفة بالأرض السوداء ومؤجر من أصل الزمام نحو ٥٧١ فدانا بمبلغ وقدره ٣٧٨٧ جنيها مصريا وكسور بمتوسط نحو ٦٦٢ قرشا للفدان الواحد وضريبة الفدان فى المتوسط نحو ١٠٠ قرش فيكون صافى ايجار الأرض المؤجرة التى هى تقريبا نصف مجموع الزمام هو نحو ٥٦٢ قرشا للفدان الواحد والباقى من الزمام وهو نحو ٧٠٣ أفدنة منزرع على الذمة ومعطى فيه ١١٣ فدانا للأنفار المحلية (التملية) وعددهم مائة . ويزرع بهذه الأطيان القطن والقمح والشعير والفول والبرسيم والمقات والبطيخ والأرز ويمكن تقدير صافى ايراد الأرض المنزرعة على الذمة بنحو ٥٠٠ قرش ..»[٥]

ومنذ أوائل القرن العشرين برز الايجار كمحور اساسى فى استغلال كبار الملاك لأراضيهم وقد أخذت هذه الظاهرة فى الزيادة على الرغم مما يؤدى اليه نظام الايجار من ارهاق للتربة وتدهورها وهو وضع يعترف به تقرير اراضى

الشركة الزراعية حيث جاء به ... « يجب أن يزرع منها ـ الأرض ـ جزء قليل من ٢٠٠ ـ ٣٠٠ فدان على ذمة المصلحة لاصلاح الأرض وردم المتارب والمواطى القليلة الموجودة وتقصيب الجسور وتقليل عرضها وجعلها بالعرض اللازم فقط وبعد سنة أو اثنين على الأكثر تؤجر ويزرع خلافها على ذمة المصلحة حتى يتم اصلاحها تدريجيا .. »

ولم يكن الايجار كوسيلة رئيسية من وسائل الاستغلال الزراعى قاصرا على كبار الملاك بل مارسته وزارة الأوقاف فى أراضيها كما مارسته الحكومة ايضا[٦] وفى حالة زراعة كبار الملاك لاراضيهم كان القطن هو المحصول الرئيسى الذى ركز كبار الملاك على انتاجه باعتباره محصولا نقديا مرتبطا بالسوق العالمية . وكان لذلك مخاطره على اقتصاد هذه الطبقة وعلى الاقتصاد المصرى فى النهاية . حيث انتهى بالبلاد الى نوع من التبعية كانت آثارها تظهر عند إنخفاض سعر محصول القطن كنتيجة لتقلبات السوق العالمية .

وعندما كان يحدث ذلك كان كبار الملاك يمارسون ضغطا كبيرا على الحكومة لتتدخل كمشترية للمحصول كما حدث فى الازمة التى نشبت فى اعقاب الحرب العالمية الاولى بسبب الانخفاض المفاجىء فى اسعار القطن حيث راح كبار الملاك يضغطون على الحكومة عن طريق النقابة العامة لمنتجى القطن وعن طريق العديد من الالتماسات التى ارسلها كبار الملاك الى الديوان السلطانى يطالبون بتدخل الحكومة كمشترية للمحصول .

ففى التماس مقدم من عمد واعيان مركز الزقازيق جاء به : « ان المصيبة التى اصابت البلاد بسبب سقوط اثمان القطن الهائل قد تهدد الامن العام وتبعث على مجاعة لا يقف امامها شىء .

نضرع لمعاليكم ان ترفعوا الحالة للاعتاب السلطانية لصدور الامر بتعضيد فكرة النقابة لتدخل الحكومة بمشترى مليونى قنطار بصورة تحل الأمل محل الياس فتهدا الحالة »[٧]

وفى عريضة اخرى حدد اعيان مركز شبين الكوم مطالبهم على النحو التالى :

« تدهورت اسعار القطن لدرجة لا تحتمل واصبحت ثروة البلاد فى خطر عظيم ، وصار لا مفر لفك هذه الازمة الكبرى من تداخل الحكومة بشكل جدى على الطريقة التى اشارت بها النقابة العامة لزراع القطن ، مع صدور الامر باقفال بورصة الكونترات لمدة معينة ، وتحديد سعر ادنى قدرة ستون ريالا كما سبق ان حددت سعرا أعلى وفقا للعدالة وصدور الامر باباحة تصدير الحبوب للخارج حتى يمكن تصريف الحاصلات المكدسة بالمخازن »[٨]

وعندما قررت الحكومة التدخل على اساس شراء محصول صغار الفلاحين كان هذا القرار موضع اعتراض بعض كبار الملاك . لان القرار فى

رأيهم لم يحقق رغبتهم ولم يؤد الى تخفيف الازمة وذكروا لذلك ثلاثة اسباب هى :

١ ــ ان الحكومة قصرت شرائها على محصول الفلاح الذى بيع معظمه .

٢ ــ ان السعر الذى حددته الحكومة (١٦ ريالا للاشمونى) يؤدى الى خسارة المنتجين .

٣ ــ ان تحديد السعر اسبوعيا وربطه بحركة السوق يجعل السعر عرضة للنزول اكثر مما هو عليه . وقدم هؤلاء الملاك ثلاثة اقتراحات بديلة هى :

١ ــ ان تشترى الحكومة كميات القطن المعروضة فى سوق مينا البصل بحيث يؤدى الى ارتفاع السعر فتستفيد من ذلك العناصر التى لم تبع اقطانها بعد .

٢ ــ ان يكون السعر الذى تشترى به الحكومة ازيد من السعر الحاضر بعشرة ريالات على الاقل وأن توزع الخسارة الناتجة عن هذا الشراء على ضريبة القطن خلال السنوات الثلاث او الاربع القادمة .

٣ ــ ان شراء الحكومة للقطن سيحول دون المضاربة فى السوق والتلاعب بالاسعار [9]

وواضح ان سياسة الحكومة الاقتصادية كانت توجه لصالح كبار الملاك فقد نتج عن ضغطهم ان تدخلت الحكومة كمشترية للمحصول فى سنوات ١٩٢١ ــ ١٩٢٢ ، ــ ١٩٢٣ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٩ وهى سياسة كان لها اضرارها على الاقتصاد القومى كما يؤكد الاقتصاديون [10]

وعند الكلام عن استغلال كبار الملاك لاراضيهم لا يمكن اغفال وزارة الاوقاف كحائزة لمساحات كبيرة من الاراضى سواء عن طريق الملكية او الحيازة .

وقد دخلت وزارة الاوقاف الى دائرة شراء الاراضى منذ ان كانت ادارة فى نهاية القرن التاسع عشر حيث اشترت فى مارس سنة ١٨٩٣ مساحة تبلغ ٣٩٩٩ فدانا من اراضى الدومين بتفتيش صافيا والشباسات [11]

كما اشترت ٣٨٠٠ فدان من اطيان الدايرة السنية بتفتيش ببا والفشن فى اوائل القرن العشرين [12]

وفى سنة ١٩١١ كانت بصدد شراء مساحتين كبيرتين من الاراضى احداهما من الشركة الصناعية الزراعية بمطاى . وهى مساحة كانت قد اشترتها هذه الشركة من اطيان الدايرة السنية وتبلغ ١٧٠٠ فدان اما المساحة الاخرى فتبلغ ١٢٧٤ فدانا من اطيان سنديو بشرنوب قرب دمنهور [13]

وفى سنة ١٩١٣ تحولت ادارة الاوقاف الى نظارة وعين احمد حشمت باشا ناظرا لها . غير ان الجزء الاكبر من الاراضى التى كانت تستغلها

الاوقاف كانت من اراضى الوقف الاهلى والخيرى والتى بلغت مساحتها ١٣٠٤٨٧ فدانا سنة ١٩١٧ من بينها ٧٣٩٢ فدانا من الوقف الاهلى والباقى من الوقف الخيرى [١٤]

وفى الفترة التالية ارتفعت الاوقاف التى تديرها الوزارة الى ١٧٤٦٣٥ فدانا بينما ارتفعت اراضى الاوقاف عموما من ٣٥٠ الف فدان قبل الحرب الاولى الى ٥٨٢٩٥٠ فدانا سنة ١٩٥٢ [١٥]

وكانت وزارة الاوقاف تستغل اراضيها بكل الوسائل التى يستخدمها كبار الملاك وهى الايجار والزراعة على الذمة والزراعة عن طريق استخدام عمال زراعة مستديمين وربما كانت وسائلها فى الاستغلال اكثر تطورا من وسائل كبار الملاك لانها كثيرا ما كانت تلجا الى رفع مستوى الفلاحين العاملين فى مزارعها [١٦]

ويتضح مما سبق ان الايجار كان اكثر انواع الاستغلال الزراعى ربحا . وفى سنة ١٩١٥/١٤ الزراعية كان ايراد وزارة الاوقاف على اراضيها يبلغ ١٦٠٧٤ جنيها ارتفع الى ٢٧٦٢٥ جنيها سنة ١٩٢٢/٢١ ثم الى ٦٩٦٣٩٠ جنيها سنة ١٩٥٢/٥١ [١٧]

وكانت الحكومة تدير اراضيها بنفس اساليب كبار الملاك ايضا والتى تتراوح بين الايجار والزراعة المباشرة وأصبح الايجار هو الشكل الغالب فى النهاية ففى سنة ١٩١٩/١٨ الزراعية كانت اراضى الحكومة المزروعة زراعة مباشرة بمعرفة مصلحة الاملاك تبلغ ٢٧٣١٨ فدانا بينما بلغت مساحة الاراضى المؤجرة ٣٢٥٩٢٩ فدانا . وبلغت ايرادات الحكومة من اراضيها خلال هذه السنة ١,٠٣٣,٨٩٥ جنيها [١٨] . وفى العام الزراعى ١٩٥٢/٥١ كانت مساحة الاراضى المزروعة بمعرفة المصلحة تبلغ ٤٠٤٠ فدانا مقابل ٨٨٠٩٩ فدانا كانت مؤجرة .

وقد بلغت جملة ايرادات المصلحة من اراضيها المؤجرة خلال تلك السنة ٢٦٤٠٣٠ جنيها بينما بلغت أثمان المحاصيل ٤٨٦٤٠ جنيها . وقد كان للمصلحة محالجها الخاصة بتفتيشى سخا والقرشية [١٩]

وهكذا شاركت مصلحة الاملاك الاميرية ووزارة الاوقاف فى النشاط الاقتصادى الزراعى لكبار الملاك واستغلال الفلاحين من خلال العلاقات الايجارية المرتفعة .

غير ان الفترة التى اعقبت الحرب الاولى شهدت تنوعا فى النشاط الاقتصادى لكبار الملاك حين شرع كبار الملاك فى ارتياد مجالات اقتصادية جديدة مثل اعمال المال والبنوك والتجاره والصناعة . بعد ان أصبح المزيد من استغلال الاموال فى الزراعة لا يدر ربحا كافيا خاصة بعد انخفاض اسعار المحصولات فى أعقاب الحرب وخلال أزمة سنة ١٩٢٩ [٢٠] . وبعد ان

زادت ارباح الصناعة بعد تطبيق نظام الحماية الجمركية ابتداء من سنة ١٩٣٠ وهى انشطة ذات طابع رأسمالى .

النشاط الرأسمالى لكبار الملاك ومظاهرة : ـ

إن ابرز وجوه النشاط الرأسمالى التى اخذ كبار الملاك فى ارتيادها عقب الحرب هى :

١ ـ أعمال المال والبنوك :

منذ أواخر القرن التاسع عشر كانت هناك محاولات لارتياد أعمال البنوك من قبل كبار الملاك فالمصادر تشير الى قيام بعض العائلات المسيحية بنشاط شبه مصرفى مثل بشرى وسينوت حنا وعائلة ويصا بأسيوط الذين كانوا يقبلون الودائع ويقومون بتحويل الاموال قبل قيام البنوك المساهمة الكبرى[٢١] .

وخلال الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها البلاد فى سنة ١٩٠٧ ـ وماترتب عليها من نزع ملكية بواسطة البنوك العقارية ، تعالت الاصوات لتأسيس بنك وطنى لانقاذ البلاد من سيطرة رأس المال الاجنبى . وبدأ طلعت حرب يلفت الانظار الى أن هذا المشروع سوف يوفر للبلاد فرصة اقامة شركات صناعية وتجارية تمكنها من الاستغناء عن تجارة اوربا وصناعتها او تقلل من احتياج البلاد اليها .

ثم تبلورت الفكرة فى تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر المصرى التى انعقدت فى ٢٩ ابريل سنة ١٩١١ والتى ذهبت الى ان اصلاح الحالة المالية يقتضى التخلص من سيطرة البيوت المالية الاجنبية على السوق والاقتصاد المصريين وان ذلك لن يتحقق الا بتأسيس بنك مصرى يقوم على رؤوس أموال مصرية حيث أوضح التقرير ان ودائع المصريين فى البنوك الاجنبية تكفى لرأس مال البنك .

وقد تحمس لهذه الفكرة بعض كبار الملاك . وكان قرار انشاء البنك فى مقدمة القرارات الاقتصادية التى صدرت عن المؤتمر . غير ان قيام الحرب قد أعاق تنفيذ المشروع الذى لم يقدر له ان يرى النور الا فى سنة ١٩٢٠ [٢٢]

ويمثل تاسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠ انعطافا اساسيا فى فكر كبار الملاك وفى نشاطهم الاقتصادى . ويعنى أن الوقت قد حان لارتياد هذه الطبقة ميادين جديدة للاستثمار مثل المال والتجارة والصناعة بعد ان اقتنعوا أن الارض لم تعد وحدها الاستثمار الأمثل لرؤوس الأموال .

وكان الثمانية الذين وقعوا على تأسيس البنك فى ٨ مارس سنة ١٩٢٠ كلهم من كبار الملاك وهم عبد العظيم المصرى ومدحت يكن وطلعت حرب ويوسف قطاوى ـ وعبد الحميد السيوفى وفؤاد سلطان واسكندر مسيحة وعباس بسيونى الخطيب ومحمد الشريعى وعدلى يكن وعبد الستار الباسل وعلى اسلام وصاروفيم عبيد ومرقص حنا .

وبلغ رأس مال البنك ٨٠ الف جنيه وزعت على ٢٠ الف سهم قيمتها ٤٠٠٠ جنيه [٢٣] والحقيقة أن قيام بنك مصر يمثل تغييرا حاسما فى اتجاه كبار الملاك الاقتصادى ولعل ذلك يرجع بجانب العوامل الأخرى السابق الاشارة اليها ـ الى معاناة كبار الملاك خلال الحرب من السيطرة الانجليزية على البلاد والتى وضحت فى المجال الاقتصادى .

الصناعة والتجارة :

الى جانب العوامل السابقة التى ادت الى خروج كبار الملاك عن مجالات الاستثمارات التقليدية فان هناك عوامل اخرى حفزت كبار الملاك على ارتياد مجالات الصناعة والتجارة منها تشجيع الحكومة لهذا الاتجاه . حيث أنشأت سنة ١٩٢٠ مصلحة التجارة والصناعة لتساهم فى مساعدة الصناعة والتجارة الوطنية .

وفى سنة ١٩٢٩ وضع لهذه المصلحة نظام جديد استهدف تقدم التجارة ومن ثم فقد أنشأت المصلحة لها مكاتب لمراقبة الصادرات فى الاسكندرية وبورسعيد والسويس والقاهرة .

كما اهتمت بالتجارة الداخلية فأنشأت سوق الجملة للخضر والفاكهة بالقاهرة لتنظيم التعامل فى الخضر والفاكهة وتوحيد أسعارها .

كما اهتمت المصلحة بتجارة الحبوب ففتحت سوقا خاصة لمراقبة الاتجار فيها فى ساحل روض الفرج وأثر النبى بالقاهرة . وشرعت فى تطبيق نظام الحماية الجمركية ابتداء من سنة ١٩٣٠ لحماية الصناعة الوطنية[٢٤] .

وتشجيعا للصناعة قررت وزارة المالية تخصيص مبلغ ١٠٠ ألف جنيه وايداعها فى بنك مصر لاقراض الصناعات الصغيرة ثم زيد المبلغ إلى ربع مليون جنيه سنة ١٩٢٧ .

كما تأسس فى سنة ١٩٢٢ إتحاد الصناعات ووضع له برنامج متعدد الأهداف كان من أبرزه تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللازمة للصناعة .

كما أنشىء فى سنة ١٩٢٢ المجلس الاقتصادى المصرى برياسة إسماعيل صدقى ليكون حلقة إتصال بين الدولة واتحاد الصناعات[(٢٥)] . وكل هذه الاجراءات كانت حافزا لكبار الملاك لارتياد مجالى التجارة والصناعة . وقد تركز الجزء الأكبر من النشاط الصناعى لكبار الملاك فى الصناعات التحويلية وخاصة صناعة غزل ونسج القطن ومن ذلك شركة مصر للكتان التى تأسست فى سنة ١٩٢٧ برأسمال قدره ١٠,٠٠٠ جنيه . وقد اضطلع بنك مصر بجزء من رأسمالها إلى جانب بعض كبار الملاك مثل أحمد مدحت يكن وفؤاد سلطان وعبد الفتاح اللوزى وسلطان بهنسى .

وكذلك شركة مصر لنسج الحرير التى تأسست فى نفس التاريخ وبرأس

مال قدره عشرة آلاف جنيه ساهم فيها أيضـــا بنك مصر وبعض كبـــار الملاك من أمثال عائلة اللوزى وأحمد مدحت يكن وفؤاد سلطان .

كذلك شركة مصر لغزل ونسج القطن التى تأسست فى ٢٧ أغسطس سـنة ١٩٢٧ برأسمال قـدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه والشركة المســاهمة لتجـارة وحلج القطن وشركة مصر للنقل والملاحة وهذه ضمت تجمعا كبيرا لكبار الملاك من أمثال محمد البدراوى عاشور والسيد محمد البدراوى عاشور وأحمد مدحت يكن ومحمد شعراوى وسيد خشبه[٢٦]

ويلاحظ أن الجزء الأكبر من نشاط كبار الملاك قد تـركز فى الصـــناعات التحـويلية والاســتخراجية . وفى بعض المجــالات إضــطلعت بعض الأسر بنشاط فردى والنموذج البارز هو حلج القطن حيث إضطلعت به بعض الأسر التى كانت تملك محالج مثل عائلات بلبع والوكيل ونوار والمغازى بــالبحيرة والبدراوى وأبو الفتوح وسرسق بـــالغربية والجــزار بــالمنوفية والشـــمس بالشرقية والشواربى بالقليوبية وعائلة غزال بـــالبحيرة والتـــى كان معــظم أفرادها من التجار وتملك ٢٠٠٠ فدان . وعائلة قلينى وويصا بأسيوط[٢٧] .

أما فى مجال الشركات التجارية فقد تأسس العديد منها ففـــى أغســـطس سنة ١٩١٩ تأسست أول شركة مصرية لتصدير الأقطان برأس مـــال قـــدره خمسون ألف جنيه امتلك معظمها كل من أمين باشا يحيى وأحمد بك يوسف الجمال .

ثم الشركة المساهمة للصحافة المصرية التى تأسست فى ٩ فبـــراير ســـنة ١٩٢٥ برأس مال قدره ١٥ ألف جنيه وكان معظم مؤسسيها من كبار الملاك من أمثال أحمد بدراوى عاشور وبولص حنا وأحمد تيمور وجميل السيد أبو على . ويلاحظ أن بنك مصر قد شارك فى معظم هذه الشركات كما شـــاركت المجموعة التأسيسية لبنك مصر فى هذه الشركات[٢٨] . وهناك عدد من كبـــار الملاك كان لهم نشاط تجارى . وخاصة فى القطن مثل بيومى الوكيل ومحمـــد باشا الوكيل . وعائلة غزال التى كان معظم أفـــرادها مـــن التجـــار وعائلة بباوى بسمالوط التى كانت تملك تجارة تصل إلى ٦٠ ألف جنيه[٢٩]

وثمة ملاحظة هامة على النشاط التجارى والصـــناعى لكبـــار الملاك انه اتجه الى مشروعات تجارية وصناعية تتصل بـــالقطن والمحـــاصيل الزراعية الأخرى . وهكذا سيطر كبار الملاك على النشاط التجارى والصـــناعى فعلى أمين يحيى كان يملك شركة لتصدير الأقطان وكان يرأس الغـــرفة التجـــارية واتحاد مصدرى الأقطان .

كذلك كان يوسف صيدناوى صاحب المحـــلات الشـــهيرة ورئيس اتحـــاد المستوردين . وأحمد عبود الذى بدا حياته مهندسا ومقاولا ، وأصـــبح بعـــد سنة ١٩٢٠ من كبار الملاك ، كان من أبرز رجال الصـــناعة فى مصر . فقـــد

كان مديرا لشركة السكر المصرية وشركة السماد والكيماويات ورئيس شركة البوسطة الخديوية كما كان يشغل عددا من المناصب فى شركات صناعية وتجارية . كما اشتغل عدد من أفراد عائلة البدراوى فى الصناعة مثل السيد محمد البدراوى الذى كان سنة ١٩٤٩ عضوا لمجلس ادارة خمس من المشروعات الصناعية من بينها اثنان من شركات النسيج الكبرى التى تملكها شركة مصر للنسيج .

كما كان فؤاد سراج الدين مديرا لاحدى شركات النسيج الكبرى ومديرا لشركة الكوكا كولا وشركة استيراد السماد . وكان محمد عمر سلطان صاحب نشاط اقتصادى متعدد وكذلك طاهر اللوزى .

كما كان شارل بشارة حنا رئيسا لشركة الزجاج والخزف بالاسكندرية بينما كان زكى ويصا مديرا لشركة التعدين المصرية كما كان بعض أفراد عائلة ويصا الآخرين مديرين لشركات بعضها شركات صناعية .

ولم يكن افراد العائلة المالكة بعيدين عن هذا النشاط . فقد كان فاروق يملك ٢٠ ألفا من أسهم شركة مياه الاسكندرية . كما كان شريف صبرى والد الملكة نازلى رئيسا لشركة سماد عبود ونائبا لرئيس البنك الأهلى[٣٠] .

ورغم هذا النشاط الاقتصادى المتعدد لكبار الملاك . الا أن الصناعة المصرية ظلت حتى نهاية الفترة تواجه ضعفا حقيقيا يتمثل فى ضعف الاستثمار المتجه الى الصناعة وضعف الاستهلاك . لان كبار الملاك الى جانب استمرار نشاطهم الأساسى فى شراء الأراضى كان جزء من مدخراتهم مودعا فى البنوك التجارية التى كانت فروعا لبنوك عالمية توظف رؤوس أموالها فى الخارج . وكانت مساهمة كبار الملاك فى مجالات التصنيع تتوقف على هذا النوع من الاستثمارات .

أما ضعف الاستهلاك فقد كان ناتجا عن استنزاف كبار الملاك لكل فائض من الدخل الزراعى لدى جماهير الفلاحين بسبب العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة فى القطاع الزراعى . وهناك وثيقتان تتحدثان فى نهاية هذه الفترة عن ضعف الاستثمار فى الصناعة وضعف الاستهلاك فى السوق الداخلية . أحدهما هو كتاب إتحاد الصناعات المصرية سنة ١٩٥٢/٥١ وهو يشير الى ثلاث حقائق :

١ ــ أنه على الرغم من إستمرار الزيادة فى الانتاج الصناعى الا أنه ما زال دون امكانية الانتاج بسبب ضعف السوق المحلية وبسبب صعوبة التصدير .

٢ ــ الانخفاض الكبير فى الاستثمارات التى بلغت ٩ ملايين جنيه فى سنة ١٩٥١ بينما تبلغ قيمة المبالغ المودعة فى بنوك الادخار ٣٧ مليونا .

٣ ــ عدم التفاهم القائم بين الدولة والصناعة والذى يرجع الى اثار التفكير الزراعى للطبقة الحاكمة .

والوثيقة الأخرى هي تقرير البنك الأهلي لسنة ١٩٥٠ الذي يؤكد أن العائد الاقتصادي من الزراعة لا يزال يصرف كما كان في الماضي على شراء المزيد من الأراضي وبناء العمارات وشراء السلع الاستهلاكية الفاخرة :

والى جانب الأزمة الناتجة عن ضعف الاستثمار والاستهلاك كان هناك سبب سياسي يتلخص في أن كبار الملاك الذين يسيطرون على المسرح السياسي كان يزعجهم نمو الجناح الصناعي للرأسمالية المصرية فعملوا على الحد من نمو هذا الجناح ومن التوسع في التصنيع(٣١) .

ويفسر تقرير البنك الأهلي سنة ١٩٥٢ ذلك الموقف بقوله :

« .... ربما كان الاحجام عن الاستثمار يرجع الى بطء الاجراءات الحكومية التي تثبط هم أرباب الأعمال والى ما درجت عليه بعض الصحف من نشر ما تسميه مشروعات قوانين قلما تجد طريقها الى حيز التنفيذ بينما تنطوي على تقييد شديد للحريات الضرورية للاستثمار مما يثير القلق في محيط الأعمال ولهذا لابد من خلق جو من الثقة يشجع على استغلال موارد البلاد استغلالا تاما(٣٢)

هكذا كان النشاط الاقتصادي لكبار الملاك بمظاهر المختلفة عاملا من عوامل ضعف الصناعة المصرية وسببا من أسباب تخلفها .

وقبل أن ننهي كلامنا عن النشاط الاقتصادي لكبار الملاك سنعرض في ايجاز للنشاط الاقتصادي لمتوسطي الملاك وهو في بعض مراحله إمتدادا للنشاط الاقتصادي لكبار الملاك .

النشاط الاقتصادي لمتوسطي الملاك :

في النشاط الاقتصادي لمتوسطي الملاك يمكن التمييز بين شريحتين إجتماعيتين داخل هذه الفئة هي : ـ

١ ـ المزارعون الأغنياء : وهم الذين يحتلون الشريحة العليا من هذه الفئة وتتراوح ملكيتهم بين ٢٠ و ٥٠ فدانا ومعظم هؤلاء يقوم على زراعة أراضيهم بأنفسهم وعن طريق الاستعانة بأعداد من العمال الزراعيين وبعضهم يهتم بانتاج محصولات تغذية للسوق العالمية مثل القطن والبعض الآخر وهم الأقل ملكية بانتاج محصولات للسوق الداخلية مثل الخضر والفاكهة .

وكثيرا ما يقوم هؤلاء المزارعون الأغنياء بتسويق محصولاتهم بأنفسهم . ومن هنا فان جزءا من دخلهم يأتي عن طريق الأرباح التجارية من خلال تسويق المحاصيل سواء كانت محاصيلهم أو محاصيل غيرهم من صغار الفلاحين .

ويعتمدون في جزء من نشاطهم الاقتصادي على الأموال المصرفية والقروض التي يمولون بها عملياتهم الزراعية والتجارية أو المضاربة على

الأراضي .

والبعض منهم يودعون أموالهم في البنوك في مقابل فائدة محدودة . وهم بذلك يقومون بنشاط اقتصادي رأسمالي وثيق الصلة بالرأسمالية المحلية وعلى ذلك فقد قامت بينهم وبين الاستعمار منازعات حول تسويق القطن وحول الديون العقارية وحول الانفراد بالسوق الداخلي(٣٣) .

وان كان إهتمامهم بتنمية ثرواتهم وتطلعهم إلى أن يصبحوا ضمن طبقة كبار الملاك جعلهم أميل الى مهادنة الاستعمار وتبني بعض المواقف الرجعية في الحركة الوطنية .

٢ ـ المزارعون المتوسطون : وهؤلاء يمثلون الشريحة الدنيا من الملاك المتوسطين وتتراوح ملكيتهم بين ٥ و ٢٠ فدانا وهي مساحات تكفي إقتصاديا حاجتهم وحاجة أسرهم ويزرعون أرضهم بأنفسهم وعن طريق الاستعانة بالعمل المأجور من الفلاحين وعمال الزراعة وخاصة في وقت الزراعة أو الحصاد . وإن كانت الشريحة الدنيا منهم أقرب الى الفلاحين .

ويقيم معظم أفراد هذه الشريحة في الريف لأن جلهم من أعيان الريف ولأنهم لا يقدرون على استخدام أشخاص لادارة أعمالهم وهم يترددون على الاسكندرية وعواصم المحافظات لقضاء مصالحهم ويكفل هؤلاء لأبنائهم وبناتهم في بعض الأحيان تعليما عاليا حتى يعوضون ما يشعرون به من نقص في تولي الوظائف العامة .

ثم هم حريصون على المشاركة في الحياة السياسية وفي المجالس المحلية مثل لجان الجسور وحفظ النيل ولجان الشياخات ومحاكم الأخطاط ومجالس المديريات من أجل حل مشاكلهم مع الادارة والحفاظ على وضعهم الاجتماعي(٣٤) . ورغم ذلك فهم ساخطون على الأوضاع التي لا تتيح لهم فرصة متكافئة مع أغنياء الزراع وكبار الملاك وعموما فان هذه الشريحة الاجتماعية كانت تشعر أكثر من غيرها بوطأة كبار الملاك واستغلال الرأسمالية المصرفية ويحسون بالحاجة الى التمتع بمزيد من الحقوق السياسية وهم لهذا كثيرا ما كانوا ينضمون للحركة الوطنية وكانوا في معظم الأحيان عامتها في الريف وقد مثلت هذه الشريحة الجناح الوطني لحزب الوفد في الريف وقد انحدر من هذه الشريحة مثقفوا مصر الليبراليين من أمثال طه حسين والعقاد والمازني وهيكل والزيات وحسين فوزي وغيرهم(٣٥)

وعموما فان إتساع هذه الشريحة الاجتماعية كان يعني الاستقرار السياسي والاقتصادي في الريف المصري . لكن الحقيقة أن الشريحة الدنيا منها كانت عرضة لأن تنحدر إلى عداد الفلاحين من أصحاب الملكيات الصغيرة .

(١) عيروط ، المرجع السابق ، ص ٣٢
— كانت الأدارة العليا لأملاك الامراء تسمى دوائر ايضا وتشرف على تفاتيش
(٢) هذه المعلومات حصلت عليها من خلال زيارة لتفتيش الأصلاح الزراعي بمنطقة الخزان .
(٣) ملف الاوراق الواردة من ديوان عموم الاوقاف سنة ١٩١١ . تقرير مرفوع الى مدير الاوقاف عن اراضي سنديتو بشرنوب فى ١٩ مايو سنة ١٩١١ (اوراق عابدين بدار الوثائق)
(٤) المصدر السابق ، تقرير مرفوع الى مدير الاوقاف عن اطيان الشركة الصناعية الزراعية بمطاى فى ٩ مايو سنة ١٩١١ .
(٥) تقرير الى مدير الاوقاف عن اراضي سنديتو بشرنوب فى ١٩ مايو ١٩١١
(٦) تقرير مرفوع من مدير الاوقاف عن اطيان الشركة الصناعية الزراعية بمطاى فى ٩ مايو ١٩١١
(٧) مجموعة اوراق عابدين . محافظ الالتماسات ، دوسيه العرائض بطلب وضع قانون — الايجارات للاطيان ، مظروف رقم ٥٨٧ خاص باسعار القطن — عريضة مقدمة من عمد واعيان مركز النكارية .
(٨) المصدر السابق ، عريضة من مزارعي مركز شبين الكوم .
(٩) المصدر السابق مذكرة مقدمة من مزارعي سمالوط فى ٧ مارس سنة ١٩٢١ رقم ٤٨٨ عنهم احمد الشريعي وكامل بك سيدهم وآخرين .
(١٠) د . راشد البراوي ومحمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادي فى مصر فى العصر الحديث القاهرة سنة ١٩٥٤ ص ١٨٨
(١١) **Rapport des domaines, 1893.**
(١٢) دار المحفوظات . دفتر مبيعات الدايرة السنية رقم **238/11/49.**
(١٣) تقرير الشركة الزراعية بمطاى قرير اراضي سنديتو بشرنوب
(١٤) فهرست بيان الاطيان التابعة لوزارة الاوقاف (مجموعة اوراق عابدين) رقم **24/2/1.**
(١٥) الاحصاء السنوى العام للسنوات من ١٩٥٢/٥١—١٩٥٤/٥٣— **Baer, OP cit, PP 174.**
(١٦) تقرير الشركة الزراعية بمطاى
(١٧) الاحصاء السنوى العام للسنوات من ١٩٥٢/٥١—١٩٥٤/٥٣
— الاحصاء السنوى العام عن ١٩٢٢/٢١
(١٨) المصدر السابق .
(١٩) الاحصاء السنوى العام للسنوات من ١٩٥٢/٥١—١٩٥٤/٥٣ .
(٢٠) **Baer, OP cit, PP 141.**
(٢١) د . على الجريتلى ، تطور النظام المصرفى فى مصر — القاهرة سنة ١٩٦٠ ص ٢١٨
(٢٢) د . رؤوف عباس ، النظام الاجتماعي فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبية ١٨٣٧ — ١٩١٤ القاهرة سنة ١٩٧٣ ، ص ١٧١ — ١٧٣ .
ترجع فكرة اقامة بنك مصرى وطنى الى أواخر عصر اسماعيل عندما اقترح احد السوريين المقيمين فى مصر على الخديوى اسماعيل اقامة بنك مصرى برأس مال قدره ١٤ مليون من الجنيهات توزع على عدد من الاسهم بهدف تمصير الدين العام ، ثم ظهرت الفكرة مرة اخرى زمن الثورة العرابية ولكن المشروع لم ير النور .
(٢٣) د . محمود متولى ، الاصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها ، القاهرة ١٩٧٤ ص ١٧٨ ، ١٧٩ .
(٢٤) المصدر السابق ص ١١٦
(٢٥) المرجع السابق ص ١١٦،١١٧،١٢٢
(٢٦) د . عاصم الدسوقى ، المرجع السابق ، ص ٩٢

(٢٧) دفتر كبار العائلات والافراد بمديرية البحيرة .
ايضا د . عاصم دسوقي . المرجع السابق ، ص ٩١
(٢٨) المرجع السابق ص ٨٩
(٢٩) دفتر كبار العائلات والافراد بمديريتى المنيا والبحيرة .
(٣٠) **Baer, OP cit, PP 141,142.**
(٣١) انور عبد الملك ، مصر مجتمع يبنيه العسكريون ، بيروت ١٩٦٤، ص ٥١ ، ٥٢
(٣٢) تقرير البنك الاهلى المصرى سنة ١٩٥٢
(٣٣) ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ١٢٠،١١٩
(٣٤) حول موقع هذه النوعية فى المجالس واللجان المحلية انظر :
كشوف الأعيان ونوى الحيثية بالمديريات المختلفة
(٣٥) انور عبد الملك ، المرجع السابق ، ص ٧١ ، ٧٢
ـ عيروط ، ص ٣٤

الفصل الثالث

الفلاحون والتدهور فى اوضاع الملكيات الصغيرة

الحقيقة البارزة فى اوضاع الفلاحين خلال هذه الفترة هو تدهور الملكيات الصغيرة والذى يمكن ان نحدد له ثلاثة عوامل هى :

١ ـ تدهور الملكيات الصغيرة لحساب الملكيات الكبيرة :

فى اطار من العلاقات الراسمالية التى زحفت على الزراعة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر واطلاق حق الملكية الفرديه فى الارض خضعت الارض الزراعية باعتبارها سلعة منتجة لقانون المنافسة الراسمالية وهو اختفاء الواحدات الصغيرة لحساب الواحدات الكبيرة . وازدادت حدة هذه المنافسة بفعل ضيق الرقعة الزراعية فى مصر والتوسع المحدود فى استصلاح الاراضى والتزايد المستمر فى عدد السكان .

وعلى ذلك فقد شهدت هذه الفترة تحول مساحات ليست قليلة من ملكيات الفلاحين بالبيع الى كبار الملاك . وهى حقيقة تؤكدها سجلات المكلفات ووثائق الملكية التى تشير الى مئات الحالات التى فقد فيها الفلاحون ملكيتهم لحساب كبار الملاك بالبيع او بالرهن وانضموا الى ركب المعدمين .

ففى ناحية ابو العز حيث عائلة جازية فقد بعض الفلاحين ملكيتهم خلال هذه الفترة لحساب بعض الافراد من عائلة جازيه . من هؤلاء الفلاحين على سبيل المثال ابراهيم حسن الغول والسيد الصعيدى . وفى معظم الاحيان كانت هذه الملكيات لا تزيد عن فدان .

وفى كفر الجرايدة حيث عائلة سراج الدين حدث نفس الشىء . وفى ابيار حيث عائلة الشريف فقد بعض الفلاحين ملكيتهم لحساب هذه العائلة .

وفى البسقلون اشترى صالح للوم السعدى اراضى ثمانية من الفلاحين تقل ملكية الواحد منهم عن فدان خلال الفترة من ١٩١٥ ـ ١٩١٨ . وهى حالات على سبيل المثال[١] وكان كبار الملاك يمارسون الضغط والارهاب لاكراه الفلاحين على بيع اراضيهم واغتصابها فى بعض الاحيان . فمثلا اغتصب للوم السعدى حوالى سبعة افدنة من ثمانية من صغار الملاك بنواحى مغاغة[٢] وان كان قد تم التراضى بين الطرفين على أساس بيعها الى للوم السعدى فيما بعد وقد لعبت بنوك الرهن دورا بارزا فى هذا التحول عن طريق مصادرة الاراضى وبيعها لكبار الملاك . وبينما كان يحدث ذلك لم تتلق اراضى الفلاحين الا مساحات طفيفة من خارجها خلال الفترة من بداية القرن العشرين وحتى تطبيق قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ . فأراضى الدايرة السنية ذهبت كلها تقريبا الى كبار الملاك وحتى المحاولة التى قام بها بعض صغار الملاك للحصول على مساحات من اطيان الدائرة السنة بالفيوم لم يكتب لها النجاح . فتذكر المصادر ان ١٥٠ فلاحا من اهالى ناحية ترسا قد كونوا جمعية تضامنية فيما بينهم على راسها عبد العزيز معتوق عمدة الناحية للحصول على ١٨٢٣ فدانا من أطيان الدايرة السنية بناحية ترسا

لكنهم عجزوا فى النهاية عن دفع بقية الاقساط التى بقيت عليهـم مـن ثمـن الارض . ـ وانتهى الامر بانتزاع هذه الارض من الفلاحين لحساب البنك العقارى الذى آلت اليه حقوق الشركة بعد تصفيتها فى سنة ١٩٠٥[٣]

وعلى ذلك فلم تتلق اراضى الفلاحين مـن اراضى الدائرة السـنية سـوى مساحة تبلغ ١٢٣٨٢ فدانا مـن اراضى الدايرة السـنية فى الصـعيد الاعلى بيعت بالتقسيط لفلاحى قـرى أرمنت والمريس والريانية والرزيقـات الذين كانوا يستاجرون هذه الاطيان وقد قامت نظارة المالية بشرائهـا مـن شركة الدايرة السنية فى ٥ مايو سنة ١٩٠٥ وبيعها لفلاحى البلاد الاربـع المذكورة حيث دفعت نظارة المالية الثمن للشركة على ان يحصل من الفلاحين مقسـطا وفى ٢٥ يوليو سنة ١٩٠٥ تسلم وكيل مديرية قنا نائبا عن نظارة المالية هـذه الارض وقام بتسليمها للفلاحين وفيما يلى جـدول بمسـاحة هـذه الاراضى وثمنها موزعة على البلاد الاربع[٤]

الناحية	المساحة بالفدان	الثمن بالجنيه
ارمنت	٦٤٦٣	١٢٨٥٥٨
المريس	١٩٢١	٣٨٦٦٩
الريانية	٢٢٢٨	١٦٦٧٠
الرزيقات	٢٧٦٠	٢٩٧٢١
الجملة	١٢٣٧٢	٢١٣,٩١٨

وعلى أبواب الحرب الاولى كانت هذه الارض معرضة للمصادرة من قبـل البنكين العقارى والزراعى بعد توقف الفلاحين عن دفـع بقية الاقسـاط . ونشب بسبب ذلك نزاع حاد بين الفـلاحين وبين سـلطات البنكين ومعهمـا سلطات نظارة المالية . واصبحت معظم هـذه الاراضى عرضـة للمصـادرة والبيع من قبل البنكين وهو وضع ازعج السـلطات الحـاكمة فى ذلك الوقـت وتوضح المذاكرة التالية ابعاد الصراع الذى نشب حول هذا الموضوع :

« ان مسالة بلاد جفلك ارمنت كانت موضوع اهتمام وعناية نظارة المالية من البداية الى النهاية لمقصد عدم اقلاق راحة الاهالى ودوام عمران البـلاد الاربعة كما يرى من التفصيلات الاتية :

اولا : اطيان البلاد الاربعة كانت كلها ملكا للدائرة السنية فلما بيعت امـلاك الدايرة وعرضت اطيان بلاد جفلك ارمنت للبيع اسوة بغيرها التجا الاهـالى للحكومة وطلبوا منها المعونة . فلبت طلبهم وكلفت السير وليم ويلكوكس بأن

يرى فى ما يجب حفظه من الاطيان لذمة الاهالى فقرر أن يحفظ لهم ٩٦٠٠ فدان وأجيب الطلب بالاتفاق بين المالية وشركة الدائرة .
ثانيا : عاد الاهالى للشكوى بأن الستة الاف والستماية فدان ليست كل ما يطلبونه وانهم يطلبون منطقة أخرى سبق انهم انشأوا فيها سواقى واغراس نخيل وأشجار فأجابت المالية طلبهم وحفظت لهم نحو ثلاثة الاف فدان اخرى فكمل لهم بذلك ١٢٣٧٢ فدان .

ثالثا : كان مجموع الثمن الاساسى للاطيان ٣٩٦٠٠٠ جنيه بواقع ٣٢ جنيها على كل فدان [illegible]

ولكن بناء على استرحام الاهالى فى تخفيض الثمن لكى يتمكنوا من القيام بالوفاء . قررت الحكومة اعفاء الاهالى من ١٨٠٠٠٠ جنيه وهو يساوى ٤٦ فى المائة أو نحو نصف الثمن الاساسى وقد دخل هذا المبلغ فى الحساب بين الحكومة والشركة فخسرت به الحكومة مبلغا عظيما جدا رغبة فى ربح الاهالى وراحتهم .
رابعا : قرر مجلس النظار تقسيط صافى الثمن على عشرين سنة بفائدة خمسة فى المائة سنويا ولانه لا بد من تسديد الثمن لشركة الدائرة ولم يوجد بايدى الاهالى شىء من المال لتسديد الثمن ولا جزء منه عرض عليهم أن تتوسط المالية فى تحويل ديونهم للبنكين الزراعى والعقارى . ولم تتخل الحكومة عنهم بل اخذت على نفسها ضمان الاهالى ضمانا ماليا لدى البنكين علاوة على رهن الاطيان لهما . وقد اختص الاول بالمبالغ التى لا تزيد عن مائة جنيه من كل من الاهالى واختص الثانى بما يزيد عن ذلك .
والان الاول لا يقرض امواله باقل من سبعة فى المائة والثانى لا يقرض امواله باقل من ستة فى المائة سنويا فلكى لا يخسر الاهالى شيئا بسبب الفرق فى قيمة الفايض بين ٥ فى المائة سنويا التى قررها مجلس النظار وبين ٧,٦ فى المائة المفروضة للبنكين لهذا السبب قرر مجلس النظار اعفاء الاهالى من عشرة فى المائة من صافى الثمن تساوى نحو ٢١٣٠٠ جنيه وهذه القيمة هى اكثر بكثير من قيمة فرق الفائدة واصبح صافى الثمن ١٩١٠٠٠ جنيه على متوسط ١٥,٥ جنيها فى كل فدان بدلا من ٣٠ جنيها الثمن الاصلى .
خامسا : اوفدت المالية مندوبين وقسمت الاطيان على الاهالى وقيدوا على اسم كل شخص المقدار الذى اتفقوا عليه .
سادسا : قبل الاهالى ذلك كله عن طيب خاطر وبمساعدة المالية انتدب مندوبين من المحكمة المختلطة وذهبوا الى الاقصر وهناك حررت عقود البيع والرهن بصفة شرعية امام المندوبين الشرعيين وامضاها الاهالى وبناء عليها دفعت البنوك قيمة الثمن عن الاهالى .
سابعا : لم يمض اكثر من سنة واحدة حتى قام بعض أهالى أرمنت فى وجه

الحكومة ينكرون عليها كل هذه المساعدات ورفعوا ضدها فعلا دعوى أمام المحكمة المختلطة بدعوى ما ياتى :
- ان الاطيان كلها ملكهم الت اليهم بالميراث عن ابائهم واجدادهم .
- ينكرون كل العقود والتوقيعات التى حصلت .
وبناء على ذلك تـوقف اهـالى أرمنت والمريس وبعض أهـالى البلدين الاخريين عن دفع الاقساط .
ثامنا : سعى حضرة مدير قنا وحضرة وكيله فى نصحهم واقناعهم للعدول عن هذا التهور ولكنهما لم يفلحا فى ذلك ولم يزل الاهالى على تصميمهم الاول فى عدم الدفع للان .
تاسعا : اضـطر البنك الزراعى للبـدء فى رفـع دعاوى على بعض الاهـالى وعملت الاجراءات القانونيه الى ان وصلت تلك الاجـراءات الى درجـة نزع الملكية وعرض اطيان الاشخاص الذين عملت ضدهم الاجراءات للبيع بالمزاد وذلك كله لم يغير شيئا من نواياهم واستمروا مصممين على عدم الدفع لحـد الان .
عاشرا : جاء لنظارة المالية بعض اهالى ارمنت والمريس يطلبـون التخلص من المعاملة مع البنوك وفرض مقطوعية سنوية على كل فدان يدفعونها بصفة ضريبة للمالية لانهم اصبحوا غير قادرين على القيام بتسديد ما تـاخروا فى تسديده من الاقساط المقررة عليهم للبنكين فى مدة السنوات الثلاث الماضـية ولان خلاصهم من البنكين لا يتم الا بتسديد ما عليهم وهذا مسـتحيل وقـد حصل الاتفاق مع البنكين على ايقاف الاجـراءات القـانونية مـؤقتا وعلى تاجيل ما تأخر من الاقساط بشرط ان يقوم الاهالى بتسديد قيمة قسط سنة واحدة فى سنة ١٩١٠ الحالية وكلفت المالية مدير قنا باعلانهم بـذلك وبتنفيذه فعلا وفات على ذلك خمسة شهور ولم يدفعوا شيئا .
حادى عشر : يدعى اهالى ارمنت والمريس انه كان يلزم توزيع الثمـن على مجموع الزمام فيدفع على كل فدان ثمن مساو فى كل بلد وهو كلام بـاطل لان الذى عمل التثمين هو السير ويلكوكس وقد عمله على كل حوض وعلى كل بلد تبعا لاختلاف حالة الارض ودرجة العمران والذى حصل من التخفيض بعـد ذلك ورع توزيع نسبيا .
ثانى عشر : اعطيت الاطيان لهم لكى يعيشوا هم وذريتهـم مـن ايراداتهـا ولكنهم تصرفوا بالبيع فى كثير منها للغير بثمـن يبلغ متـوسطه ٤٤ جنيه عن كل فدان بناحية المريس ونحـو ٤٠ جنيه بناحية ارمنت وذلك بمقتضى عقـود مسجلة وهو يؤيد أن البيع لهم بسعر الفدان ١٥,٥ جنيه كان بقيمـة الثمـن الحقيقى بفرق قليل .
ثالث عشر : خفضت الحكومة ضرائب اطيان هذه البلاد من ابتداء سنة

١٩١٠ نحو ثلث مربوطها الاصلى تنفيذا للتعـديل العمـومى فبعـد ان كانت ضريبة الفدان فى ارمنت ٦١ قرشا اصـبحت ٤١ قـرشا وكانت المريس ٦٥ قرشا اصبحت ٣٧ قرشا وكانت الريانية ٤٥ قرشا اصبحت ٣٢ قرشا ولكن ذلك لم يؤثر بشيء عند الاهالى ولم يزالوا على مـا هـم عليه مـن التصلب والتصميم على عدم التسديد .

رابع عشر : ان مجموع ماهو مفروض عليهم تسديده سنويا من قسط الدين ومن ضرائب الحكومة لا يزيد عن ٢١,٠٠٠ جنيه على ١٢,٣٧٢ فـدان وهـو متوسط ١٧٥ قرشا مع ان الفدان الواحد فى كثير من البلاد يدفع عليه ضريبة فقط ١٦٤ قرشا .

خامس عشر : ان دعوى الاهالى من جهـة الملكية بـاطلة لان الاطيان كانت ملك الدائرة السنية ثلاث واربعين سنة وكانت قبل ذلك فى ملك بعض اعضـاء العائلة الخديوية وكان الاهالى يزرعون ما يزرعونه منها بـالايجار بمقتضى عقود ومساحات مثبوتة بناء على ذلك لم يبق فى وسع نظارة المالية الان الا ان تترك البنكين يتصرفان مع الاهالى بالطرق القـانونية لدى المحـاكم[٥] وكانت المحاولة الاخرى التى تم فيها اضافة مسـاحات مـن الاراضى الزراعية الى ملكيات الفلاحين هى اراضى كفر سعد التى صدر بها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٦ الذى نص على توزيع ثلاثة الاف فدان من اطيان الميرى فى كفر سـعد على الفلاحين المعدمين تحت ضـغط المسـالة الزراعية فى اعقـاب الحـرب العالمية الثانية[٦] .

وليس هناك ما يؤكد ان المساحات التى بيعت من اراضى مصلحة الاملاك الاميرية منذ انشائها سنة ١٩١٣ وحتى سنة ١٩٥٢ والتى بلغـت ٤٥٥٧٩٩ فدانا ليس هناك ما يؤكد أن بعضها قد ذهبت لصغار الفلاحين أو المعـدمين باستثناء اراضى كفر سعد السابق الاشارة لسببين :

الاول : ان معظم هذه الاراضى كانت تحتاج الى جهود وأموال حتى تصـبح صالحة للزراعة ولم يكن ذلك فى امكان صغار الفلاحين او المعدمين منهم .

الثانى : ان هذه الارض كانت تبـاع بـالمزاد ولم يكن فى وسـع الفـلاحين الدخول فى هذه المزادات فى مواجهة كبـار الملاك الذين اسـتخدموا نفـوذهم المادى والمعنوى فى شراء هذه الاراضى هذا بـالاضافة الى أن هـذه المزادات كانت تتطلب دفع مبالغ من المال مقدما .[٧]

ومن هذا نستطيع ان نقرر أن الحـكومة لم تـكن جـادة فى دعم الملكيات الصغيرة او الحيلولة دون تدهورها .

ولقد ساعد على زيادة حدة التدهور فى أوضـاع الملكيات الصـغيرة ديون الفلاحين التى كانت حقيقة قائمة طوال هذه الفترة .

٢ ـ ديون الفلاحين :

على الرغم من أن ديون الفلاحين مشكلة قديمة ترجع الى عصر اسماعيل

الا أنها كانت قد وصلت الى مرحلة محزنة فى بداية القرن العشرين وكانت ذات شقين ديون الفلاحين قبل المرابين فى الريف ثم ديون الرهن للبنوك العقارية .

وفيما يتعلق بديون الفلاحين قبل المرابين فانها كانت اكثر انتشارا بين صغار الفلاحين واشباه المعدمين لان اجراءات البنوك معقدة نسبيا وتستغرق بعض الوقت بينما كان المرابون موجودين فى القرى ورغم انه ليست هناك احصائيات كافية عن هذا النوع من الديون الا اننا نستطيع التعرف على الشروط التى كان على الفلاحين قبولها عند الاقتراض من المرابين من خلال احد عقود الرهن التى تمت فى اول ديسمبر سنة ١٩٠٥ بين واحد من الفلاحين واحد المرابين بمديرية قنا جاء به : [٨]

« انا الموقع على هذا احمد عبد الرحيم من الريانية بمركز الاقصر بمديرية قنا اقر وأعترف بان عندى وفى ذمتى الى واصف بقطر التاجر بوابورات ارمنت المبلغ المرقوم وقدره أربعة آلاف قرش صاغ ميرى والمبلغ وصلنى نقدية باعتبار المالية ٩ سنويا ... وفى حالة التأخير عن القيام بسداد المبلغ المذكور فى الميعاد ولو بيوم واحد فبدون انذار رسمى او مطالبة ودية يعمل اختصاص (حجز) على جميع ممتلكاتى وحقوقى قبل رفع الدعوى باى محكمة كانت ، وله أيضا ان ينظر فى عدم الكفاءة فى السداد فيكون له الحق بطلب المبلغ منى قبل حلول الميعاد باى واسطة قانونية . وقد ابحت لجناب الدين تحويل هذا الدين كله أو بعضه لاى شخص سواء كان لحماية دول أجنبية او من رعايا الحكومة المحلية بدون توقف على رضاى ولا تخلو ذمتى الا باستلامى هذه الوسيقة (الوثيقة) مؤشرا عليها بالسداد . »

«ويسوغ له أن يسجل هذا باى محكمة كانت ومصاريفه على مع عدم قبول اى قول منى ، وان لزم لاقامته دعوى ضدى اكون ملزوما بالعطل والضرر والمصاريف الرسمية والغير رسمية واتعاب المحاماه وغيره مع الفوايد باعتبار المالية تسعة سنويا من يوم الاستحقاق لغاية يوم السداد» ولم يتسلم المذكور من المبلغ سوى ٣٤٥٠ قرشا بسند محرر فى أول سنة ١٩٠٥ اى أن الدائن خصم من الدين اكثر من فوائد سنة عند تسليمه المبلغ . وقد زاد عمل هؤلاء المرابين فى الريف المصرى بعد صدور قانون الخمس أفدنة سنة ١٩١٢ حيث لم يعد أمام الفلاح بعد صدور هذا القانون سوى الاقتراض من المرابين بفوائد تزيد كثيرا عن الفائدة التى يقدمها البنك الى جانب بيع الفلاح لمحصوله مقدما بالسعر الذى يحدده هؤلاء المرابون بعد ان احجمت البنوك عن تسليف الفلاحين .

وفى الفترة التالية تفاقمت المشكلة حيث نشط المرابون فى الريف المصرى عن ذى قبل [٩] وقد ظل هذا النوع من الديون يمثل الخطر الحقيقى على ملكية

صغار الفلاحين حتى نهاية الفترة فقد كانت كل العـلاجات التـى وضـعت لمواجهة مشكلة الديون قاصرة على ديون بنوك الرهن العقارى والتـى تمثـل الشق الاخر من ديون الفلاحين وان كان يشاركهم فى ذلك كبـار ومتـوسطو الملاك .

وقبل الحرب العالمية كانت ديون الرهن العقارية على الملكيات الصغيرة قد بلغت حدا مقلقا يهدد استقرار الاوضاع الاجتماعية فى الريف المصرى . فقد وصلت ديون الفلاحين برهن على الملكيات التى تقل عن خمسة افـدنة سـنة ١٩١٣ الى ١٥,٩٩٠.٦٦٠ جنيها وبلغت المساحة المرهونة فى مقابل هذا المبلغ ٦١٩,٢١٤ فدانا يملكها ٦١٩١٠٧ من الفلاحين وهو وضع كان يهدد قطاعا عريضا من الفلاحين مما دعا سلطات الاحتلال للتـدخل لاصدار مـا عرف بقانون الخمسة افدنة سـنة ١٩١٣ والذى يقضى بعـدم جـواز الحجـز على اراضى الفلاحين الذين لا تزيد ملكياتهم عن خمسة أفدنة [١٠]

ولم يقدم هذا القانون حلا نهائيا لمشكلة ديون الفلاحين . وكانت النتيجة المباشرة له هو انه وضع حدا لعمليات الاقتراض التى كان يقـوم بهـا البنك الزراعى المصرى لهذا القطاع من الملاك فقد تناقصت نتيجـة لذلك القـروض من ٦,٩٧٠,٢٩٦ جنيها سنة ١٩١٢ الى ٥,٥٣٣,٣٥٥ جنيها سنة ١٩١٤ [١١]

والحقيقة ان البنوك العقارية لم تقدم حماية تذكر للملكيات الصـغيرة او تخفيف المعاناة عن الفلاحين بل على العكس من ذلك لعبت هـذه البنوك دورا فى تدمير هذه الملكيات ، وتحويل بعضها الى كبار الملاك كما سـبق أن ذكرنا عن طريق البيوع الجبرية . وفى بعض الأحيان كان البنك يتنازل عن الارض المرهونة فى حيازته لاحد المرابين الذى يقبل دفع ما على الارض مـن امـوال ويحل محل البنك فى المطالبة بالدين . وسنعرض هنا لواحدة من هذه الحالات رهن فيها المدعو احمد الحفنى مطاوع مساحة تزيد قليلا عن الفـدان فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٠٧ الى البنك الزراعى المصرى نظير مبلغ ٦٠٠ قرش وفى ٦ مايو سنة ١٩١٦ تنازل عنها البنك الى المدعو جرجس عبد المسيح الذى دفع قيمة الرهن والفوائد المركبة حيث وصل المبلغ الى ١٤,٥ جنيها تقـريبا على ان يتحمل المدين كل الاعباء المالية المترتبة على هذا التنازل وفـوائد اخـرى نص عليها التنازل « يضاف الى هذا المبلغ رسم شـهادات المحـاكم الاهلية والشرعية والمختلطة وترجمة شهادات المحكمة المختلطة وما يسـتجد مـن الفوايد والمصاريف وأتعاب المحاماة » وبذلك وصل المبلغ الى ١٦ جنيها .

ولم يملك هذا الفلاح الا ان يرفع شكواه الى السلطان والتـى اتضـح ان نظارة المالية طرف فيها بعد أن تأخرت فى دفع مسـتحقات هـذا الفـلاح عن ارض نزعت للمنفعة العامة . وأرفق كل المستندات الدالة على صدق شـكواه التى جاء بها : .... « يتضـح لولاى ان البنك يطـالبنى بـاقساط اربـع

سنوات من سنة ١٩١٣ لغاية سنة ١٩١٦ وذلك الطلب لا يزيد عن ٦٠٠ قرش صاغ فقط واضافة باقى المبلغ ١٥٩٨ قرش وكسور برغم انها رسوم ومصاريف وفوايظ تاخير والسبب الوحيد فى التأخير المالية التى اشترت منى اطيان للمشروعات قيمة ٤ ط ، ١٢ س بمبلغ ١٢٠٠ قرش صاغ تقريبا قبل حلول مواعيد البنك ولم تعطنى الثمن ولا تسلمت للبنك الزراعى وتسببت فى التأخير والمصاريف والفوايظ التى تجمعت بالعبد الفقير التى انبنى (ترتب) عليها هلاك أطيانى التى منها المعيشة الضرورية [١٢] . ولم يقدم البنك الاهلى منذ انشائه اية حماية للكيات الفلاحين فقد ذهبت سلفة الى كبار ومتوسطى الملاك بل انه فى بعض الاحيان كان كبار الملاك والتجار يقترضون النقود من البنك ، ثم يعودون فيقرضونها للفلاحين بفائدة كبيرة بلغت فى بعض الاحيان ٣٠أو ٤٠٪ ويظهر دور البنوك الاجنبية خلال الازمة المالية سنة ١٩٢٩ حيث اطلت مشكلة الديون ولكن بشكل اكثر حدة فقد ادت الازمة المالية الى انخفاض اسعار القطن والحبوب انخفاضا شديدا عجز معه المزارعون المدينون عن تسديد الاقساط والفوائد المستحقة عليهم ولجأ الدائنون والبنوك الى اجراءات بيع الارض الضامنة لديونهم ونزع ملكيتها فكثرت البيوع الاجبارية والقضايا أمام المحاكم المختلطة وأصبح ثلث الاراضى الزراعية تقريبا مهددا بالانتقال الى الاجانب والبنوك [١٣] .

وبات النظام الاجتماعى القائم مهددا بالخطر مما دفع حكومة صدقى الى التدخل تحت ضغط كبار الملاك الذين كانت معظم الديون على أراضيهم وتحت وطأة الخوف من تحرك الفلاحين الذين كان قلقهم واضحا بتأثير الوفد الذى قادهم فى معركة شديدة ضد حكومة صدقى . وقد خصصت الحكومة مليون جنيه لدفع احد الاقساط المستحقة على المدينين حتى لا تباع اراضيهم بيعا جبريا فى اغسطس سنة ١٩٣١ كما كلفت فى نوفمبر من نفس العام الشركة العقارية بشراء الاراضى التى بيعت جبريا او المعروضة للبيع بهدف ادارتها حتى يتيسر بيعها بعد ذلك بسعر معقول لاصحابها اذا رغبوا فى ذلك او لاهالى المنطقة الموجودة فيها الارض ، وقد كلف هذا الاجراء الحكومة ١,٤٣٧,٩١٤ جنيها كما انشأت الحكومة البنك العقارى الزراعى وبنك التسليف الزراعى خلال هذه الفترة لمواجهة نفس المشكلة [١٤] .

وأجلت الحكومة مبلغ ٨٥٠ الف جنيه من السلف التى اقرضتها لصغار المزارعين وقد افادت هذه الاجراءات البنوك العقارية الاجنبية لانها حصلت خلال تلك الفترة مبلغا يزيد عن اربعة ملايين من الجنيهات مكنتها من اجتياز الازمة العالمية [١٥] . وفى مارس سنة ١٩٣٣اتفقت الحكومة مع البنوك العقارية على تجميد المتأخرات التى حان موعد سدادها مع خفض فوائدها ومد اجال الديون .

وفى سنة ١٩٣٥ تم الاتفاق مع البنك العقارى المصرى وبنك الاراضى على الا يزيد ما يتحمله الفدان عن ٤٥ جنيها وما يزيد عن ذلك يؤجل استهلاكه حتى نهاية السلفة .

اما دين شركة الرهن فقد حول الى البنك العقارى الزراعى المصرى مع اجراء تسوية للمدينين تماثل ما حدث مع البنك العقارى المصرى . ورغم هذه الاجراءات وما احدثته الحرب العالمية الثانية من رواج فقد ظلت مشكلة الديون حقيقة قائمة حتى نهاية الفترة .

ومن الطبيعى ان تكون معاناة الفلاحين من الديون العقارية اكبر خاصة وان هؤلاء كانوا نهبا للمرابين فى القرى وبعد ان عدل بنك التسليف الزراعى من نظام تسليفه فأصبح الجزء الأكبر من السلف يذهب لكبار الملاك فقد نص المرسوم الصادر بتنظيم هذه البنك فى يوليو سنة ١٩٤١ على ان السلف التى يقدمها البنك تكون برهن اول على اطيان زراعية بشرط الا يقل مبلغ السلفة عن خمسين جنيها والا يزيد عن اربعة الاف جنيه وان يكون المقصود بها غاية يقررها مجلس الادارة وفى جميع الاحوال لا يجوز ان يزيد ما يقرضه البنك على الفدان الواحد على خمسين جنيها[١٦] .ومعنى هذا ان الفلاحين المالكين لاقل من فدان قد استبعدوا نهائيا من تسليف البنك ولم يكن امامهم سوى الاقتراض من المرابين ، وتتضح الحقيقة كاملة اذ علمنا ان عدد الفلاحين الذين كانوا يملكون نصف فدان فاقل كان يبلغ ١,٤٩٦,٤٩٦ فلاحا من عدد الملاك الذى كان يبلغ ٢,٨٠١,٩٥٠ سنة ١٩٥٢ اى ان اكثر من نصف الحائزين فى مصر كان محروما من سلف هذا البنك . الى جانب الذين يملكون اكثر من نصف فدان وحتى فدان وهؤلاء كان عددهم يبلغ ٥٢١,٦٦٧ فلاحا معظمهم ممن لا تصل ملكيتهم الى فدان حيث كان متوسط ملكية الفرد فى هذه الشريحة ٦٨٪ من الفدان [١٧] . وبذلك كان القطاع الاساسى من الفلاحين ممن فى حكم المعدمين قد ترك نهبا للمرابين .

ولم تكن الديون وحدها هى كل ما كان يهدد ملكية الفلاحين بل كانت الضرائب – وحتى نهاية الفترة مصدرا لتهديد ملكية الفلاحين . ففى حالة تاخر الفلاحين عن دفع الضرائب كانت الحكومة تتقاضى حقها عن طريق الحجز الادارى والبيع الجبرى ويسجل عدد الوقائع الرسمية عن شهر يناير سنة ١٩٣٧ ، ٧٣٢ حالة نزع ملكية تمت بسبب متأخرات الضرائب . ويذكر نص واحد من الاخبار التى كانت تتداولها الجريدة حول هذا الموضوع وهو على النحو التالى « فى ١٩ يناير ثلاثة قراريط يملكها امام ابراهيم المقيم بقرية كفر منصور مركز طوخ بحوض مدور رقم ٤ قطعة رقم ١٩ ومحجوز عليها بمقتضى صورة دعوى فى ٢ مارس سنة ١٩٣٦ وذلك لسداد الاقساط والثمن المحدد هو تسعة جنيهات وستون قرشا للقيمة المحجوز عليها » .

ويعترف ، الأب عيروط ان الحكومة كانت اكثر صبرا مع كبار الملاك[18] وهكذا ساهمت الديون والضرائب فى تجريد الفلاحين من جزء من أراضيهم خلال هذه الفترة .

٢ ـ تفتت الملكيات الصغيرة بفعل الارث :

مما لا شك فيه ان قوانين الميراث كانت أكثر تأثيرا فى تفتيت الملكيات الصغيرة منها فى الملكيات الكبيرة فقد استطاع كبار الملاك التقليل من تأثير قوانين الميراث على أراضيهم عن طريق وقفها . ويوضح الجدول الذى أورده بيير عن نسبة الاوقاف الى اجمالى الملكية فى شرائح الملكية المختلفة كيف ان نسبة الوقف كانت تتزايد بتزايد حجم الملكية فبينما نجدها لا تزيد عن ٠.٢٪ فى الملكيات من فدان فأقل فى سنة ١٩٣٩ نجدها تصل الى ٢٤٪ فى الملكيات التى تزيد عن ٥٠ فدانا[19].

كما أن بعض أصحاب الملكيات الكبيرة عملوا على استمرار حيازة أسرهم لملكيتها دون تفتيتها على أن يحصل افراد الاسرة على أنصبتهم من ريع الارض . من اجل المحافظة على هيبة العائلة ووضعها الاجتماعى فى مواجهة بقية العائلات .

ولا نجد لهذه الظاهرة صدى فى قطاع الملكيات الصغيرة بل على العكس نجد الفلاح الصغير حريصا على ان يحوز أرضا مهما بلغ حجمها . وقد زاد من صعوبة هذه المشكلة الزيادة المطردة فى عدد السكان وارتفاع معدل الخصوبة لدى الاسر الفقيرة . فقد ارتفع عدد السكان من ١٢،١٤٧،١٦٩ نسمة سنة ١٩٢٧ الى ١٦،٣٨١،٩٥٠ سنة ١٩٤٧ وانعكس ذلك على زيادة قطاع العاملين فى الزراعة الذين ارتفع عددهم من ٣،٥٢٦،٠٣٦ نسمة سنة ١٩٢٧ الى ٤،٢٤٤،٩٠١ نسمة سنة ١٩٤٧[20] .

ويظهر تأثير ذلك كله فى اتساع قاعدة الملكيات القزمية (فدان فاقل) التى ارتفع عدد أصحابها من ٩٥٠،١٤٣ مالكا يمتلكون ٤١٢،٩٨٢ فدانا بمتوسط ٤٣٪ من الفدان سنة ١٩١٤ الى ١،٠١٨،١٦٣ مالكا يملكون ٧٧٧،٨٦٤ فدانا بمتوسط ٣٩.٪ من الفدان سنة ١٩٥٢[21] .

هكذا كان الوضع فى اوائل الخمسينات يحمل تناقضا رهيبا فى توزيع الملكية يبدو واضحا اذا علمنا ان هناك ١٨٥ مالكا (اكثر من ١٠٠٠ فدان) يملكون ٤٤١٧٨٩ فدانا فى سنة ١٩٥٢ فى مقابل ١،٤٩٦،٤٩٦ فلاحا (نصف فدان فاقل) يملكون ٤٢٤،٠٢٨ فدانا بمتوسط ملكية تصل الى ٢٨ ـ من الفدان بالاضافة الى ١،٠٥٧،٨٧٨ من الفلاحين المعدمين وعمال الزراعة . فاذا اضفنا اليهم الذين يملكون اكثر من نصف فدان ، وحتى فدان ، والرعاه وخدم المنازل فى الريف والذين يساعدون ذويهم ولا يملكون

ارضا يبلغ عددهم ٤,٣٥٢,٤٢٩ تقريبا مـن الفـلاحين المعـدمين واشـباه المعدمين[٢٢] .

وهنا نتوقف قليلا لنلقى بعض الضوء على نشأة قطاع الفلاحين المعدمين وعمال الزراعة . فقد نشأ هذا القطاع خلال عوامل الافقار التى تعرض لهـا الفلاحون طوال القرن التاسع عشر وكنتيجة لقيام الملكيات الكبيرة التى نشأ بعضها على اشلاء ملكية الفلاحين .

وحيث وجدت الملكيات الكبيرة وجد الى جـانبها هـذا القـطاع مـن الفلاحين . وقد تضـاعفت المشـكلة مـع الزيادة الكبيرة فى عدد السـكان واستمرار التدهور فى اوضاع الملكيات الصغيرة .

وداخل قطاع الفلاحين المعدمين وجدت شريحة أخرى هم عمـال الزراعة الرحل « عمال التراحيل » وهذه الشريحة نشأت اساسا من خـلال عمليات نقل العمالة الزراعية حيث توجد الملكيات الكبيرة والعمل الزراعى الكثيف . وفى البداية كان يقوم بهذا العمـل المالك الكبير أو مـن ينوب عنه فى القـرن الماضى ثم اصبح الوضع بعكس ذلك حيث اصبح العمال الرحل يسـعون الى حيث يوجد هذا العمل .

وهذه الشريحة كانت اسوء حالا من الفـلاحين المعـدمين المسـتقرين فى الضياع أو المستأجرين لأن العمال الرحل لم يكن امامهم عمل محـدد فهـم يقضون عمرهم يتنقلون من مكان الى أخر سعيا وراء الرزق .

ولقد اتسعت قاعدة الفلاحين المعـدمين وعمـال الزراعة مـع اسـتمرار التدهور فى اوضاع الملكيات الصغيرة والزيادة الكبيرة فى عدد السـكان ورغم قلة الاحصائيات حول هذه النوعية مـن العمـال الا أننا نسـتطيع ان نتبين حجمها من خلال احصائيات السكان والأحصاء الزراعى العام .

ففى سنة ١٩٠٧ كان عدد عمال الزراعة يبلغ ٨٧٢٧٨٥ عاملا الى جانب ٣٥٥٠٣ من الرعاة ومربى الماشية .

ويميز احصاء سـنة ١٩١٧ بين المسـتأجرين وعمـال الزراعة فيذكر ان هناك ٥٠٦١٨١ من المستاجرين الى جانب ٦١٢٤٧٣ من عمال الزراعة .

وفى سـنة ١٩٣٧ ارتفـع عدد عمـال الزراعة الى ١,٦٢٧,٦٢٩ عامـلا زراعيا .

وفى سنة ١٩٤٧ كان عدد عمـال الزراعة يبلغ ١,٠٥٧٨٧٨ مـن العمـال الزراعيين بالأضافة الى ١,٣٨٩,٣٠٩ من الفلاحين الذين يساعدون ذويهـم ولا يملكون ارضا الى جانب ٤٠ الفا من الرعاة و ٤١٧٢٨ من خدم المنازل[٢٣]

ولقد ضاعف من خطورة المشكلة فى هذا القطاع أنه نشأ فى داخـل قـطاع العمل الزراعى علاقات اجتماعية ونظم خـاصة وظهـرة فـئات طفيلية مـن المستفيدين من العمل الزراعى وهم مقاولو ومتعهدو الانفـار وغيرهـم مـن الوسطاء الذين يقومون بالتحكم فى سوق العمل الزراعية .

ان اوضاع الفلاحين واصحاب الملكيات الصغيرة تظهر فى ابعادها الحقيقة اذا استعرضنا الجدول الاتى الخاص بتوزيع الشرائح المختلفة لاصحاب الملكيات الصغيرة سنة ١٩٥٢ والتى تقع فى اطار خمسة افدنة فاقل

فئة الملكية	متوسط الملكية بالفدان	المساحة المملوكة بالفدان	عدد الملاك
حتى نصف فدان	ـ ,٢٨	٤٢٤,٠٢٧	١,٤٩٦,٤٩٦
اكثر من نصف فدان حتى فدان	ـ ,٦٨	٣٥٣,٨٢٧	٥,٢١,٦٦٧
اكثر من فدان حتى فدانين	١,٣٧	٤٤٦,٤٤٠	٣٢٧,٠١٨
اكثر من فدانين حتى خمسة افدنة	٣,٠٢	٨٩٧,٥٥٩	٢٩٦,٧٢٨

ولقد ضاعف من حدة المشكلة فى هذا القطاع ان هذه الارض لم تكن صغيرة من حيث حجمها بل ايضا مفتتة من حيث موقعها فهى على صغر حجمها موزعة فى مناطق عديدة من القرية الواحدة وفى بعض الاحيان فى اكثر من قرية . وهو وضع كان يحول دون استغلالها استغلالا اقتصاديا سليما يؤدى الى فاقد فى العمل ورأس المال .

وقد حال هذا الوضع دون تطوير وسائل الانتاج فى هذا القطاع وهو التطوير الذى عرف طريقة الى ضياع كبار الملاك مثل استخدام وابورات المياه وجرارات الحرث والات الحصاد مما جعل المنافسة فى النهاية لصالح اصحاب الملكيات الكبيرة وادى الى استغلال كبار الملاك للفلاحين فى ميادين متعددة وخاصة فيما يتعلق بمشكلة الرى[٢٥] .

وعموما فان الفلاحين خلال تلك الفترة كانوا عرضة لانواع شتى من الاستغلال لعل ابرزها العلاقات الأيجارية التى كانت قائمة بين قطاع المعدمين واشباه المعدمين من الفلاحين وكبار الملاك . وهى علاقات زاد من قسوتها انها كانت تتم فى اطار من السيطرة الأقتصادية والسياسية لكبار الملاك .

(١) دار المحفوظات : مكلفة اطيان ناحية ابو العز سنة ١٩٠٦ ـ ١٩٢٩ . مكلفة اطيان ناحية كفر الجرايدة سنة ١٩١٧ ـ ١٩٢٨ . مكلفة اطيان ناحية ابيار من سنة ١٩٠٦ ـ ١٩٢٩ . مكلفة البسقلون من سنة ١٩١٢ ـ ١٩٢٦ .

(٢) د . عاصم الدسوقى ، المرجع السابق ، ص ٤٨

(٣) د . رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ٥٩

(٤) دار المحفوظات ، الدايرة السنية محفظة رقم

No. 9 P. Hole 5 Store 2. F. 47.

(٥) مجموعة اوراق عابدين ، ديوان عربي خديوى ، مظروف خاص بالاوراق ـ الواردة من المالية سنة ١٩١٠ مذكرة موقعة من مراقب الاموال المقررة فى ٣ ديسمبر سنة ١٩١٠ ومرفوعة بخطاب من ناظر المالية يوسف سابا الى رئيس الديوان العربى الخديوى فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٠ .

هذه الارض موضوع النزاع تحولت الى جفلك بامر من محمد على صدر فى سنة ١٨٤٢ انتزعت بمقتضاة مساحة قدرها ١٢٣٤٧ فدانا هى كل اراضى المعمور بالبلاد الاربعة .

(٦) د . عاصم الدسوقى ، المرجع السابق ص ٤٢

(٧) **Baer, Op cit, PP 98.**

(٨) دار المحفوظات ، محافظة الدايرة السنية

No 81P. Hole 13 Store 2.

(٩) د . رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ١٥٣

(١٠) تقرير كتشنر سنة ١٩١٣ .

(١١) د . رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

(١٢) مجموعة أوراق عابدين ، التاسمات سنة ١٩١٦

(١٣) د . امين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادي ، الجزء الاول ، القاهرة سنة ١٩٤٨ ، ص ٦٨

(١٤) د . راشد البراوى ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢

(١٥) ابراهيم عامر ، الارض والفلاح ، القاهرة ١٩٥٧ ص ١٣١

(٦١) د . راشد البراوى ، المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .

(١٧) الاحصاء السنوى العام للسنوات من ٥١/١٩٥٢ ـ ٥٣/١٩٥٤

(١٨) عيروط ، المرجع السابق ، ص ٢٩

(١٩) **Baer, OP cit, PP 80.**

(٢٠) كتاب الاحصاء السنوى العام للسنوات من ٥١/١٩٥٢ ـ ٥٣/١٩٥٤

(٢١) المصدر السابق ـ الاحصاء السنوى العام عن سنتى ٢١/١٩٢٢ سبق الاشارة اليه

(٢٢) المصدر السابق ـ ايضا كتاب احصاء السكان عن سنة ١٩٤٧ والاحصاء الزراعى العام لسنة ١٩٥٠ .

(٢٣) هذه البيانات مأخوذة عن الأحصاء السكانى العام عن السنوات ١٩٠٧ ، ١٩١٧ ، ١٩٢٧ ، ١٩٤٧

والاحصاء الزراعى عن السنوات ١٩٢٩ ، ١٩٣٧ ، ١٩٥٠

(٢٤) المصدر السابق ـ ايضا كتاب احصاء السكان عن ١٩٤٧ .

(٢٥) د . حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١١٤ ، ١١٥

الفصل الرابع

سيطرة كبار الملاك على الحكم
وفشل دعوات الاصلاح الزراعي

السمة السياسية البارزة فى هذه الفترة موضوع الدراسة ، هى سيطرة كبار الملاك على اجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية وعلى الحياة الحزبية ايضا . مما جعل القرارات السياسية وغير السياسية خلال هذه الفترة تصدر دائما لصالح كبار الملاك .

واذا استعرضنا اسماء أعضاء الهيئات النيابية خلال هذه الفترة لوجدنا معظمهم من كبار الملاك . فالجمعية التشريعية التى قامت قبل الحرب العالمية الاولى كان معظم اعضائها من كبار الملاك فمن بين مجموع عدد اعضائها البالغ ٦٥ عضوا كان هناك ٤٩ عضوا من كبار الملاك[٢٦]

وخلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٢٤ حيث جرت أول انتخابات نيابية فى ظل دستور سنة ١٩٢٣ وحتى نهاية الفترة ، نجد أن معظم اعضاء مجلس الشيوخ ونواب كانوا من كبار الملاك أو من أسرهم وكان شرط دفع مبلغ ١٥٠ جنيها ضرائب وهو مبلغ يدفع عن اراض زراعية لاتقل عن ١٥٠ فدانا لعضوية مجلس الشيوخ يجعل هذا المجلس حكرا على كبار الملاك

واذا استعرضنا بعض الاسماء التى ترددت خلال هذه الفترة كمرشحين لمجلس الشيوخ لوجدنا من بينهم على عبد الفتاح معبد الذى كان والده عضوا بالجمعية التشريعية ويملك ١٥٠٠ فدان . ومحمد فتح الله بركات ومحمد الشواربى باشا . وأحمد بك خلف الله ويملك ٢٠٠ فدان . وابراهيم نور الدين بك ويملك ٣٧٠ فدانا وعبد الحليم العلايلى بك الذى كان والده عضوا بالجمعية التشريعية ويملك ٤٠٠ فدان . ومحمد السيد ابو على ويملك ١٥٠٠ فدان وحسنين بك عبد الغفار ويملك ٥٠٠ فدان وموسى فؤاد باشا الذى عمل وزيرا فى حكومة زيور الثانية (١٩٢٥) ويملك ٢٠٠ فدان وعبد السلام فهمى بك وهو محام ويملك ٢٠٠ فدان وخلال الفترة من سنة ١٩٤٢ وحتى سنة ١٩٥٢ كان هناك اكثر من ٣٠ أسرة ممثلة بأكثر من عضو بالمجلسين[٢٧] .

وقد قام الدكتور عاصم الدسوقى بعمل حصر لكبار الملاك خلال الفترة من ١٩٢٤ وحتى سنة ١٩٥٢ وكانت نتيجته على النحو التالى[٢٨] :

تاريخ الهيئة النيابية	مجموع الاعضاء	عدد الاعضاء من كبار الملاك
من ٥/ ٣ ـ ٢٤/ ١٢/ ١٩٢٤	٢١٤	٩٣
من ٢٣/ ٣/ ٢٥ ـ ٢٣/ ٣/ ٢٦.	٢١٤	٩٥
من ١٠/ ٦/ ٢٦ ـ ١٩/ ٧/ ٢٨	٢١٤	١٠٥
من ١١/ ١/ ٣٠ ـ ١٢/ ٧/ ٣٠	٢٣٥	١٠٨
من ٢٠/ ٦/ ٣١ ـ ٣٠/ ١١/ ٣٤	١٥٠	٥٨
من ٢٣/ ٥/ ٣٦ ـ ٢/ ٢/ ١٩٣٨	٢٣٢	١١٢
من ١٢/ ٤/ ٣٨ ـ ٧/ ٣/ ١٩٤٢	٢٦٤	١٣١
من ٣٠/ ٣/ ٤٢ ـ ٩/ ٨/ ٤٤	٢٦٤	٩٣
من ١٨/١/٤٩ ـ ٧/ ١١/ ٤٩	٢٨٥	١٢٣
من ١٦/ ١/ ٥٠ ـ ٢٣/ ٧/ ٥٢	٣١٧	١١٩

ويلاحظ أن نسبة كبار الملاك فى مجلس الشيوخ كانت أعلى منها فى مجلس النواب كما كانت أغلبية أعضاء مجالس المديريات من كبار الملاك للدفاع عن مصالحهم فى الاقاليم حيث الاحتكاك اكثر بالسلطات المحلية وهى ظاهرة ملحوظة منذ بداية القرن العشرين .

اما الهيئات التنفيذية فقد كانت سيطرة كبار الملاك عليها أوضح . وهى هرة واضحة منذ اواخر القرن التاسع عشر وخلال الفترة من ١٩٢٤ الى ة ١٩٥٠ كان هناك ١٨ أسرة من كبار الملاك تحتكر عضوية مجلس زراء كما كان بعض رؤساء الوزارات تربطهم صلات عائلية وثيقة بأسر ار الملاك مثل صلة المصاهرة التى كانت تربط النحاس بعائلة الوكيل وعلى ماهر بعائلة فودة واحمد نجيب الهلالى بعائلة عمرو[٢٩]

وتبدو سيطرة كبار الملاك على السلطة التنفيذية واضحة اذا ما راجعنا اسماء الوزراء الذين تولوا الوزارة من ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ وسنلاحظ ان بعض الوزرات كان كل اعضائها من كبار الملاك مثل وزارةمحمد سعيد التى تولت الحكم ابان ثورة سنة ١٩١٩ .

ومن بين أعضاء وزارة عدلى يكن التى تولت الحكم سنة ١٩٢١ التسعة كان هناك ثمانية من كبار الملاك كما أنه من بين ١٩ وزيرا ضمتهم وزارة حسين سرى التى تولت الحكم فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ كان هناك ١٣ وزيرا من كبار الملاك[٣٠]

اما بالنسبة للاحزاب السياسية فقد حال وجود كبار الملاك فى المدن وسيطرتهم على جزء من النشاط التجارى والصناعى دون قيام حزب خاص لكبار الملاك او قيام حزب نقيض له يمثل المصالح التجارية والصناعية

والمالية اى يمثل بورجوازية المدن الخالصة والمتناقضة فى مصالحها مع كبار الملاك . كما حال دون ذلك طغيان القضية الوطنية فى النضال السياسى على المسألة الاجتماعية سواء فى الريف او المدينة وهو وضع مكن كبار الملاك من السيطرة على الاحزاب السياسية الرئيسية فى الساحة المصرية ولم يك الحزب السعدى الذى انشق عن الوفد سنة ١٩٣٧ كممثل للمصالح الصناعية حزبا خالصا للبورجوازية الصناعية فقد كان مدعوما بعدد من كبار الملاك من أمثال محمد شعراوى واحمد حلمى محمود وبعض أفراد من أسرة الاتربى[٩]

وعلى ذلك فان كبار الملاك قد سيطروا على معظم الاحزاب السياسية وإن اختلفت كثافتهم من حزب لاخر ولم يكن حزب مصر الفتاة بعيدا عن كبار الملاك . وربما كان الاستثناء هو جماعة الاخوان المسلمين والجماعات الماركسية .

فالوفد المصرى الذى تشكل منذ سنة ١٩١٨ للمطالبة باستقلال البلا كانت غالبيته من كبار الملاك فمن بين ٤٣ عضوا ضمتهم اللجنة المركزية التى شكلت لقيادة ثورة سنة ١٩١٩ كان هناك ٣٦ عضوا من كبار الملاك .

ويبدو ان تأسيس حزب الاحرار الدستوريين كان محاولة لتأسيس حزب خالص لكبار الملاك . ففى سنة ١٩٢١ انفصل بعض كبار الملاك من امثال على شعراوى ومحمد محمود و محمد على علوبه وچورچ خياط والخرون ؟ الوفد وأسسوا فى العام التالى حزب الاحرار الدستوريين الذى ضم عائلات اخرى من كبار الملاك من امثال صالح لملوم وتوفيق دوس وابراهيم الهلباو وعدلى يكن أحد أفراد أسرة محمد على الذى تولى رياسة الحزب كما ضم بعض العائلات التركية القديمة ومثل بذلك الجناح الاكثر اعتدالا فى الحركة السياسية . وهو الحزب . الذى لعب الدور الاكبر فى وضع دستور لخدمة كبار الملاك بصفة خاصة والذين اطلقوا على انفسهم أصحاب ا الحقيقية . ولم يكن قيام حزب الاحرار الدستوريين يعنى خروج كل الملاك من الوفد . فقد بقيت به اعداد من كبار الملاك من امثال فتح الله بركات وواصف بطرس غالى وچورچ خياط ومرقص حنا بل ان الهيئة الوفدية ف تلك الفترة فى مجلس الشيوخ كانت تضم ١٢ عضوا كلهم من كبار الملا كما تلقى الوفد فى نهاية سنة ١٩٣٢ المزيد من كبار الملاك فمن بين ١٢ ع انضموا الى الوفد كان ثمانية من كبار الملاك[٣٢]

وعقب توقيع اتفاقية سنة ١٩٣٦ وبروز احتمالات الصراع الاجتماع انضم فؤاد سراج الدين للوفد كما انضمت مجموعة اخرى من كبار الملا (١٩٣٧) من بينهم محمود سليمان الوكيل ومحمد الغازى عبد ربه وبشارة حنا ومحمد الحفنى الترزى واحمد مصطفى عمرو وفهمى ويصا كما كان عبود على علاقة قوية بحزب الوفد[٣٣] .

اما حزب الاتحاد الذى تكون فى يناير سنة ١٩٢٥ فقد ضم بدوره عددا من كبار الملاك ومن بين ٣١ عضوا تكون منهم مجلس ادارة الحزب كان نصفهم تقريبا من كبار الملاك من امثال يوسف قطاوى باشا ومحمد السيد ابو على باشا ومحمد البدراوى عاشور باشا وسراج الدين شاهين باشا وعبد الرحمن اللوم بك .

اما حزب الشعب الذى كونه اسماعيل صدقى فى نوفمبر سنة ١٩٣٠ فقد ضم عددا من كبار الملاك فمن بين ٨٤ عضوا ضمتهم الجمعية التأسيسية للحزب كان هناك ٢٧ عضوا من كبار الملاك[٣٤]

وقد نتج عن هذه السيطرة وقوف كل الاحزاب ضد اية تغييرات جذرية فى البناء الزراعى .

كما وجهت كل دعوات الاصلاح الزراعى التى انبعثت بعد الحرب العالمية الثانية رغم تواضعها بالرفض المطلق من قبل المجالس النيابية ومن قبل الحكومات المتعاقبة وهو امر طبيعى فى ظل سيطرة كبار الملاك على الحكم ، غيبة تنظيم سياسى يعبر عن مصالح الفلاحين وينظم حركتهم ولم يكن حزب الفلاح الاشتراكى الذى تأسس فى ديسمبر سنة ١٩٣٨ ممثلا للفلاحين كما يتبادر الى الذهن بل كان يمثل قطاع المثقفين المنتمين الى البورجوازية الصغيرة وكانت غالبية الهيئة التأسيسية للحزب تتكون من المحامين[٣٥]

دعوات الاصلاح الزراعى السابقة على سنة ١٩٥٢

، يثر موضوع الاصلاح الزراعى فى شكل اعادة توزيع الملكية بصورة قبل بداية الاربعينات الا بدرجة محدودة او طفيفة وكانت أول ،احات قدمت فى هذا الشان هى تلك التى قدمها الحزب الشيوعى المصرى سنة ١٩٢٠ ولم تكن هناك - مطالب محددة للحد من الملكيات الكبيرة او مصادرتها ولم يكن الموضوع رغم الحاجة اليه مثارا كقضية عامة على الرغم ن انه كموضوع مثار كان له ما يبرره فى فترة مبكرة على ضوء عاملين :

ل : التأثير الضار لسوء توزيع الملكية على الاقتصاد المصرى وخاصة نمو الصناعى وهو تأثير أصبح ملحوظا منذ فترة مبكرة وبعد أن فشلت محاولات دعم الملكيات الصغيرة عن طريق قانون الخمسة افدنة وبيع اراضى الدولة التى انتهت الى كبار الملاك - كما سبق ان اشرنا .

الثانى : هو تجارب الاصلاح الزراعى التى أخذت طريقها الى التطبيق فى البلدان شرق اوربا فى العشرينات وهى تجارب كان نجاحها لا بد أن يحفز - إن لم يكن الدوائر الحكومية - فعلى الاقل دوائر الراى العام فى مصر لتطالب بتطبيق مثل هذه الاجراءات فى مصر حيث كانت الحاجة اكثر الحاحا .

لكن يمكن تفسير ذلك على ضوء فهم طبيعة البناء الاقتصادى والاجتماعى

فى مصر خلال تلك الفترة وانعكاس ذلك على البناء السياسى وسيطرة كبار الملاك فى ظل دستور ١٩٢٣ على المواقع المؤثرة فى السلطة وفى غيبة مؤسسات سياسية ومدنية ممثلة للبورجوازية الصناعية او التجارية قادرة على كبح جماح كبار الملاك .

هذا بالاضافة الى أن النضال السياسى كان موجها بالدرجة الاولى الى حل المشكلة الوطنية على حساب النضال الاقتصادى والاجتماعى خلال تلك الفترة[٣٦]

وقد ساعد على ذلك انخفاض الوعى بين القواعد العريضة للفلاحين فى غيبة تنظيم سياسى ينظم حركتهم ويعبر عن مطالبهم فى التغيير الاجتماعى . ولم يكن حزب الفلاح الاشتراكى الذى تاسس سنة ١٩٣٨ حزبا للفلاحين وانما كان حزبا ينتمى الى البورجوازية الصغيرة فى المدن من المثقفين ولم تكن هذه الفئات قادرة على اكتشاف ابعاد الصراع الاجتماعى الذى كان يوشك ان ينشب فى الريف المصرى من خلال سوء توزيع الملكية . فقد جاء برنامج هذا الحزب يتجاهل القضية الاساسية فى الريف وهى سوء توزيع الملكية الزراعية على الرغم من ان برنامج الحزب قد لمس بعض الجوانب للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ففى البرنامج الذى اعلنه الحزب فى ١٦ ديسمبر من نفس العام حدد الحزب بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية . فالى جانب كلامه عن رفع الوعى بين الفلاحين والنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية فى الريف ، وحماية مصالح الفلاحين عن طريق التشريع ، نجده يضع من بين أهدافه محاربة البطالة بين الفلاحين ورفع المستوى الاقتصادى للفلاح عن طريق تحديد العلاقات الانتاجية فى الريف فى شكل صدور قوانين لتحديد ايجار الأطيان الزراعية بما يتفق مع قيمة الانتاج وتحديد حد أدنى لأجور المزارعين بما يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه ولا يتعارض مع مصلحة المالك . وتعويض الفلاحين عن اصابات العمل وتحديد ساعات العمل وأيام الراحة ووضع نظام لفض المنازعات بين الفلاحين والملاك . وتخفيف عبء الضرائب عن كاهل الفلاح وتنظيم جبايتها وحماية المحصولات الزراعية من التلفيات المفاجئة . والاهتمام بالصناعات الريفية القائمة على الزراعة .. وتوسيع نطاق حماية الملكيات الصغيرة . وتعميم نظام الجمعيات التعاونية فى القرى ومحاربة المرابين فى الريف . واستغلال الاراضى البور وتوزيعها على الفلاحين .

وهو الى جانب تجاهله الى مشكلة اعادة توزيع الملكية . لم ينص الحزب فى برنامجه على تنظيم الفلاحين المعدمين باى شكل من اشكال التنظيمات التى تدافع عن مصالحهم او تضع الاهداف السابقة موضع التنفيذ[٣٧]

كذلك فان البرنامج الذى تقدم به الوفد سنة ١٩٣٥ لم ترد فيه اية اشارة لموضوع سوء توزيع الملكية الزراعية .

وعندما نشر حافظ عفيفى كتابه المعروف « على هامش السياسة » والذى تناول فيه بعض جوانب المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فان موضوع اعادة توزيع الملكية الزراعية لم يكن واردا[٣٧] .

غير ان الموقف تغير تغيرا حاسما ابتداء من الاربعينات حيث اصبح الموضوع مثارا كقضية عامة فى كتابات الكتاب وفى تصريحات بعض الساسة وداخل الهيئات النيابية بفعل عدد من العوامل منها :

١ ـ انه بعد توقيع اتفاقية سنة ١٩٣٦ والغاء الامتيازات الاجنبية بمقتضى اتفاقية مونترو سنة ١٩٣٧ برزت المشكلة الاجتماعية كمشكلة تحظى بالاهتمام الاول بعد ان حلت المشكلة الوطنية ولو بشكل مؤقت .

٢ ـ ان التضخم المالى الذى شهدته البلاد خلال تلك الفترة اذا كان قد حل مشكلة ديون الرهن التى سيطرت على انتباه الساسة فى الثلاثينات الا أنه قد ضاعف من معاناة الطبقات الكادحة فقد شهدت هذه الفترة نقصا فى المواد الغذائية الى جانب انتشار وباء الملاريا فى الصعيد والذى أودى بحياة الكثيرين . وقد زادت هذه العوامل من حدة التناقض فى المجتمع . بين من يملكون ومن لا يملكون[٣٨] .

٣ ـ الصعوبات التى كانت تواجه النمو الصناعى فى مصر من جراء سيطرة كبار الملاك على النشاط الأقتصادى . فقد كان كبار الملاك يستغلون وضعهم الطبقى وسيطرتهم على جهاز الدولة وزيادة الطلب على استئجار الاراضى الزراعية كنتيجة لكثافة السكان فى الريف فى الحصول على أقصى فائض أقتصادى من جماهير الفلاحين من مستأجرين وعمال زراعة ولا يتركون لهم الا ما يسد الرمق مما جعل الغالبية العظمى من سكان الريف فى حالة عجز كامل عن شراء المنتجات الصناعية المصرية لضعف القوة الشرائية . وعلى ذلك أصبح الانتاج الصناعى المصرى على قلته يواجه أزمة توزيع فالفقير غير قادر على شرائه والغنى غير راغب فيه . فقد كانت الطاقة الشرائية لكبار الملاك متجهة الى شراء السلع المستوردة والتى كانت تناسب انماط استهلاكهم الترفى .

ولم يكن ذلك هو كل ما كانت تعانى منه الصناعة المصرية لكن المعاناة الحقيقية جائت من جراء اتجاه جزء كبير من استثمارات كبار الملاك الى القطاع الزراعى عن طريق اقتناء المزيد من الاراضى أو ايداع الاموال فى البنوك .

وفى مواجهة هذا الوضع ارتفعت اصوات الرأسماليين ورجال الصناعة تطالب بتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين لوضع حد لارتفاع الايجارات

الذى يضعف القدرة الشرائية للمستأجر ويؤدى الى رفع أسعار الحاصلات الزراعية فى المدن ويشيع القلق فى البيئة الصناعية وبين جماهير المدن .
ونادي البعض بتحديد الملكية الزراعية وزيادة الملكيات الصغيرة توسيعا للسوق امام الصناعة وضمانا لزيادة الاستثمار الرأسمالى فى الزراعة[٣٩] .
٤ ـ ما طرحه الفكر العالمى خلال الفترة التى أعقبت الحرب من أفكار حول العدل الاجتماعى سواء تلك الافكار التى طرحها المعسكر الاشتراكى أو ميثاق الاطلنطى . وهى افكار لابد ان تكون تركت اثرها على مجموعات المثقفين المصريين هذا الى جانب نجاح تجارب الاصلاح الزراعى فى شرق أوربا ، وضغط الرأسمالية الامريكية ومنظمات الامم المتحدة من اجل اجراء اصلاح زراعى فى البلاد المتخلفة ، وتحرير رؤوس الاموال المستثمرة فى الاراضى وتحويلها الى الاستثمار الصناعى حيث أن الوضع القائم فى هذه البلاد يؤدى الى ضعف القوة الشرائية التى تجعل الفلاحين فى حالة عجز عن استهلاك الانتاج الصناعى المحدود[٤٠] .
وعلى ذلك فقد بات الاصلاح الزراعى ضرورة لفتح الطريق امام التطور الرأسمالى فى مصر وتفاديا لصراع اجتماعى وشيك الحدوث فى الريف المصرى .

الاصلاح الزراعى داخل الهيئات النيابية

انبعثت دعوات الاصلاح الزراعى فى الفترة السابقة على الثورة بشكل رئيسى من مجموعة المصلحين الليبراليين . وهى دعوات اتسمت فى مجملها بالاعتدال حيث طالب اصحابها بالاصلاح الزراعى فى اطار النظام السياسى والاجتماعى القائم ومن خلال المؤسسات الدستورية القائمة بهدف فتح الطريق أمام التطور الرأسمالى فى مصر وكان أهم هذه المشروعات هو الذى تقدم به العضو السعدى محمد خطاب الى مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٤ وادرج فى جدول اعمال المجلس .
ويقضى المشروع بعدم حصول كبار الملاك الذين تزيد ملكيتهم عن خمسين فدانا على مزيد من الاراضى الزراعية الا عن طريق الميراث . وعلى اعتبار أنه خلال جيلين او ثلاثة سوف تتفتت الملكيات الكبيرة القائمة الى هذا المستوى .
وقد وافقت لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس على مناقشة المشروع بعد رفع حده الادنى الى ١٠٠ فدان .
وعندما عرض المشروع على المجلس قوبل بعاصفة من المعارضة وأحيل الى لجنة مكونة من لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس يضاف اليها عدد من الاعضاء من لجان العدل والمالية والاشغال بالمجلس بطريقة يصعب معها عقد اجتماع اللجنة الجديدة .

وبقى المشروع معلقا حتى خرج خطاب من المجلس فكتبت اللجنة تقريرا دافعت فيه عن الملكيات الكبيرة وفائدتها للاقتصاد القومي وقدرة كبار الملاك على تحسين الانتاج وانتهى الامر برفضه بشكل نهائي فى ١٦ يونيو سنة ١٩٤٧[٤١].

وكان المشروع الثانى فى هذا المجال هو مشروع جماعة النهضة القومية الذى وضعه ماريت غالى وصدر فى صورة بحث نشر سنة ١٩٤٥ تحت عنوان « الاصلاح الزراعى » كما نشرته مجلة جمعية الاقتصاد والتشريع سنة ١٩٤٧ ثم تقدم به الدكتور ابراهيم بيومى مدكور عضو مجلس الشيوخ الى المجلس فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٨ وكان مدكور عضوا فى جماعة النهضة وفيما يلى اهم ما جاء بهذا المشروع .

فيما يتعلق بنشر الملكيات الصغيرة : (المواد من ١ ـ ٦)

عرفت المادة الاولى « ملكية الفلاح » بانها قطعة من الارض الزراعية لا تقل عن فدانين ويملكها مزارع ويستغلها بنفسه ويكفل انتاجها معيشته .

ولتوسيع قاعدة هذا النوع من الملكيات اقترح المشروع ان توزع أراضى مصلحة الاملاك الاميرية على المعدمين . على أن يتم استغلالها عن طريق مستعمرات تشتمل على منازل للفلاحين وعلى المنشآت اللازمة للخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتقسم الاراضى الزراعية فى المستعمرات الى وحدات تملك للفلاحين على أن يربط بينهم نظام تعاونى للانتاج والتوزيع .

وان يمنح المنتفع سلفة لمساعدته على استغلال الارض وأن يقسط مجموع الدين الناشىء من ثمن الارض والمنزل والسلفة على أقساط يراعى فيها عدم ارهاق المدينين .

على أنه لا يجوز التصرف فى هذه الوحدات قبل سداد قيمة ما عليها من اقساط وأن تعطى الاولوية فى هذه الارض للفلاحين المتزوجين المعدمين المقيمين فى مناطق التوزيع وانه يمكن لمن يملك اقل من فدانين من الفلاحين الحصول على مساحات من هذه القطع على ان يتخلى عن المساحة التى يملكها على ان تباع المساحات المتروكة لسكان المناطق الموجودة بها بطريقة تحقق نشر هذا النوع من الملكيات .

وفى مجال حماية الملكيات الصغيرة : (المواد من ٧ ـ ١٠) اقترح المشروع عدم التصرف فى الملكيات الصغيرة (فدانين فأقل) او تلك التى يؤدى التصرف فيها الى نقصها عن هذا الحد .

وفى حالة الارث اقترح المشروع لن تؤل الملكيات الصغيرة الى اكبر الابناء الذكور على لن يدفع لباقى الورثة تعويضا مناسبا . ويعطى الورثة اولوية فى الحصول على اراضى الدولة بالطريقة المشار اليها .

وفيما يتعلق بتحديد الملكية (المواد من ١١ ـ ١٣) .

اقترح المشروع الحفاظ على أوضاع الملكيات الكبيرة القائمة والحيلولة دون زيادتها حيث اقترح تحريم حيازة اى أرض جديدة على الحائزين لمائة فدان فأكثر وينطبق ذلك على الاوقاف والشركات . وعدم حيازة مالك واحد لاكثر من ثلثى الزمام فى القرية الواحدة . على ان يتم التخلص من الزيادة خلال ثلاث سنوات من تاريخ تطبيق القانون عن طريق بيعها لاهالى المنطقة فى مساحات لا تزيد عن عشرة أفدنة للشخص الواحد .

وأجاز المشروع تأجير الاراضى البور للافراد والشركات بهدف اصلاحها على أن تؤول هذه الأراضى وما عليها من منشآت للدولة فى النهاية بعد مدة امتياز محددة .

وفيما يتعلق بالايجار (المواد من ١٤ ـ ١٧) :

اقترح مشروع القانون عدم زيادة ايجار الفدان الواحد عن ١٢ مثلا للضريبة المربوطة وفى حالة الايجار العينى او المزارعة يجب الا يزيد ما يحصل عليه المالك عن نصف المحصول وأن تكون مدة العقد ثلاث سنوات على الاقل . وأعطى المشروع للمستأجر وحده او ورثته حق فسخ العقد .

وفيما يتعلق بأجور العمال الزراعيين :

اقترح مشروع القانون الا يقل اجر العامل الزراعى عن عشرة قروش .

وفى النهاية اقترح المشروع انشاء مصلحة للاشراف على تنفيذ هذا المشروع فى حالة اقراره تعرف بمصلحة الاصلاح الزراعى[٤٢] .

وتتضح اهداف المشروع مما ورد بمذكرته الايضاحية التى وصفته بانه « تطور لا ثورة » وهى اهداف تنطلق من ارضية رأسمالية كى تستقر فى الامة طبقة من صغار المنتجين الزراعيين هم قوامها ومصدر قوتها وفى زيادة ايراد المستاجرين والعمال مما يعالج مشكلة الفقر ويفتح امام الصناعة الوطنية سوقا واسعة لمنتجات الاستهلاك العادية وفى تحديد الملكية الزراعية الكبيرة مما يفسح المجال امام متوسطى الملاك وصغارهم ويوجه كثيرا من رؤوس الاموال نحو الصناعة والتجارة . « تلك هى الاهداف الحقيقية للمشروع والتى تكمن وراء ـ الهدف المعلن للمشروع وهو » رفع مستوى المعيشة لدى اهل الريف » وعلى الرغم من ان المذكرة الايضاحية تعرض بدقة لطبيعة المشكلة الزراعية وحقيقة التفاوت القائم فى توزيع الملكية الا ان المشروع كان فى اهدافه متواضعا ولم يتجاوز بعض الاطارات التى طرحت فى القرن التاسع عشر لحماية الملكية الصغيرة من التفتت بالارث[٤٣] .

وفى سنة ١٩٥٠ اعلن على الشيشينى فى البرلمان عن مشروع لتحديد الملكية الزراعية بمائة فدان مع زيادة ٦٠ فدان للولد و ٣٠ فدانا لكل من البنت والزوجة ، وفرض ضرائب تصاعدية على الاطيان ، وتحديد الايجارات .

وايضا نادى النائب ابراهيم شكرى فى نفس برلمان سنة ١٩٥٠ بتحديد الملكية الزراعية بحيث لا تزيد عن خمسين فدانا [٤٤] .

ولم يكن من المعقول ان تستجيب حكومة يسيطر عليها كبار الملاك وهيئات نيابية يحتلون معظم مقاعدها لمثل هذه الدعوات والافكار .

ويكفى ان نعرض للظروف التى عرض فيها مشروع خطاب والنتيجة التى انتهى اليها لنتعرف على موقف الحكومة وهيئاتها النيابية من مثل هذه المشروعات .

فقد واجه مشروع خطاب معارضة شديدة عند عرضه على مجلس الشيوخ حيث طالب بعض الاعضاء برفضه كلية كما طالب اخرون باحالته على لجنة موسعة ومناقشته خارج المجلس .

وكان رأى حكومة النقراشى ان الاهداف التى يسعى المشروع الى تحقيقها يمكن الوصول اليها بوسائل اخرى يجب استنفادها قبل الوصول الى مثل هذا المشروع الخطير مثل الضرائب التصاعدية وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر .

وفيما يتعلق بتشجيع الصناعة الذى يهدف اليه المشروع بطريق غير مباشر فلدى الحكومة من الوسائل ما يغنى عنه فضلا عن انه لا يتحتم ان يؤدى هذا المشروع الى تشجيع الصناعة بالضرورة [٤٥] وقد راينا كيف انتهى الموقف برفض المشروع لكن الامر بالنسبة لخطاب لم ينته حيث واصلت الحكومة اضطهاد صاحب المشروع . فقد كان خطاب عضوا بالهيئة السعدية عند تقديم المشروع وكنتيجة لمعارضة النقراشى رئيس الوزارة ورئيس الحزب ، استقال خطاب من الحزب فى مايو سنة ١٩٤٥ . كما رفض النقراشى اعادة تعيين خطاب عضوا فى مجلس الشيوخ باعتبار انه كان عضوا معينا . وعندما رشح خطاب نفسه سنة ١٩٤٧ للعضوية عن دائرة عابدين حاربته الحكومة حتى سقط فى الانتخابات كما علق رئيس مجلس الشيوخ على هذا الموضوع بقوله ان مجلس الشيوخ وجد ليحد من المشروعات الثورية ومن الطفرات التى يندفع اليها تطرف الاراء باسم التقدم الذى لا يتفق وشرع البلاد[٤٦] .

وقد لقى مشروع جماعة النهضة نفس المصير عند تقديمه لمجلس الشيوخ .

موقف الاحزاب من الاصلاح الزراعى

لم يختلف موقف الاحزاب الممثلة لكبار الملاك من مشروعات الاصلاح الزراعى ودعواتها عن موقف الهيئات النيابية السابق الاشارة اليه .

فحزب الاحرار الدستوريين كان يعارض الاصلاح الزراعى من خلال

كتابات كتابه ومنظريه من امثال محمد على علوبة [٤٧]

كما يتضح موقف الحزب من موقف رئيسه من مشروع خطاب فقد كان محمد حسين هيكل رئيس حزب الاحرار الدستوريين رئيسا لمجلس الشيوخ عندما قدم خطاب مشروعه وكان هو الذى اتفق مع سكرتير حزب الوفد على وأد المشروع [٤٨] .

اما حزب جبهة مصر الذى كان يتزعمه على ماهر فكان تصوره لحل المسألة الزراعية يقوم على اساس برنامجه الذى وضعه سنة ١٩٤٦ والذى يقوم على فرض ضرائب تصاعدية بعد حد معين من الملكية على اعتبار ان التصاعد بالضريبة على الاراضى الزراعية سوف يحد من استثمار كبار الملاك لاموالهم فى حيازة الارض .

وفى نفس البرنامج اقترح على ماهر حدا ادنى للحيازات الصغيرة يضمن عدم تفتيتها الى قطع صغيرة .

اما حزب الوفد أكبر الاحزاب شعبية وجماهيرية فان اقصى ما كان يرمى اليه هو فرض ضرائب تصاعدية على الملكيات الكبيرة والحيلولة دون تدهور الملكيات الصغيرة . لكن هذه الافكار لم توضع موضع التنفيذ باستثناء توزيع اراضى كفر سعد . وطلب الوفد فرض ضرائب تصاعدية على مديريتى قنا واسوان اثناء انتشار وباء الملاريا [٤٩] . وكانت الاتجاهات الغالبة فى الوفد تعارض محاولة تفتيت الملكيات الكبيرة يتضح ذلك من موقف حزب الوفد من مشروع خطاب داخل مجلس الشيوخ . فعلى الرغم من التعاطف الظاهر الذى ابداه سكرتير الحزب على المشروع بطريقة يفهم منها ان الوفد يتعاطف مع المشروع الا ان ما كشفت عنه الاحداث بعد ذلك يكشف عن تواطؤ سكرتير حزب الوفد مع رئيس المجلس للقضاء على المشروع . ولم تكن الهيئة الوفدية مجمعة على المشروع ولاراضية عنه فى الحدود التى وضع بها [٥٠] .

اما مصر الفتاة فان برنامجها الذى نشر سنة ١٩٤٠ لم يتضمن اى اشارة للمشكلة الزراعية فى مصر باستثناء حديثه عن تحسين حال الفلاحين فى مختلف المجالات [٥١] .

غير ان هذا الموقف تغير فى برنامج الحزب الذى وضع سنة ١٩٤٨ واذا كان هذا البرنامج قد وضع فى اطار النظام الاجتماعى القائم الا انه تخطى الاطارات الفكرية القديمة التى كان يتحرك فيها الحزب . فتناول المشكلة الزراعية لأول مرة فطالب بوضع حد للملكية الزراعية وتخفيض القائم منها على ان يكون الحد الاقصى المسموح به فى الاراضى البور التى تستصلح اعلى من نظيره فى الاراضى المزروعة فعلا تشجيعا لعمليات استصلاح الاراضى . كما طالب بوضع حد ادنى للاجور فى القطاعين الزراعى والصناعى بخمسين

قرشا يوميا تزاد مع الوقت وتحديد يوم العمل بثماني ساعات .

وطالب ايضا بتحريم تملك الاجانب للارض واستئجارها مع تصفية الشركات العقارية والقائمة في ذلك الوقت [٥٢] .

اما الجماعات الماركسية فلم تكن تملك برنامجا اجتماعيا محددا في القطاع الزراعي باستثناء كتاب صادق سعد الذي صدر سنة ١٩٤٥ باسم مشكلة الفلاح والذي تعرض فيه لاوضاع الفلاحين ومشاكل الاقتصاد الزراعي وسوء توزيع الملكية ودور الاستعمار في تكريس هذه الاوضاع وانتهى الى ثلاثة مطالب محددة هي :

ـ تحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا للافراد والشركات وتوزيع ما يزيد على ذلك على فقراء الفلاحين على ان يتم ذلك عن طريق مصادرة الاراضي دون تعويض .

ـ الاستفادة من ميزات المزارع الكبيرة باستخدام تكنيك أكثر تطورا وان يتم ذلك عن طريق قيام تعاونيات انتاجية بين الفلاحين .

ـ حماية الفلاحين عن طريق اصدار التشريعات الضرورية [٥٣] .

وباستثناء ما كتبه الدكتور راشد البراوي ايضا في الطبعة الثانية من كتابه التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث الذي صدر في اوائل سنة ١٩٤٥ ـ حين طالب المؤلف بتحديد الملكية الزراعية بحيث لا تزيد عن ١٠٠ فدان على ان تشترى الحكومة المساحات الزائدة او تصادرها [٥٤] .

باستثناء ذلك لم تكن الجماعات الماركسية تملك برنامجا متكاملا للاصلاح الزراعي في مصر واكتفت بمهاجمة مشروعات الاصلاح الزراعي المثارة خلال تلك الفترة من قبل كتاب الطبقة الوسطى والتي عرضت في مجلس الشيوخ[٥٥] .

ويرجع ذلك الى ان هذه الجماعات لم يكن لها نشاط فعال في الريف حيث كان نشاطها مركزا في المدن .

وهكذا لم تكن هناك خطط لاصلاح زراعي جذري . كما فشلت كل دعوات الاصلاح الزراعي ـ رغم اعتدالها ـ في احداث اية تغييرات ذات بال في القطاع الزراعي في مصر كنتيجة لسيطرة كبار الملاك على الحياة السياسية بينما كان الواقع الاجتماعي في الريف المصري يهدد بأسوأ العواقب

هوامش ومصادر الفصل الرابع

(٢٦) عبدالرحمن الرافعي ، محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ، القاهرة ١٩٦٢-بيان اعضاء الجمعية التشريعية . ص ٣٨١ ، ٣٨٢

(٢٧) مجموعة اوراق عابدين ، كشوف المرشحين لمجلس الشيوخ

(٢٨) د . عاصم الدسوقي المرجع السابق ، ص ٢١٤ ، ٢١٥

ـ حول اعضاء مجالس المديريات من كبار الملاك ـ انظر كشوف بأسماء الاعيان وذوى الحيثية ١٩١٩ ، ١٩١٢

ـ ايضا اسماء حضرات اعضاء مجالس المديريات الذين انتخبوا بناء على المرسوم الصادر بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٢ .

(٢٩) **Baer, OP. Cit, PP. 143, 144**

(٣٠) د . عاصم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ ـ يمكن مراجعة اسماء اعضاء الوزارات من كتاب الوزارات والنظارات المصرية الذى اصدرة مركز تاريخ مصر المعاصر سنة ١٩٦٩ .

(٣١) **Baer, OP cit, PP 144, 145.**

(٣٢) د . عاصم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٩

(٣٣) **Baer, OP cit, PP 145, 146.**

(٣٤) اوراق عابدين ، محفظة الاحزاب ، ايضا د . عاصم الدسوقي ، المرجع السابق .

(٣٥) د . رؤوف عباس ، حزب الفلاح الاشتراكى ، المجلة التاريخية المجلد ١٩ سنة ١٩٧٢ ص ١٧٦ ـ ١٨٠ .

(٣١) **Baer, OP cit, PP 201.**

(٣٧) د . رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ١٧٨ ، ١٨٠

(٣٧) حافظ عفيفى ، على هامش السياسة ، القاهرة سنة ١٩٣٨

(٣٨) **Baer, OP cit, PP 203, 204**

(٣٩) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ . القاهرة سنة ١٩٧٢ ص ١٩٣ ـ ١٩٤

د . خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٠٧

(٤٠) ابراهيم ، عامر ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ١٣٧

(٤١)طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ ، ١٩٦

(٤٢) مشروع قانون الاصلاح الزراعى الذى نشرتة جماعة النهضة القومية سنة ١٩٤٨ ص ٣ ـ ١١ . انظر نص هذا المشروع فى ملحق الكتاب

(٤٣) المرجع السابق ، ص ١٦ ـ ١٨

(٤٤) ابراهيم عامر ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ ، انور عبد الملك المرجع السابق ، ص ٧٧

(٤٥) عاصم الدسوقى ، المرجع السابق ، ص ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٤٦) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٤٧) مبادىء فى السياسة المصرية ، القاهرة سنة ١٩٤٢ .

الذى كان يرى ان توزيع الملكية لن ينقذ مصر من موقفها وانه لاجدوى من توزيع الارض بسبب الاعداد الكبيرة التى تحتاج الى الارض .

(٤٨) طارق البشرى ، المرجع السارق ، ص ١٩٦ Baer, OP cit, PP 209.
(٤٩) المرجع السابق ، ص ٢١٨ Ibid.
(٥٠) المرجع السابق ، ص ٢١٨ ، ٢١٩

(٥١) حول برنامج مصر الفتاة سنة ١٩٤٠ انظر على شلبى ، مصر الفتاة ودورها فى المجتمع المصرى ، (١٩٣٣ ـ ١٩٤١) بحث لدرجة الماجستير غير منشور كلية الآداب جامعة عين شمس ، ص ٢٠٥ .

(٥٢) طارق البشرى ، المرجع السارق ص ٢٢٧ ، ٢٢٨
(٥٣) احمد صادق سعد ، مشكلة الفلاح القاهرة سنة ١٩٥٤ طارق البشرى المرجع السابق ، ص ٧٧
(٥٤) راشد البراوى ، المرجع السابق ، طبعة ١٩٤٥ ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٣
(٥٥) صادق سعد ، صفحات من اليسار المصرى ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ ـ القاهرة سنة ١٩٧٦ . ص ١٥٩ ، ١٦١

الفصل الخامس

لايجار والصراع الاجتماعى فى الريف المصرى

مشكلة الايجارات فى الريف :

يمثل الايجار احد المحاور الرئيسية فى استغلال كبار الملاك للفلاحين وهو ايضا احد المحاور الرئيسية التى دار بسببها الصراع الاجتماعى فى الريف المصرى لان كل انتفاضات الفلاحين قد حدثت فى المناطق المؤجرة لهم بواسطة كبار الملاك . وهى مشكلة كانت قائمة منذ بداية القرن العشرين ومنذ فترة مبكرة ترجع الى سنة ١٩٠٣ حذر كرومر من احتمال نشوب صراع اجتماعى بين الفلاحين وكبار الملاك بسبب ارتفاع الايجارات فذكر فى تقريره عن نفس السنة « .. ولكننى اذكر نقطة ذات أهمية خاصة بالنظر الى الحالة الراهنة فى مصر فان التسابق فى رفع الايجارات لم يؤد بعد الى خلاف يذكر بين اصحاب الملكيات وبين المستأجرين لعدم ازدحام السكان ازدحاما يذكر ، غير انه طالما زاد عدد الاهالى وقلت مساحة الاراضى البور التى يمكن استصلاحها وزرعها يخشى من وقوع صراع بين الملاك والمستأجرين على النحو الذى جرى فى بلاد أخرى . وخير وسيلة لتاجيل حدوث هذا الصراع وتلطيف حدته اذا لم يكن هناك بدمن حدوثه هو الامتناع عن اتخاذ التدابير التى تؤدى الى انقراض صغار الملاك ... وكيف يكون الحال اذا قدر لمصر أن تستقل مع اختفاء صغار الملاك خصوصا اذا كان من بين كبار الملاك الذين يخلفونهم كثيرون من الاوربيين »[1] وفى الفترة التالية كانت الاوضاع فى القطاع الزراعى قد وصلت الى درجة يصعب السكوت عليها . فمع ازدياد قطاع الفلاحين المعدمين وتركز الملكية فى أيدى فئات محدودة أصبحت قيمة الارض لا تحددها جودتها الفعلية او سهولة ريها او موقعها من الطرق والمواصلات العامة وهى العناصر الاساسية فى تثمين الارض بل أصبح يحدد ثمنها عامل أخر هو كثافة قطاع الفلاحين المستأجرين فى المناطق التى توجد بها هذه الارض كما سبق ان ذكرنا .

فلا عجب ان تنشأ مشكلة حادة داخل هذا القطاع من الاراضى شكلت محور الصراع فى الريف المصرى فى الفترة التالية حيث مارس كبار الملاك وضعا احتكاريا ، وأصبحت الايجارات ترتفع بلا ضوابط الا قانون العرض والطلب وفى اطار من القهر ومن الحاجة الاجتماعية . والنتيجة حدوث سلسلة من الازمات الاجتماعية لعل اكبرها تلك التى حدثت فى اعقاب الحرب العالمية الاولى واستمرت حتى ازمة سنة ١٩٣٠ . فخلال ارتفاع أسعار القطن فى سنة ١٩١٩ تعاقد المستاجرون مع الملاك الزراعيين على ثلاث سنوات قادمة . وارتفعت الايجارات حتى بلغت ٧٠ جنيها للفدان الواحد فى بعض المناطق .

فلما انخفضت اسعار القطن والمحصولات الاخرى فى العام التالى واجه المستأجرون مشكلة اقتصادية حادة حيث أصبح هؤلاء امام التزام تسديد

مبالغ كبيرة لا يستطيعون تسديدها . وارتفعت الاصوات مطالبة بتدخل الحكومة تفاديا لصراع اجتماعى وشيك الحدوث بين المستأجرين وكبار الملاك خلال عشرات المذكرات والالتماسات والعرائض التى تقدم بها الفلاحون للسلطات خلال هذه الازمة فى عامى ١٩٢٠ ١٩٢١ وقد رايت ان اعرض لهذا الموضوع من خلال هذه المجموعة النادرة من الوثائق . ففى التماس من فلاحى مديرية المنيا مؤرخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ جاء به « طبقة المستأجرين يرجون معاليكم ابلاغ السلطات ما آلت اليه أحوالهم بسبب الايجارات التى عملوها جديدا (حديثا) لسنتين وثلاث على اساس ارتفاع اسعار القطن والحبوب ويرجون سرعة تدخل الحكومة بوضع قانون الايجارات الاطيان حتى لا يترك المستأجرون طعمة فى أفواه الملاك » [٢] .

وفى التماس آخر من المستاجرين بالمنيا ايضا يشير الى ارتفاع الايجارات بدرجة وصل معها ايجار الفدان ٧٠ جنيها للفدان فى بعض المناطق بسبب ارتفاع اسعار القطن ويطلبون تدخل الحكومة لانقاذهم من « الخراب » [٣] .

وتتحدث هذه المجموعة من الوثائق عن وسائل الارهاب والاستغلال التى كان يمارسها كبار الملاك ضد الفلاحين والمستأجرين خلال تلك الفترة ففى عريضة مقدمة من المستاجرين بقرية سوسة احدى قرى كفور نجم التى شهدت التحرك العنيف للفلاحين فى اواخر الاربعينات جاء بها « وكيل دايرة شاهين بك بدرب الجماميز بمصر اخذ منا ايجار سنة ١٩٢٠ مقدما واخذ اقطاننا وطالب منا ايجار سنة ١٩٢١ مقدما سعر الفدان ٣٠ جنيه ومقاسه عشرون قيراط واراضى منحطة واستحضر صعايدة لمنعنا بالقوة من محصول الذرة والبرسيم ويخشى حصول حاصل لان عيالنا تموت جوعا » [٤] .

وهذه الوثيقة بالغة الدلالة عن طبيعة العلاقة القائمة بين المستاجرين وكبار الملاك . فالى جانب الايجارات المرتفعة التى كان كبار الملاك يحصلونها مقدما من الفلاحين كان الملاك يأخذون من الفلاحين القطن كمحصول نقدى قابل للزيادة فى السوق كما كان كبار الملاك يغشون فى قياس الارض ويلجأون الى القوة لمنع الفلاحين من محاصيلهم .

وفى التماس اكثر تفصيلا يوضح المستأجرون بمركز بلبيس تطور مشكلة الايجارات القائمة والاوضاع التى وصلت اليها أحوالهم ويشكون فى امكانية العدل من قبل حكومة هى فى النهاية من اكبر الملاك وتتحدث الوثيقة عن وسائل كبار الملاك فى استغلال الفلاحين . الملاك أخذت محصولاتنا من قمح وذرة وقطن حتى المواشى . وكل ذلك لم وفى بالايجارات مع كونها اقل بكثير عن الزيادة المستقبلة وذلك علاوة ما تكبدناه من مصاريف الزراعة من خدمة وحرث ورى وتقاوى وسباخ الذى ذهب ادراج الرياح وصرنا فى حالة يرثى

لها وتعددت القضايا والحجوزات والتنازع . ولو تركنا الحكومة فريسه الملاك لانشأت (لنشأت) قلاقل ومشاكل كثيرة وتقضي علينا ماديا وادبيا بالمرة ، وهذا لا تجيزه العدالة . ونحن السواد الاعظم من مجموع السكان ، وخير حل هو توسط الحكومة فبناء عليه نرفع التماسنا للهيئة الحاكمة بصرف النظر عن كونها من اكثر الملاك لان العدل فوق كل شيء طالبين النظر في ذلك ... والملاك لا رحمة عندهم خلاف التمسك بالعقود والقانون المدنى حتى كثير من المستأجرين الذين لا ملك لهم تركوا الاطيان استئجارهم تخلصا من الملاك [5] اما المستأجرون بمركز ملوى فانهم الى جانب عرض المشكلة يطلبون من الحكومة التدخل لتحديد الايجارات على اساس اثمان المحصولات فى مواجهة الملاك الذين لا يرحمون [6] . وعندما تقرر تدخل الحكومة للنظر فى مسالة الايجارات الخاصة بعام ٢٠ /١٩٢١ عن طريق لجنة شكلت لدراسة هذا الموضوع بوزارة الداخلية أرسل سكرتير اتحاد المستأجرين فى ١٠ مارس سنة ١٩٢١ يقترح احد الحلول الاتية للمشكلة القائمة . :

١ـ تقدير الايجار على اساس ثمانية امثال الضريبة .
٢ـ اتخاذ متوسط ايجار عشر سنوات تبدأ من سنة ١٩٠٧ أساسا لتقدير الايجار .
٣ـ اتخاذ ايجار سنة ١٩١٧ أساسا لتقدير ايجار السنوات من ١٩٢١ـ ١٩٢٢ .
٤ـ ان تدفع الايجارات عينا .
٥ـ اتخاذ ايجار سنة ١٩١٤ أساسا لتقدير الايجار مضافا اليه ٣٠٪
٦ـ تقدير ايجار سنة ١٩٢١ على أساس اثمان المحاصيل السائدة فى ذلك الوقت والغاء عقود سنتى ٢٢ ، ١٩٢٣ وفى النهاية يطلب الاتحاد ضرورة حسم هذه المسألة منعا لما هو واقع فعلا من ترك الفلاحين للارض [7] .

اما المستأجرون بمركز منفلوط فقد ارسلوا ثلاثة اقتراحات محددة فى ٢١ مارس سنة ١٩٢١ وهى :

« أولا : ان تؤخذ ايجارات سنة ١٩١٤ أساسا وهى اولى سنى الحرب ويضاف اليها ٥٠٪ ورغما من كونها مجحفة بنا وتبقى علينا ديونا باهظة ولكنها اخف خطرا من الان اذ أن الخراب شيء والخسارة المحدودة شيء آخر . ورضانا بهذه الصفقة هو فقط للوصول الى حل يرضى سادتنا الملاك .

ثانيا : ان تؤخذ ضريبة اموال الحكومة اساسا للايجار ايضا ويضاف سبعة امثالها وهذا الاقتراح يماثل سابقه .

ثالثا : ان يؤخذ متوسط ايجار سنة ١٩١٤ لغاية سنة ١٩١٩ اى مدة سنى الحرب . واوضح المستأجرون انه فى حالة رفض الملاك تطبيق الاقتراحات

السابقة على ايجارات سنتى ٢٢ ، ١٩٢٣ فلا مانع لديهم من تطبيقها على سنة ١٩٢١ وفسخ عقود سنتى ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ [٨] .

ورغم قرار الحكومة بالتدخل الا أن صرخات المستأجرين استمرت فى مواجهة استيلاء كبار الملاك على محاصيل ومواشى الفلاحين . ففى برقية ارسلها خمسة الاف من المستأجرين بمركز ابيار فى ٢١ مارس جاء فيها :

« ... ملاك الاطيان شرعوا فى توقيع الحجز على محصولات زراعتنا ومواشينا بسبب غلاء الايجار[٩] كما ارسل صغار الفلاحين بمركز ببا يهددون بترك الارض بسبب الايجارات بعد أن سبق لهم التظلم من الوضع القائم [١٠] .

ولم تكن الاراضى التى تؤجرها الدولة بعيدا عن هذه المشكلة او بمنأى عن الاستغلال ففى التماس مقدم من المستأجرين بتفتيش وادى الطميلات التى كانت تديره وزارة الاشغال اوضحوا فيه انهم يستأجرون هذه الاطيان ابا عن جد وأنهم لا حرفة لهم سوى الزراعة وامام اضطرارهم لدفع الايجار باعوا المحاصيل والمواشى « اجرينا بيع القطن ومعظم الذرة التى هى قوام حياتنا فمن كان منا يملك بقرة أو جاموسة او حماره جارى بيعها كل ذلك لوفاء وسداد سنة ١٩٢٠[١١] » .

وكنتيجة لما نشرته الصحف عن تشكيل لجان محلية فى كل مديرية للنظر فى مشكلة الايجارات القائمة تخوف اتحاد المستأجرين من بطء الاجراءات والوقت الذى يستغرقه تشكيل مثل هذه اللجان خاصة وان المشكلة القائمة لا تحتمل التأجيل جاء ذلك فى برقية ارسلها الاتحاد فى ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ يقترح فيها « اتخاذ متوسط ايجار أثنى عشرة سنة ابتداء من سنة ١٩٠٧ الى ١٩١٩ [١٢] » .

وفى ٣٠ مارس سنة ١٩٢١ قامت هيئة منتدبة من لجنة اتحاد المستأجرين بمقابلة وزير المالية اسماعيل صدقى فى وزارة عدلى يكن واتضح من خلالها لهذه اللجنة ان الحكومة مصممة على تشكيل لجان محلية لفض النزاع القائم بين الملاك والمستأجرين .

وخوفا من ان تجىء هذه اللجان ممثلة لكبار الملاك فقط اجتمع مجلس ادارة اتحاد المستأجرين وأرسل مذكرة شاملة تعبر عن وجهة نظر الاتحاد فى تشكيل هذه اللجان والحلول المقترحة لعملها وبعد مقدمة ضافية حللت فيها المذكرة الظروف التى حدثت فيها الازمة القائمة انتهت الى مقترحات محددة هى :

١ـ الغاء العقود الخاصة بسنتى ١٩٢٢ و ١٩٢٣ .

٢ـ تقدير ايجار سنتى ١٩٢٠ و ١٩٢١ على متوسط الايجار فى السنوات الخمس السابقة ويسرى ذلك على العقود التى حررت فى النصف الاول من

اكتوبر سنة ١٩١٩ وعلى اعتبار ان السنوات من ١٩١٥ ــ ١٩١٩ جمعت بين الانخفاض والارتفاع المعتدل فى الاسعار

٣ــ العقود التى حررت قبل النصف الأول من اكتوبر سنة ١٩١٩ عن سنتى ٢٠ ، ١٩٢١ فهذه تكون محل نظر هذه اللجان حسب ظروف كل عقد على حدة .

وطالبت المذكرة الى جانب هذا بتأجيل تحصيل القسط الشتوى الذى حان موعده وعلى اعتبار وجود تأمين لدى الملاك يوازى ايجار سنة فى الاحوال العادية وفى النهاية تصور المذكرة الحالة التى وصلت اليها أوضاع الفلاحين فتقول :

« تلك هى ملاحظات اللجنة واقتراحاتها نتشرف بعرضها لاعتاب عظمتكم وكلنا ثقة كاملة فى انكم ستحلونها الحل اللائق بها واللائق بالعدد الكبير من المشتغلين بالزراعة فى هذا البلد الزراعى الذين اخذ الضيق من صدورهم مأخذا قد يدفع بهم جميعا كما دفع بالفعل بعضهم الى ترك الارض للمالك من غير حرث ولا زرع وفى مثل الاضراب خسران كبير على البلاد وحالة حكومتها المالية وليست هذه السنة من السنوات التى يجوز فيها التهاون»[١٣] . وقد اعترض قطاع من المستأجرين على فكرة اللجان على اعتبار ان عملها قد يستغرق وقتا طويلا وعلى اعتبار انه ليس هناك ضمان للفلاحين فى تشكيلها وضح ذلك فى برقية ارسلها اتحاد المستأجرين بمركز بنى مزار جاء فيها « نلفت نظر الحكومة .. ان فكرة ايجاد لجان تضر بنا نحن المستأجرين لعدم وجود الضمانات الكافية واتخاذها وقتا طويلا والحالة تفتقر الى السرعة لأن الفلاحين الذين هم اليد العاملة فى الارض تركوا الارض والذين لم يتركوا الارض يهددوننا بتركها » وفى النهاية اقترحت البرقية احد حلين :

١ ــ اتخاذ متوسط الايجار فى السنوات من ١٩١٥ ــ ١٩١٩ ومن سنة ١٩١٠ ــ ١٩١٩ كاساس لتقدير ايجار سنة ١٩٢٢ .

٢ ــ الغاء عقود سنتى ١٩٢٢ ــ ١٩٢٣ .

«وذلك منعا من خراب كياننا وكيان ٩٠٪ من مجموع الامة » كما تقول البرقية[١٤] وفى البرقية التالية يحذر اتحاد المستاجرين من احتمال حدوث اضطرابات اجتماعية يقوم بها الفلاحون اذ لم تبادر الحكومة بحل الازمة وجاء بها : »

« بلغ انين المستاجرين عنان السماء واشتدت بهم الضائقة اشتدادا يخشى منه على الامن العام نفسه واطمئنان الحال اطمئنانا يستدعيه حرج الموقف السياسى من حل للمشكلة غير الاسراع باصدار القانون الحاسم المتفق مع مذكرات اللجنة وانا بكل أسف ترانا مضطرين الى القاء تبعة ما قد

يحدث على الوزارة نفسها[15] . وعلى أثر ما أشيع من ان الحكومة سوف تحل مشكلة الايجارات عن سنة ١٩٢١ على أساس دفع ٦٠٪ من قسط الشتوى لم يكن ذلك كافيا بالنسبة للمستاجرين على اعتبار أن الايجارات عن هذا العام كانت مرتفعة وطلب الاتحاد الغاء عقود سنتى ١٩٢٢ و ١٩٢٣[16] .

وخلال هذه الازمة واصل الملاك ضغطهم على المستاجرين من ذلك ما حدث فى تفتيش شرشيمة بالشرقية المملوك « للخواجه » عزيز السمسار بالقاهرة ومحمد افندى الاعسر اللذان حالا دون جمع الفلاحين لمحصولاتهم[17] .

ويبدو أن الموقف فى الصعيد كان أكثر تأزما حيث واجه المستأجرون بمركز البلينا اجراءات تعسفية من قبل كبار الملاك الذين قاموا بالحجز على محصولات الفلاحين وأقواتهم وأرسل هؤلاء المستأجرون يطلبون تدخل الحكومة حتى لا يتم تجريدهم من املاكهم بواسطة المحاكم الاهلية[18] .

وقد أسفر تدخل الحكومة على صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢١ لاعادة النظر فى ايجارات الاراضى الزراعية المتفق عليها فى سنتى ١٩٢١/٢٠ وذلك بتشكيل لجنة فى كل مديرية تتألف من أحد القضاه رئيسا ومن اثنين من الاعيان احدهما يمثل الملاك والاخر يمثل المستأجرين . وكان هذا القرار موضع اعتراض المستأجرين من ثلاث جوانب :

١ ـ ان اللجان يحتاج عملها الى وقت طويل والمشكلة الراهنة لا تحتاج الى تأجيل

٢ ـ ان هذه اللجان تمثل الملاك أكثر مما تمثل المستأجرين .

٣ ـ ان القانون نص على ايجارات ٢٠ و ١٩٢١ متجاهلا عقود الايجار التى وقعت قبل هذا التاريخ والمعروف ان السنة الزراعية تبدو فى شهر توت والذى يقع فى سبتمبر واكتوبر من كل عام .

وقد اعترض المستأجرون الذين لم يتناولهم القانون على ذلك ومن بينهم المستأجرون بمركز ارمنت الذين ارسلوا التماسا بذلك فى ١٤ مايو ١٩٢١ جاء فيه : « ان المرسوم السلطاني لا يشملنا لان عقود الايجار ابرمت فى نوفمبر سنة ١٩١٩ والمادة الرابعة تحدد النظر فى العقود الرسمية فى سنة ١٩٢٠ الزراعية باعتبار السنة أولها شهر توت وذلك واضح جليا من نفس تأجيرات أطيان الحكومة التى تبتدى من أغسطس وتنتهى فى يوليو من كل سنة ولا يوجد مطلقا مواعيد لتأجير أطيان ابتداها شهر يناير الافرنكى لهذا يكون تحرير عقودنا ضمن سنة ١٩٢٠ الزراعية ونكون نحن أول من يستحقون عطف مولانا السلطان وحكومتنا الساهرة ومن الظلم عدم النظر فى مصيبتنا ....

ومن الصعب علينا كمستأجرين احتمال خسارة تقرب مـن ٦٦ الف جنيه فوق اتعابنا ومالك واحد يمتص دمائنا ويستعبدنا وهذا البيان لا ينكره المالك ولا يمكن انكاره .

ولسنا نحن أول من يستحقون عطف مولانا السـلطان وحـكوماتنا لأننا أصبحنا فى حالة خراب ودمار وفوق تلك قسـوة المالك الفـائقة الحـد الذى حسب للخسارة فـوايد المائة ٧,٥ ورهـن كل ممتلكاتنا حتـى بيوتنا التـي نسكنها نحن وأولادنا وحبس كل ارزاقنا ومحصولاتنا الشتوية»[19] . ولما كان الوضع يهدد بأوخم العواقب فقد تدخلت الحكومة فى السنة التـالية لاصـدار قانون آخر لتخفيض الاراضى الزراعية عن سـنتي ١٩٢٢/٢١ بـواسطة تلك اللجان . وقد استمر تدخل الحكومة المحدود هـذا كلمـا دعت الضرورة الي ذلك .

ففي سنة ١٩٣٠ اصـدرت الحـكومة قـانونا فى ديسـمبر بمنح مهلة للمستأجرين وانه لا يجوز مطالبة الذين دفعوا ٤/٥ ايجار سنة ١٩٣٠/٢٩ قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١ بـالخمس البـاقى ولا بـالمتاخرات عن السـنتين الزراعيتين السابقتين بمقتضى العقد كما تقـرر تخفيض ٢٠٪ مـن ايجـار ١٩٣٠/٢٩ لمن دفع ٨٠٪ من الايجار وتخفيض ٣٠٪ لمن سدد ٧٠٪ من ايجار سنة ١٩٣١/٣٠ الزراعية[20] ومن الواضح أن ـ تدخل الحـكومة فى مشـكلة الايجارات لم يكن حاسما . وقد رأينا كيف تخوف المسـتأجرون مـن هـذه اللجان وجدوى فاعليتها وهو تخوف كان له ما يبرره . فقد ترك حـل هـذه المشكلة بايدى كبار الملاك بالاضافة الى ان قرارات هـذه اللجـان لم تـكن ملزمة فهى لجان استشارية أكثر منها تقريرية .

ويصور الاب عيروط حالة اثنين من هؤلاء المستأجرين من سـنة ١٩٣٦ الاول فلاح من ميت غمر يسـتأجر فـدانين بعشرين جنيهـا عن السـنة الزراعية . ويزرع احدهما قطنا فينتج اربعة قناطير يبيعهـا بسـعر ثـلاثة جنيهات ونصف تقريبا يدفع ثمنها للمالك أى أن ١٤ جنيها تذهب من الايجار والفدان الأخر يزرع نصفة برسيما لاستهلاك الماشية والنصف الأخر قمـح وينتج اردبين ونصف ثمنها ستة جنيهات تقريبا يحصل منهـا المؤجـر على اربعة جنيهات كقسط ثانى من الايجار . ثم يزرع المسـتأجر الفـدانين ذرة بعد ذلك ولكن قبل الغلة عليه أن يسدد الباقى للمـالك وهـو جنيهـان حتـى يستطيع بعدها الفلاح التصرف فى محصول الذرة . الذى يسـتخدمة كقـوت اساسى . وهو كل ما يحصل عليه . اذا سار كل شيء على ما يرام . امـا اذا تلف المحصول أو بيع بسعر منخفض . وفى هذه الحالة يحـل الدمـار بهـذا الفلاح حيث يرغم على الدفع بوسائل قاسية[21] . والثانى مستأجر ، من هذا النوع ، توقع الحجز على جاموستة ويروى مـأساته فيقـول «اسـتأجرت

فدانين كل منهما باثنى عشر جنيها وانفقت على واحد خمسة جنيهات ... ولا أقول شيئا عن شغلى وشغل اولادي ولا عن مساعدة حيواناتى طول السنة واليك النتيجة : انتج فدان ٤ قناطير من القطن بيعت باثنى عشر جنيها ، والاخر خمسة ارادب من القمح وسبعة من الذرة بيعت بثلاثة عشر جنيها . وقد انفقت من هذا الانتاج البالغ خمسة وعشرون جنيها عشرة جنيهات فكيف ادفع الايجار وهو ٢٤ جنيها واذا فلم يكن هناك بد من بيع الجاموسة – ولكن مادمت خاسرا فلماذا تستمر على اخذ الأرض بالايجار

– لأن الزراعة هى المهنة التى ورثتها عن ابائى ولأنى لا اعرف عمل اخر

– ولكن لماذا تستأجر الأرض بهذه القيمة المرتفعة .

– لأن الملاك قد اتفقوا معا على تثبيتها عند هذا المستوى ولأن الفلاحون لا يعرفون كيف يخفضونها ثم يعلق الفلاح بعد ذلك على الموقف بقوله مادام انه تواخذ منا كل شىء فسنسرق»[٢٢] .

هكذا وصلت حالة الفلاحين المستأجرين الى حد المأساة .

وقد ظلت مشكلة الايجارات قائمة . حتى سنة ١٩٥٢ وتمثل احد المشكلات التى كان من الممكن أن يدور حولها صراع اجتماعى واسع النطاق بين الفلاحين وكبار الملاك فى الريف المصرى . فقد ارتفعت ايجارات الاراضى الزراعية بنسبة ٤٧٢٪ خلال الفترة من ١٩٣٩/٣٨ الى سنة ١٩٥١/٥٠ . ومع ارتفاع الايجارات اتسع قطاع الأراضى المستغل بهذه الطريقة فارتفعت نسبة الأراضى المؤجرة من ١,٧٣٪ من المساحة الزراعية سنة ١٩٣٩ الى ٦٠,٧٪ سنة ١٩٤٩ ثم الى ٧٥٪ من هذه المساحة سنة ١٩٥٢ .

بعد ان اصبح الدخل من الايجار يفوق كثيرا الدخل من الزراعة والزراعة على الذمة وتشير الاحصاءات الى ان متوسط دخل الفدان من الزراعة كان سنة ٤٨/٤٧ لا يزيد عن ١٧,٥ جنيها بينما كان ايجار الفدان يبلغ ٤٠ جنيها .

وفى سنة ١٩٤٨ قدرت لجان الضرائب متوسط قيمة انتاج الفدان بحوالى ١٨,٥ – جنيها بينما كانت وزارة الاوقاف تؤجر أراضيها فى الوجه البحرى بمتوسط يصل الى ٣٠ جنيها لكبار المزارعين وبمتوسط ٣٨,٥ جنيها لصغار الفلاحين .

كما اكدت الأبحاث التى أجرتها مصلحة الفلاح فى الدوائر الزراعية والتفاتيش ان ايراد الزراعة على الذمة يقل بنسبة الثلث عن الاراضى المؤجرة .

وقد أدى هذا الوضع الى التوسع فى هذا النوع من الاستغلال الزراعى وامتد حتى الى الملاك المقيمين فى القرى .

وترتب على ذلك ارتفاع اسعار الاراضى الزراعية ارتفاعا فاحشا كنتيجة

للتنافس على اقتنائها كما أدى الى دخول اعداد متزايدة من عناصر لاتعمل فى الزراعة مـــن المقيمين فى المدن الى دائرة ملكية الاراضى الزراعية واستغلالها استغلال غيابيا عن طـريق الايجـار فـاتسعت قـاعدة الملاك المتغيبين . واتسعت معها طبقة الوسطاء الذين يتعامل عن طريقهم الملاك مع الفلاحين .

وأصبحت هذه الشريحة من الوسطاء تحصل على جزء من فائض العمـل الزراعى دون أن يقوموا بجهد فى العمليات الانتاجية . وضـاعف مـن هـذه المشكلة انها كانت مقرونة بانواع أخرى من الاستغلال منها اضافة نفقـات تطهير الترع والمصارف على الفلاحين وشراء محصول القطن منهـم مقـدما والمتاجرة فى التقاوى والاسـمدة وتـاجير الالات وبيع مياه الرى فى أوقـات التحاريق فى مناطق رى الحياض بـالوجه القبلى حيث كانت وابـورات الرى حكرا على كبار الملاك هذا الى جانب التسليف بفائدة[٢٣] .

وهكذا كان هذا القطاع عرضة لالوان متعددة من الاستغلال فلا عجب ان تاتى انتفاضات الفلاحين ضد كبار الملاك من هذا القطاع بالذات .

الريف المصرى فى ثورة ١٩١٩ :

راينا كيف وصل التناقض فى تـوزيع الملكية مـرحلة يصـعب السـكوت عليها . وكيف كانت الحكومة غير جـادة فى دعم الملكيات الصـغيرة . وكيف مارس كبار الملاك الاستغلال على جبهة عريضة .

وكيف فشلت محاولات الاصلاح الزراعى رغم تواضعها نتيجة لسـيطرة كبار الملاك على جهاز الدولة ومؤسساتها .

وعلى ذلك فقد أصبح لامفر من انتفاض الفلاحين ضـد هـذه الاوضـاع الجائرة . والحقيقة أن عوامل القلق الاجتماعى كانت قـائمة بين الفـلاحين منذ أوائل القرن العشرين وهو الوضع الذى الحـت اليه تقـارير المعتمـدين البريطانيين .

وقد أضافت الحرب الاولى تراكمات جديدة فى الموقـف أدت الى سـخط الفلاحين بما فرضته الحرب من أعباء اقتصـادية ومـا مـارسته السـلطه العسكرية الانجليزية من قهر واذلال عانى منه القـطاع الزراعى بـاكمله . واتخذ شكل جمع المحاصيل والدواب والعلف .

غير أن ابرز المعاناة كانت نتيجة لتجنيد الفلاحين للعمل لحساب السلطة العسكرية الانجليزية أثناء الحرب فى فرقة العمال المصريين خدمة للمجهـود الحربى البريطانى .

ولازال الفولكلور المصرى يحفظ ضمن ما يحفظ تلك الموال الحزين الذى يبدأ بالمطلع الشهير « بلدى يابلدى والسـلطة أخـذت ولدى .. ياعزيز عينى وانا بدى أروح بلدى » والذى تردد صداه فى جنبات الوادى خـلال سـنوات

الحرب الاولى تعبيرا عن الظلم الذى لقيه الفلاحون من السلطة العسكرية الانجليزيه فى تلك الفترة . والذى كان العامل الرئيسى وراء مشاركة الفلاحين فى ثورة سنة ١٩١٩ والتى أعطت الثورة طابعها العنيف فى احداث مارس المعروفة [٢٤] .

وهناك مجموعة حقائق يجب ذكرها قبل تناول موضوع الفلاحين فى السلطة :

١ ـ ان مشاركة الفلاحين المصريين ضمن فيالق العمل لخدمة المجهود الحربى البريطانى لم تكن تطوعا كما يحلو للمصادر البريطانية ان تشير اليها فقد توفرت فى هذا العمل كل أنواع القهر والأجبار وحتى فى الفترة الاولى التى تشير المصادر البريطانية الى ان العلاقة فيها كانت قائمة على قبول التطوع من جانب الفلاحين المصريين فان الوثائق البريطانية نفسها تدحض هذا الرأى ففى شهادة لاحد الضباط البريطانيين المسئولين عن الامداد والتموين فى الجيش البريطانى فى مصر امام لجنه من كبار الموظفين البريطانيين تشكلت لبحث هذا الموضوع فى عام ١٩١٧ يذكر أنه من بين ٢٠٠ من هؤلاء المتطوعين امكن التعاقد معهم فى بنى سويف وصل عامل واحد الى القاهرة وهرب الباقون فى الطريق .

ثانياً : ان سياسة تدخل الادارة المصرية للقبض على الفلاحين وتصديرهم للعمل فى فيالق العمال لم تكن بدورها تطوعا من رجال الادارة المصرية من المأمورين والعمد كما يحلو لبعض الكتاب الانجليز تصويرها بقدر ما كانت سياسة مرسومة تسجلها الوثائق البريطانية السرية .

ثالثا : ان فكره التطوع التى حاولت الوثائق البريطانية أن تروج لها نابعة من محاولة السلطات البريطانية التوفيق بين ما أعلنته على لسان قائد قواتها فى مصر فى ٧ نوفمبر ١٩١٤ من أنها « لن تطلب من الشعب المصرى اية مساعدة فى الحرب الدائرة » وبين ما مارسته فعلا فى مصر أثناء الحرب وابرزها تجنيد الفلاحين للعمل فى خدمة المجهود الحربى البريطانى .

وتشير الوثائق البريطانيه الى أن عدد العمال المصريين الذين كانوا يعملون لدى الجيش البريطانى فى اخر مارس ١٩١٦ قد بلغ ١٩٥٣٧ عاملا ولم يمض عام (مايو ١٩١٧) حتى تصاعد عددهم الى ٩٨٢٠٠ عامل ومع اتساع ميادين القتال تعددت اماكن عملهم وبلغ عدد العاملين منهم خارج مصر ـ العراق وفرنسا وسالونيك ومدروس ـ ٢٤٧٠٠ عامل منهم ١٣ الفا فى فرنسا وحدها ويذكر احد التقارير البريطانيه ان فيالق العمال المصريين كانت تضم اعدادا غير قليله من كبار السن ومن الصبيان ومع تطور الحرب زادت المطالب البريطانيه على العمال المصريين حتى بلغ عدد الذين ادخلوا خدمه الجيش البريطانى فى الفتره من ١٧ مارس ١٩١٧ حتى ٣٠ يونيو

١٩١٨ م ٣٢٧١٩٩ عاملا وخلال هذه الفتره استخدمت السلطات البريطانيه فى مصر صراحه أسلوب التجنيد الاجبارى مستخدمه فى ذلك تعبيرا غامضا هو الضغط الادارى لتحقيق هذا الهدف وقد تطلب هذا النظام اعداد قوائم بالقادرين على العمل من الفلاحين ممن تتراوح اعمارهم بين ١٨ و ٤٥ سنه على اساس قوائم الفلاحين العاملين سنويا فى تقويه الجسور وقد صاحب هذا النظام مظالم واسعه النطاق ذلك أن بعض العمد قد أستغلوا الصلاحيات الواسعه التى منحت لهم لتقديم الفلاحين الى رجال الادارة لاحراز مكاسب شخصية أو للتشفى من خصومهم الشخصيين هذا بالاضافة الى المعاملة السيئة التى لقيها الفلاحون من رجال البوليس فى هجماتهم الدوريه على القرى[٢٥] . وتعترف الوثائق البريطانية بانه كان لابد من اللجوء الى اشكال مختلفة من القسر والالزام .

وقد لعبت بعض العناصر من رجال الادارة المصريين دورا بارزا فى هذه العمليات لحساب السلطات البريطانيه وارهاب الفلاحين من أمثال ابراهيم باشا حليم الذى كان مديرا لجرجا خلال ١٩١٦ والنصف الاول من ١٩١٧ ومحمد حمدى بك وكيل مديريه جرجا فى ذلك الوقت وحسن رياض برهان مأمور سوهاج واحمد الصواف مأمور مركز جرجا ومحمد بك خلوصى مأمور طهطا والسيد افندى محمد مأمور ابو تيج ويعترف « هكس جواى » الذى كان مسئولا عن أنشاء فرقة العمال المصرية انه لولا مساعدة رجال من امثال ابراهيم باشا حليم هذا لما كان لهذه الفرقة أثر . ولا عجب فقد كانت هذه العناصر هدف جماهير الثائرين فى ثورة ١٩١٩[٢٦] .

وكان رجال الحكومه يدخلون القريه وينتظرون رجوع الفلاحين الى منازلهم فى الغروب فيحدقون بهم وينتقون خيرهم للخدمة فاذا رفض احدهم هذا التطوع الاجبارى جلد حتى الاقرار بالقبول وعلى هذا النحو ساقوا أطفالا من سن ١٤ سنة وشيوخا من سن السبعين وكان هؤلاء يعملون فى ظروف قاسيه مما جعلهم فريسة للامراض الوبائية . وضاعف من تأثير هذه الامراض الجوع والبرد والحقيقة ان المتاعب التى تعرضت لها فيالق العمال فى ميادين القتال المختلفة يصعب وصفها خاصة فى غاليبولى وفلسطين . وفى شهادة للجنرال كامبل فى مايو سنه ١٩١٨ يذكر ان ثلاثة الاف من بين ٢١ الف عامل فى هذه الفيالق تحت قيادته يرقدون فى المستشفيات . كما ذكر البريجادير جنرال سيرملكولى ان فرق النقل بالجمال قد تكبدت خسائر كبيرة فى تلال اليهودية فى فلسطين بالاضافة الى المتاعب الصحية التى عانى منها الفلاحون المصريون فى منطقة وادى الأردن وبينما تشير الوثائق البريطانية الى ان عدد الفلاحين الذين تم جمعهم ضمن فرقة العمال المصريين بلغ ٥٠٠ الف عامل فان بعض المصادر المصرية تقدر عددهم باكثر

من مليون عامل[٢٧] ومن البداية كانت السلطات البريطانية تتوقع احتمال الثورة من الفلاحين .

فقد قامت وزارة الداخلية فيما بين عامي ١٩١٥ ، ١٩١٦ بجمع مالا يقل عن عشرة الاف قطعة سلاح وتشير الوثائق البريطانية الى أن الفلاحين كانوا أسبق الفئات فى التمرد على الاوضاع التى فرضتها انجلترا خلال الحرب الاولى وخاصة فى مواجهة عمليات جمع الفلاحين لفرقة العمل المصرية . ففى خطاب المندوب السامى الى وزارة الخارجية البريطانيه فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٨ أشارات واضحة الى نشوب عدة حوادث فى المديريات خلال شهر مايو من نفس العام راح ضحيتها العديد من الارواح كنتيجة لمقاومة الفلاحين لاوامر السلطات المحلية[٢٨] . وهى حقيقة تؤكدها سجلات عمد ومشايخ القرى فقد حكم على سيد احمد احمد الزميتى شيخ عزبة عبد الحق بمركز فاقوس بغرامة لتعرضة للقوة التى توجهت لاخذ نفر للسلطة . كما حوكم شيخ عزبة سالم لاهماله فى تقديم الانفار المطلوبة لحملة الجمال بالصالحية . كما امتنع شيخ ثالث عن تقديم الانفار المطلوبة للسلطة العسكرية وصدر الحكم بتغريمه . وتسجل هذه السجلات العديد من حالات مقاومة السلطة . وعدم التعاون معها فى جمع الانفار المطلوبين للسلطة العسكرية[٢٩] . غير ان هذه المقاومة لم تتحول الى اضطرابات واسعة النطاق الا أنها كانت مقدمة لمشاركة الفلاحين الواسعة فى ثورة ١٩١٩ وهى المشاركة التى اعطت الثورة طابعها العنيف فلم تكد الثورة تبدأ فى القاهرة حتى كان الريف يموج بحركة تورية عنيفة إستهدفت وسائل المواصلات ومراكز البوليس ومخازن الحبوب وغيرها ففى ١٤ مارس سنه ١٩١٩ هاجم الفلاحون فى المنوفية مركز منوف حيث كان عدد من الفلاحين الذين جمعتهم السلطات فى فرقة العمال المصرية لايزال موجودا بالمركز واطلقت الجماهير سراحهم ثم احرقت المركز . وفى اليوم التالى حدثت هجمات منظمة على وسائل المواصلات فى معظم المناطق ولم يحل منتصف النهار حتى كانت جميع خطوط البرق فى شمال القاهرة قد قطعت باستثناء الخط العسكرى الموصل للأسكندرية ففى قليوب انتزعت جموع الفلاحين الثائرة قضبان السكة الحديد وقطعت بذلك خط الاتصال الرئيسي بين القاهرة والأسكندرية وبور سعيد وهاجمت محطة قليوب وقطارات الركاب واتلفوا اسلاك البرق وخربوا الطريق الزراعى بعد أن احدثوا به حفرا عميقة لاعاقة سير السيارات وحدثت اصابات عديدة نتيجة للاشتباكات بين الثائرين والقوات الانجليزية وقتل جندى بريطانى . وقد تعرضت القطارات فى الدلتا لهجمات متعددة واحرق العديد من خطوط السكك الحديدية الضيقة . وتشير التقارير البريطانية الى ان الأضرار الشديدة التى لحقت بوسائل المواصلات

والهجمات المركزة على الأوربيين خلال يوم ١٥ مارس كانت نتيجة لمشاركة الفلاحين فى الثورة . فالثورة التى بدأت فى شكل مظاهرات فى المدن اخذت تنهج نهجا شديد العنف وأصبحت حياة الأوربيين وممتلكاتهم فى المديريات خاصة فى الصعيد مهددة بالخطر واستمرت عمليات تدمير وسائل المواصلات طوال ١٦ مارس فاتلف خط السكة الحديد فى بشتيل وتوقف الخط البديل الى الاسكندرية عبر ايتاى البارود كما قطع الخط البديل بين القاهرة والقناة عبر بلبيس عند شبين القناطر وفى صباح ١٦ مارس لم تكن هناك اية وسيلة من وسائل الأتصال بين القاهرة والمديريات سواء عن طريق التلغراف أو التليفون أو السكة الحديد بعد أن احرق عدد كبير من محطات السكة الحديد على خطوط الضواحى وانتزعت قضبانها[٣٠] .

وفى منيا القمح هاجم الفلاحون مقر المركز واطلقوا سراح المسجونين ثم هاجموا محطة السكة الحديد واشتبكوا مع القوات البريطانية تساعدها الطائرات فقتل ثلاثون واصيب ١٩ بجراح .

وفى اليومين التاليين ازدادت الحالة سوءا حيث كانت مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية فى حالة ثورة عامة وشهدت مراكزها احداثا عنيفة حيث احرقت محطات السكك الحديدية كما اتلفت معظم الطرق الزراعية واحرق مركز رشيد بعد أن هاجمته الجماهير بالطوب والحجارة وخربت محطة السكة الحديد واتلفت خطوط البرق كما أن زفتى كانت تحت سيطرة الجموع الثائرة تماما حيث تألفت لجنة للثورة اعلنت الاستقلال وأتخذت لها علما وطنيا . وفى بلدة العمدان غربية اشتبك الفلاحون مع الجنود البريطانيين الذين هاجموا القرية وتبادلوا معهم اطلاق النار وقبض على الشيخ يوسف عاشور عمدة العمدان وحوكم بتهمة التحريض على العصيان . وكانت ايتاى البارود محاصرة وسقط المركز فى أيدى الجموع الثائرة . وفى نفس اليوم (١٧ مارس) ضربت الجماهير الثائرة ابراهيم باشا حليم مدير البحيرة المتعاون مع السلطات الانجليزية حتى أشرف على الموت أثناء تصديه للثائرين فى دمنهور . كما حاول الثائرون احراق منزله . وأنتهت المظاهرات فى الزقازيق بتدمير حوانيت اليونانيين .

وهكذا كان الجزء الأكبر من الدلتا يوم ١٧ مارس فى حالة ثورة عامة وانزلت بالمواصلات خسائر جسيمة واستولى الفلاحون على كميات كبيرة من الفحم الخاص بالقوات البريطانية . وفى يوم ٢١ مارس حدث هجوم كبير على كفر الشيخ من قبل حشد قدر عدد أفراده بستة آلاف شخص هاجموا المركز واستولوا على ٢٠٠ بندقية و ٦٠٠٠ طلقة ذخيرة من بنادق البوليس[٣١] .

وفى الوجه القبلى كانت الثورة بالغة العنف ففى ١٥ مارس هاجمت جموع الفلاحين محطة بولاق الدكرور وقطعت أسلاك التلغراف كما دمرت الجماهير الثائرة محطات السكة الحديد فى البدرشين والحوامدية كما عطلت كوبرى قشيشة بين الواسطى وبنى سويف .

وفى الواسطى هاجم عدد كبير من الفلاحين والبدو تقدره الوثائق البريطانية بسبعة آلاف مركز الواسطى واستولوا على اسلحة البوليس وزحفوا على محطة السكة الحديد وراحوا ينتزعون قضبان السكة الحديد بين الواسطى والرقة الغربية عبر مسافة تصل الى حوالى عشرة كيلو مترات . كما هاجمت جماهير الفلاحين القطار السريع القادم من القاهرة وحطمت نوافذه واضطر القطار الى العودة الى القاهرة . كما تعرض قطار الصباح القادم من الفيوم للهجوم فى مجطة الواسطى ونجا من فيه من الركاب الأوربيين وبينهم مفتش بوزارة الداخلية باعجوبة . وفى نفس اليوم قتل المستر ارثر سميث من كبار الموظفين البريطانيين بمصلحة السكة الحديد عند وصوله بالقطار الى الواسطى فى عربة خاصة . وفى الفيوم شارك البدو الفلاحين فى الهجوم على القوات البريطانية وهاجموا محطات السكة الحديد ببنى سويف .

وكانت أكثر حوادث الثورة عنفا فى مديرية اسيوط حيث هاجم الثوار يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ القطار القادم من الأقصر الى القاهرة وقد وقع الهجوم على القطار فى ديروط ثم دير مواس وكان به بعض الضباط والجنود البريطانيين فقتلهم الثوار وكان من بين القتلى القائمقام بوب بك مفتش السجون بالوجه القبلى . وقد أهتمت السلطات بهذه الواقعة وانزلت بالفلاحين عقابا هائلا فى هذه المناطق بعد أن القت القبض على مئات منهم[٣٢] .

وفى النصف الثانى من شهر مارس تفاقمت الحالة فى مديرية أسيوط وسارت النجدات العسكرية من القاهرة الى أسيوط فى النيل عن طريق البواخر ولقيت هذه النجدات مقاومة عنيفة فى المنطقة بين ديروط وأسيوط من جماعات الثوار المتمركزة على ضفة النيل .

فقد هوجمت هذه النجدات ثلاث مرات الأولى تجاه بلدة شلش بمركز ديروط وكان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق والعصى وحاولوا الاستيلاء على الباخرة ولكن تمكنت القوة الموجودة على ظهر الباخرة من صد الهجوم بعد أن حصدت المدافع الرشاشة عددا كبيرا من المهاجمين .

ووقع الهجوم الثانى جنوب قرية شلش ولم يستطع الثوار الاستيلاء على الباخرة لكنهم تمكنوا من اصابة الليفتانت كولونيل هيزل الذى قتل برصاص أحد الرماة من الشاطىء وكان مفتشا بالداخلية وشغل أثناء الحرب منصب

مفتش فرقة العمال المصرية كما أصيب ضابط آخر من ضباط هـذه القـوة ووقع الهجوم الثالث جنوب محطة « نزالي جنوب » وكان الموقع الذى اتخذه الثوار مناسبا للهجوم غير أن المدافع الرشاشة تكفلت بصد الهجوم وتعتـرف الوثائق البريطانية أن قوات الجنرال هدلستون المتجهه الى أسيوط قد لقيت مقاومة من جماعات الثـوار على ضـفة النيل فى المناطـق المجـــاورة لملوى ومنفلوط وديروط[٤٣] .

وقد ووجهت مشاركة الفلاحين فى الثورة بعنف بالغ مـن قبـل سـلطات الاحتلال . ففى ١٧ مارس أصدرت السلطات البـريطانية بـلاغا حملت فيه القرى نفقات اصلاح الخطوط التى تتلف بـالقرب منهـا والتعـويضات عن احراق المحطات الواقعة بجوارها قـالت فيه « إن القـرى الواقعـة بقـرب الخطوط الحديدية التى يحدث بها تلف تكون مسئولة عن جميع التـرميمات وكذلك عن التعويضات فى حالة احراق المحطات أو حدوث نهب أو سلب » .

ولما اتسعت حركة قطع السكك الحديدية وتدمير المحطات أصدرت القيادة العامة فى ٢٠ مارس أنذار جاء فيه « كل حادث جديد مـن حـوادث تـدمير السكة الحديد أو المهمات الحديدية يعاقب عليه بأحراق القرية التى هى أقرب من غيرها الى مكان التدمير » . كما أصدرت السـلطات البـريطانية أمـرا بحظر التجول بين القرى بين غروب الشمس وشروقها . ووجهت الحمـلات الى المديريات لقمع الثورة فسيرت القيادة البـريطانية فصـائل متنقلة مـن الجند فى الوجه البحرى وانشأت خطوطا منتظمة من الدوريات كانت تـطوف بالبلاد بين السكك الحديدية والطرق الزراعية وانفـذت البـواخر النيلية الى الوجه القبلى محملة بالمدافع والذخائر لقمع الثورة فى الوجه القبلى وسـيرت القطارات المسلحة فى مختلف الجهات وانشـأت دوريات مـائية على سـفن مسلحة فى النيل والترع واستخدمت الطائرات الحربية لحـراسة القـطارات المسلحة فكانت ترافقها فى سيرها وتـطلق النار على كل حشـد مـن الناس تشتبه فى نياته .

وكانت مديرية الجيزة مسرحا لكثير من الفظائع ففـى ١٥ مـارس فتـح الجنود البريطانيون النار على أهالى ناحية كفر الشوام بمركز أمبابة الذين كانوا مجتمعين فى عرس لهم فقتل منهم ستة أشخاص وفى ١٨ مارس حلقت الطائرات البريطانية فوق قـريتي المتـانية والحملة بمـركز العياط وألقـت قنابلها على البلدتين فأصيب بعض الأهالى فى القريتين .

وفى ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الانجليز بقرية بشتيل وأخذوا يضربون الفلاحين بالسياط بعد أن أقتحموا بعض المنازل . وفى الصباح البـاكر يوم ٢٥ مارس أقتحم الجنود البريطانيون قريتى العزيزية والبدرشين واحـاطوا بهما ثم أشعلوا فيهما النار بعد أن نهبوا منازل العمد والمشايخ وعند خروج

السكان من منازلهم مذعورين كان الجنود يفتشونهم ويسلبونهم ما يملكون ثم أعتدوا على أعراض النساء وكان كل من يحاول أطفاء الحريق من الفلاحين يطلق الجنود عليه النار . وفى ٣٠ مارس أقتحم الجنود قرية نزلة الشنويك وسلبوا منها ما وصلت اليه أيديهم واعتدوا على أعراض النساء وأمام مقاومة الأهالى أخذوا يطلقون النار جزافا فقتل من الفلاحين ٢١ وجرح ١٢ وأشعل الجنود الانجليز النار فى منازل القرية فدمرت ١٤٠ منزلا من مجموع منازل القرية التى لا تزيد عن ٢١٠ منازل وقبضوا على شيخ القرية وأخيه وأبنه وأحد الفلاحين ودفنوهم حتى أنصافهم فى الأرض ثم أطلقوا عليهم النار وحتى اليوم الثالث لهذا الحادث كان الفلاحون يجدون جثث قتلاهم خلال مزارع القمح أو طافية على مياه الترع . وتكررت هذه الوقائع فى مناطق أخرى فقد أشعل الجنود النار فى قرية الشبانات بمركز الزقازيق وحدث نفس الشىء يوم ١٣ أبريل فى ثلاث قرى أخرى فى مركز إيتاى البارود[٢٤] .

أن رد الفعل العنيف من قبل السلطات الانجليزية فى سحق حركة الفلاحين كان يخفى وراءه خوف السلطات الانجليزية من احتمال تحول ثورة الفلاحين الى ثورة اجتماعية بعد أن فقدت السلطة المركزية سيطرتها على البلاد وهو خوف شاركت فيه البورجوازية وكبار الملاك وقيادة الوفد ويشير شبتهام فى تقريره فى ١٦ مارس ١٩١٩ الى « أن الفلاحين قد أستثيروا لقطع المواصلات وأنهم يهددون بمهاجمة الممتلكات الخاصة وقد دفع الخوف من هذا التهديد المهذبين المصريين الى محاولة الوصول الى نوع من التفاهم مع المتطرفين ليخففوا من تطرفهم ولاجبارهم على تشكيل الوزارة » .

وفى نفس التقرير يقول « وقد أبلغنى جعفر باشا وكيل وزارة الداخلية الذى اجتمع اليوم مع بعض الزعماء المتطرفين أن هؤلاء الزعماء أنفسهم يخشون من الروح التى أستثيرت » ومن الواضح أن قيادة الثورة أيضا أخذتها الرهبة والدهشة من عنف ثورة الفلاحين وبدأت ترتعد خوفا من أن تتحول الثورة السياسية ضد الاحتلال الى ثورة اجتماعية تجتاح كبار الملاك والحقيقة أن احتمال تحول حركة الفلاحين فى الثورة الى ثورة اجتماعية تستهدف أراضى كبار الملاك كان أمرا ممكنا . فتشير الوثائق البريطانية الى أن الفلاحين فى بعض المديريات قد ثاروا ضد ملاك الأراضى ونهبوا المزارع الكبيرة كما هاجم الفلاحون القادمون من كفر الشيخ مقر الدومين فى سخا واحرقوا مبنى الاستراحة ومكتب البريد ومحطة السكة الحديد الضيقة وأنزلوا خسائر كبيرة بالمحصولات بعد أن أعتقد الفلاحون أنهم سوف يحصلون على قطع من الأرض مع أعفائهم من متأخرات الضرائب[٢٥] .

وفى بنى مزار قام الفلاحون بالهجوم على مزرعة يوسف بك ثـابت كمـا تزعم بعض صغار الأعيان حوادث العنف كما حدث فى مراكز دمنهـور وبنى مزار وأطسا[٣٦] . وهو وضـع أزعج كثيرا كبـار الملاك ويفسر ظـاهرة قيام المجالس المحلية فى الأقاليم خلال الثورة للحفاظ على أوضاع الملكية القـائمة بعد أن أفلت زمام الموقف من حكومة القاهرة[٣٧] .

كما يفسر ظاهرة الاعتدال والتهدئة التى أتخذها كبـار الملاك فى الثـورة التى أصبحت تحكم تصرفاتهم فى الفترة التالية . ويفسر ظاهرة لجان تهدئة الخواطر التى تشكلت فى الأقاليم من الأعيان وكبار الملاك فى محاولة لتطويق حركة الجماهير . ففى المنيا تصدى حسن بك عبد الرازق رئيس لجنة تهدئة الخواطر بالمنيا لمظاهرة كانت تهتف بسقوط مأمور مـركز بنى مـزار لعـدم اخبارهم بنبأ قطار سكة حـديد يوم ١٩ مـارس سـنة ١٩١٩ يحمـل بعض الانجليز ليقتلوهم ونصحهم بالتزام السكينة . كما أن حركة عربان الجوازى لمهاجمة القوة البريطانية الموجودة بالمنيا ووجهـت بـالتبويخ مـن على بـك المصرى وطلب منهم التزام السكينة .

كما كانت مهمة هذه اللجان فى أسيوط هـى الحيلولة بين الأهـالى وبين القيام بمظاهرات عنيفة وفى سمالوط أذاع محمد الشريعى بـاشا منشـورا يطلب فيه من الأهالى التزام الهدوء والسكينة لأن اخلال الأمن يضر بالقضية الوطنية .

هذا بالاضافة الى أن بعض مشايخ العزب الذين شاركوا فى المظـاهرات عوقبوا بالطرد من وظائفهم من قبل كبار الملاك الذين يملكون هـذه العـزب ومن هؤلاء عمده[٣٨] تتبرا النملة الذى دعا عمد نواحـى المناطـق المجـاورة له للاحتجاج على الأوضاع القائمة . وقد ظل عنف حـركة الفـلاحين فى ثـورة ١٩١٩ ماثلا فى أذهان السلطة الممثلة لكبار الملاك طوال فترة حـكمهم ومـن الطبيعى أن يعارض كبار الملاك أية محـاولة عنيفـة للنيل مـن النظـام الاجتماعى القائم وقمعها بكل شدة كما حدث بالنسبة لمظـاهرات واحـداث سنة ١٩٤٦ التى تزعمتها لجنة الطلبة والعمـال والتـى دعت فى بيانهـا الى تغيير الأوضاع الاجتمـاعية بمـا فى ذلك القـطاع الزراعى حيث جـاء فى بيانها « أن سوء توزيع الثروة القومية تطلب أعادة تـوزيع الأرض ومنحهـا للفلاحين فى شكل ملكيات صغيرة وانشاء نظام تعاونى[٣٩] . غير أن مـا كان يزعج سلطات كبار الملاك كثيرا هو حركة الفلاحين فى الريف وهـى حقيقـة عبر عنها اسماعيل صدقى فى حديثه فى مجلس الشـيوخ فى ١٥ يوليو ١٩٤٦ معلقا على أحداث ذلك العام بقـوله « أن الطلبـة هناك سـيعملون لأفسـاد العلاقات فى القرى بين الملاك الزراعيين وهـذا أشـد مـا يكون خـطرا على النظام الاجتماعى »[٤٠] .

وهو وضع يفسر عنف مواجهة كبار الملاك لانتفاضات الفلاحين فى بعض مناطق الملكيات الكبيرة . وهى الانتفاضات التى كانت واضحة طوال هذه الفترة .

مظاهر الصراع الاجتماعى فى الريف بعد ثورة سنة ١٩١٩

ان اغفال مطلب التغيير فى ثورة ١٩١٩ قد ترك المشكلات فى القطاع الزراعى دون حل فما كانت ثورة سنة ١٩١٩ تتوقف حتى ووجه الفلاحون بمشكلة الايجارات التى عرضنا لها والتى كان من الواضح انها تخفى وراءها امكانيات نشوب صراع اجتماعى بين الفلاحين وكبار الملاك لم يتردد الفلاحون فى التلويح به فى عرائضهم التى ارسلوها الى الديوان السلطانى ومنها الاضراب وترك الأرض . ولما كانت أسباب الصراع الاجتماعى قائمة وتتفاقم يوما بعد يوم فقد شهدت الفترة التالية عددا من انتفاضات الفلاحين فى المناطق التى سيطر عليها كبار الملاك وكان من الممكن ان ينفجر الموقف حول ابسط الاسباب خاصة فى مواجهة السلطة التى كانت فى نظر الفلاحين مسئولة عن الاوضاع التى وصلت اليها حالتهم . كما حدث فى قرية ابو شادى سنة ١٩٣٦ عندما قررت مصلحة الرى قطع قناة كانت القرية كلها تروى منها منذ ثلاثين عاما حتى تحقق توزيعا أفضل للرى . فثار الأهالى على العمال ورجال الشرطة الذين كلفوا بذلك وبقوات الجيش التى هرعت الى الموقع وعلى مدى عدة أيام تمكن الفلاحون من منع السلطات الحكومية المعززة بقوات الجيش والبوليس من تنفيذ المشروع وشاركت القرية كلها فى تحدى الحكومة وكانت النساء فى الصف الأول يحرضن الرجال والصبية يجمعون الذخائر ويقدمونها للرجال[٤١]

واذا كانت الحالة السابقة واحدة من حالات التعبير عن السخط المكبوت ضد السلطة فان ماحدث فى قرية شبراريس من نفس العام يتصل بالصراع الاجتماعى حول الأرض . ففى ابريل سنة ١٩٣٦ ثار الفلاحون فى قرية شبراريس احدى قرى البحيرة بسبب نزع ملكية بعض أراضيهم .

وذلك ان بعض المصارف الكبرى حاول انتزاع عزبة يملكها أحد الأعيان وكانت اراضى العزبة مقسمة الى مساحات يستأجرها الفلاحون لمدة تزيد عن عشرين سنة . وعندما وصل مندوب البنك للقيام باجراءات نزع الملكية عارض الفلاحون فى ذلك لأن الخطوة التالية كانت تعنى طردهم من الأرض . وما لبث ان تدخلت الشرطة لحسم الموقف حيث انتقل معاون المركز على رأس قوة مسلحة الى موضع الحادث ولكن الفلاحين هاجموا هذه القوة

ففتحت القوة النار لارهابهم . لكن الفلاحين زادت ثورتهم وتطور الموقف فهاجم الفلاحون الأسلاك التليفونية وقطعوها كما أحرقوا سيارة البوليس ولم تلبث ان وصلت قوة أخرى لنجدة القوة الأولى لكنها لم تكن كافية لقمع هذه الحركة مما تتطلب انتقال مدير الأمن على رأس قوة ثالثة أكبر ولم تستقر الأحوال الا بعد ان فتح البوليس النار مما ترتب عليه اصابة عدد من الفلاحين وجرح سبعة من رجال الشرطة وقد قبض على عدد من الفلاحين الثائرين[٤٢]

وفى بداية الاربعينات وبينما كانت حركة العمال فى المدن تزداد عنفا عن طريق الاضرابات والمظاهرات بسبب ضغط المشكلة الاجتماعية اتخذت حركة الفلاحين فى الريف طريقا آخر هو القتل الذى وجد فيه الفلاحون مخرجا لتصفية حسابهم مع كبار الملاك وشمل القتل كبار الملاك وأدوات تنفيذ سياستهم مثل مديرى دوائرهم وأعوانهم . وسنعرض لواحد من هذه الحوادث ذات الدلالة التى وقعت فى أملاك اسرة محمد على فى الزنكلون التى كانت مملوكة للأمير أحمد سيف الدين الأخ غير الشقيق للملك فؤاد وكان الأمير يملك كل زمام القرية البالغ مساحته ٣٥٨٩ فدانا[٤٣]

ففى أوائل سنة ١٩٤٠ أطلق أحد الفلاحين النار على محمد بك شوكت وكيل دائرة الأمير سيف الدين وأصيب وكيل الدائرة اصابات بالغة .

وكان من الممكن أن يفسر الحادث على انه حادث قتل عادى لكن هنا وثيقة تكشف الأبعاد الحقيقية لهذا الحادث الذى يعتبر واحدا من هذه الحوادث التى حفلت بها تلك الفترة فى مناطق كبار الملاك وحيث أحضرت السلطات على أثرها قوات من الجيش والهجانة لارهاب القرية والقرى المجاورة . كما يتضح من الخطاب التالى الموجود ضمن أوراق عابدين .

« أخى حصل عقب صلاة يوم الجمعة حادث مخزن وهو اطلاق النار على وكيل الدائرة محمد بك شوكت فأصيب فى كتفه الأيسر ودخل بعض الرش الى الرئة وحصل كسر ضلعين وضغط على الرئة ايضا وحالته سيئة وهو الآن بالمستشفى الأميرى بالزقازيق وقد كنت موجودا بمنزلى وقت الحادث وسمعت الأعيرة فنزلت وتوجهت الى منزله وكنت أنا أول من دخل المنزل انا ومحمود أفندى سيد أحمد وحملناه وأدخلناه داخل المنزل حيث الاعتداء وقع فى حديقة المنزل وحضر مأمور المركز والمعاون والحكمدار ووكيله والمدير ورئيس النيابة وقد اتهم التفتيش العمدة وابنه ورجلين من عزبة الدالى وهى تابعة للتفتيش وانتهى التحقيق الساعة ٤ صباحا وحضر عندنا فرقتان من عساكر المركز ومن الجيش المرابط وفى الصباح حضر الهجانة وهم يسمون (الكتربيد) والحالة عندنا سيئة جدا والبلد متعصبة للغاية ضد التفتيش

وموظفيه وندعو الله ان يسلمنا شرهم[٤٤] » والخطاب على الرغم من أنه خطاب شخصي الا أنه يعطى أكثر من دلالة فالحادث ناتج من موقف القرية كلها ضد التفتيش . والسلطات المحلية استحضرت قوات تفوق كثيرا القوات اللازمة لمواجهة حادث عادى وواضح ان الهدف من احضارها هو احتمال حدوث اضطرابات من القرية كلها . وفى كفر البرامون بالدقهلية البالغ زمامها ٧٥٠ فدانا ويسكنها ٣٠٠٠ فلاح لايملكون الا ١٢ فدانا بينما يملك تفتيش افيروف باقى أطيان القرية كان التفتيش يرفض تأجير الأرض للفلاحين ويفضل تشغيلهم كعمال زراعة بأجر لايزيد عن خمسة قروش يوميا بينما كان متوسط أجر العامل الزراعى فى البلاد المجاورة ثمانية قروش وكان عمدة القرية يمارس ضغطا على الفلاحين لحساب المالك فيمنع الفلاحين من مغادرة القرية للحصول على الأجر الأعلى ونتيجة لذلك قامت مظاهرة من الأهالى تهتف ضد العمدة وتدخل البوليس لقمع المظاهرة وسقط اثنان من الفلاحين قتلى هما الجميل زايد ورمزى شهدى . وخلال تلك الفترة قدمت أول قضية شيوعية للفلاحين فى المنصورة فى قرية طناح[٤٥]

وفيما بين سنة ١٩٤٩ و ١٩٥١ تفاقمت انتفاضات الفلاحين فى الملكيات الكبيرة وخاصة فى بهوت وكفورنجم . حيث هاجم الفلاحون الحراس ومراكز الشرطة وأشعلوا النار فى المكاتب مطالبين بالأرض التى يفلحونها وقد شهدت هذه الأحداث أراضى البدراوى عاشور والأمير يوسف كمال والأمير محمد على وفؤاد سراج الدين باشا وعبد اللطيف طلعت حيث كانت ممتلكاتهم مسرحا لأعمال عصيان حمل الفلاحون فيها السلاح أحيانا وحدث ذلك حتى فى الأراضى الملكية وأراضى الحكومة وقد ووجهت هذه الحركات بعمليات قمع لامثيل لها[٤٦] ففى قرية كفور نجم التى كانت مملوكة للأمير محمد على ولى عرش فاروق ثار الفلاحون ضد سادة الأرض وقد بدأت هذه الأحداث عندما تأخر الفلاحون المستأجرون فى سداد الايجار المرتفع الذى كانت تفرضه سلطات المالك . ونتيجة لذلك فقد هاجم مفتش الدائرة محمود الصاوى بالتعاون مع السلطات الادارية فى المركز بيوت الفلاحين وانتزع منها كل شيء حتى حلى النساء القليل . وعندما احتج الفلاحون على هذه المعاملة اطلقت النار على عنانى عواد فى وضح النهار الذى تزعم هذا الاحتجاج وقبض على عشرات من أهل القرية وفرض على القرية نظام قاس[٤٧]

وفى نفس العام (يونيو سنة ١٩٥١) شهدت قرية بهوت انتفاضة أخرى حيث كان محمد باشا البدراوى وشقيقه محمد السيد بك البدراوى يملكان ٢٠٨٩ فدانا من زمام القرية بينما كان معظم الباقى من زمام القرية يملكه أفراد آخرون من عائلة البدراوى[٤٨]

وقد بدأت هذه الانتفاضة عندما حاول بعض الفلاحين مناقشة نظام الايجار المفروض عليهم مع أبو العمايم ناظر زراعة عائلة البدراوى عاشور فى مركز طلخا ونتيجة لذلك تم استدعاء هؤلاء الفلاحين الى سراى الباشا ليضربوا بالكرابيج أمام أهل القرية . وعندما احتج أحدهم على هذه المعاملة أطلق عليه الباشا رصاصة من بندقية أحد الجنود بعد أن انتزعها منه ونتيجة لذلك ثار الفلاحون وهاجموا قصر محيى باشا البدراوى وأشعلوا فيه النار واستعان الباشا بسلطات الأمن المحلية التى فرضت على القرية كلها نظام حظر التجول وسيق خمسون فلاحا لمحاكمتهم بتهمة الاعتداء على قصر الباشا .[٤٩]

ولم تكن أراضى الحكومة بعيدة عن هذه الانتفاضات كما أنها لم تكن بعيدة عن الاستغلال الذى مورس على الفلاحين ففى اكتوبر سنة ١٩٥١ ثار صغار المستأجرين لأراضى الحكومة فى قرى السرو بالدقهلية واستولوا على الأراضى التى كانوا يزرعونها لأن الحكومة كانت تنوى بيعها بالمزاد العلنى قطعا كبيرة وكانت هذه الأرض مملوكة لأراضى الدومين ثم تنازلت عنها مصلحة الأملاك الأميرية سنة ١٩٤٠ لوزارة الزراعة[٥٠] .

وهكذا كانت مظاهر القلق الاجتماعى واضحة بين الفلاحين فى مواجهة كبار الملاك الذين كانوا يستخدمون سلطة الدولة وأجهزة القمع الخاصة بها فى مواجهة انتفاضات الفلاحين وكان عنف الرد وضخامته لايستهدف المنطقة التى حدثت فيها الوقائع وانما يستهدف ارهاب القطاع الزراعى بأكمله حتى لاتتحول هذه الانتفاضات الى حركة عامة تدمر النظام الاجتماعى القائم خاصة بعد أن وجدت بعض المنظمات الشيوعية طريقها الى الريف ابتداء من سنة ١٩٤٤ .

وثمة حقيقة أخيرة حول هذا الموضوع وهى أن الصراع الاجتماعى فى الريف المصرى كان بشكل رئيسى فى المناطق التى غالبيتها من المستأجرين حيث كان الايجار أكثر وسائل الاستغلال استنزافا لفائض انتاج الفلاحين .

وهكذا كان الوضع فى الخمسينات فى حاجة الى تغييرات جذرية فى القطاع الزراعى وفى أوضاع الملكية ولم يكن ذلك ممكنا فى اطار النظام القائم وأصبح واضحا أن أى تغيير جذرى فى أوضاع الملكية يتطلب تغييرا فى هيكل النظام القائم .

هوامش الفصل الخامس

(١) تقرير كرومر عن سنة ١٩٠٣ ، ص ٨١
(٢) توسيه العرائض المرفوعة بالتماس وضع قانون لايجارات الاطيان . عريضة رقم ٥٨٦٠ بتاريخ ١٩٢٠/١٢/٧ مقدمة من لفيف من المستأجرين بالمنيا (مجموعة أوراق عابدين التى نقلت لدار الوثائق) .
(٣) المصدر السابق . عريضة رقم ٥٩٠٤ فى ١٩٢٠/١٢/٩ .
(٤) المصدر السابق . عريضة رقم ٥٨٨٦ فى ١٩٢٠/١٢/١٠ .
(٥) المصدر السابق . التماس من مستأجرى أطيان مركز بلبيس مؤرخ ١٩٢١/١/١١ .
(٦) المصدر السابق رقم ٤٧٣ فى ١٩٢١/٣/٦
(٧) المصدر السابق منكرة مؤرخة ١٠ مارس سنة ١٩٢١ بتوقيع عبد الرحمن محمد سكرتير علم لجنة اتحاد المستأجرين بمصر .
(٨) المصدر السابق . التماس رقم ٥٨٩ مؤرخ ١٩٢١/٣/٢١ .
(٩) المصدر السابق . التماس مؤرخ ١٩٢١/٣/٢١ .
(١٠) المصدر السابق . عريضة رقم ٥٩٣ فى ١٩٢١/٣/٢٢ .
(١١) المصدر السابق . التماس أهالى ناحية القصاصين بمراكز الزقازيق مؤرخ ٢١/٣/٢٨
(١٢) المصدر السابق . تلغراف من سكرتير لجنة اتحاد المستأجرين وآخرين فى ٢٨ مارس ١٩٢١ .
(١٣) المصدر السابق . منكرة مرفوعة لحضرة صاحب العظمة مولانا السلطان من لجنة اتحاد مستأجرى الاطيان فى ٣١ مارس سنة ١٩٢١ وموقعة من رئيس لجنة اتحاد مستأجرى الاطيان محمود عبد النبى رقم ٦٨٧ فى ٣١ مارس سنة ١٩٢١ .
(١٤) المصدر السابق . تلغراف من لجنة اتحاد المستأجرين بمركز بنى مزار فى ٤ ابريل سنة ١٩٢١ . وضح من هذه البرقية أن اتحادات المستأجرين هذه كانت من بعض الاعيان النين يقومون بزراعة أراضيهم ويستأجرون الى جانبها مساحات أخرى فقد جاء فى مقدمة هذه البرقية « أجتمع الموقعون على هذا عمد وأعيان وصغار المستأجرين بمركز بنى مزار » .
(١٥) المصدر السابق . تلغراف من سكرتير عام لجنة اتحاد المستأجرين عبد الرحمن محمد رقم ٧٢٢ فى ٢١/٤/٩ .
(١٦) المصدر السابق . التماس من لجنة اتحاد المستأجرين رقم ٧٥٢ فى ١٩٢١/٤/١٦ .
(١٧) المصدر السابق . التماس من أهالى ناحية شرشيمه مركز ههيا شرقية رقم ٧٧٣ فى ١٩٢١/٤/١٩ .
(١٨) المصدر السابق . التماس من أهالى ناحية الكشح بمركز البلينا بمديرية جرجا فى ٥ مايو سنة ١٩٢١ رقم ٨٥٦ .
(١٩) المصدر السابق . التماس من مستأجرين تفتيش الفيكونت بأرمنت بمديرية قنا فى ١٤ مايو سنة ١٩٢١ رقم ٨٦٤ .
ـ الاطيان المشار اليها أشتراها الفيكونت دى فونتارس من أطيان الدايرة السنية بعقد مؤرخ فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٥ والفلاحون المشار اليهم استأجروا من هذه المساحة ١٠٠٠ فدان .
(٢٠) د . عاصم الدسوقى . المرجع السابق . ص ١٤٨ .
(٢١) عيروط . المرجع السابق . ص ٥٨
(٢٢) المرجع السابق . ص ٥٩

(٢٣) ابراهيم عامر ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ ، ١٠٧

(٢٤) حول المزيد من التفاصيل حول هذه الفترة أنظر :
دراسة للباحث بعنوان « الفلاحون المصريون بين الثورة العرابية وثورة سنة ١٩١٩ المجلة المصرية للدراسات التاريخية سنة ١٩٧٥ .

(٢٥) الأهرام عدد ٢٨ يوليو ١٩٧٢ . مقال بقلم د . يونان لبيب رزق عن سخرة العمال المصريين لحساب السلطة الانجليزية في الحرب العالمية الأولى .

(٢٦) على بركات ، المرجع السابق .

(٢٧) المرجع السابق .

(٢٨) ٥٠ عاما على مرور ثورة سنة ١٩١٩ ، نشرته مؤسسة الأهرام سنة ١٩٦٩ ، ص ٢٢١ .

(٢٩) دار المحفوظات دفاتر قيد عمد ومشايخ البلاد والعزب وحوادثها مركز فاقوس من ١٨٩٥ ــ ١٩٢٥ أرقام ٣١١٤٠ ، ٣١١٤١ ، عين ١١٤ مخزن ٥٢ .

(٣٠) عبدالرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٦٨ ، جـ ١ ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٣١) الأهرام ، خمسون عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢١١ ــ ٢٢٣ .

(٣٢) على بركات ، المرجع السابق .

(٣٣) الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ ــ ١٥٦ ــ أيضا الأهرام خمسون عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢١١ .

(٣٤) الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ ــ ١٨٣

(٣٥) الأهرام ، خمسون عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٣١

(٣٦) د . عاصم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

(٣٧) محمد أنيس ود . السيد رجب حراز ، التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث ، ص ١٦٠ ، ١٨٩ .

(٣٨) د . عاصم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص ٢٦٤ ، ٢٦٥

(٣٩) د . أنيس ود . حراز ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(٤٠) د . عاصم الدسوقي المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .

(٤١) عيروط ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٤٢) المرجع السابق ، ص ٣٣

(٤٣) دار المحفوظات ، مكلفة الاطيان بناحية الزنكلون شرقية ١٩٢٣ ــ ١٩٣٩ جـ ١ هذه الأرض هي جزء من أراضي جفلك الزنكلون الذى استولى عليه محمد على لنفسه سنة ١٨٤٢ وكانت مساحته في ذلك الوقت ١٢٣٤٧ فدانا .

(٤٤) مجموعة أوراق عابدين ، خطاب شخصي مرسل من أحمد كمال سالم الى أحد موظفي الديوان الملكي ومحرر في الزنكلون في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠ .

(٤٥) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣

(٤٦) أنور عبد الملك ، المرجع السابق ، ص ٧٩

(٤٧) فتحى عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص ١٨٧

(٤٨) دار المحفوظات ، مكلفة بهوت دقهلية من ١٩٢٨ ــ ١٩٣٩ الأجزاء من ١ ــ ٥ .

(٤٩) فتحى عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص ١٨٧

(٥٠) المرجع السابق ، ٢١٣

مراجع ومصادر البحث

أشرنا تفصيلا فى هوامش البحث الى المصادر والمراجع التى رجعنا اليها فى هذه الدراسة ويستحسن ان نشير هنا الى مجموعات الوثائق التى رجعنا اليها فى هذه الدراسة وهى :

أولا : وثائق دار المحفوظات .

١ ـ المطلقات

٢ ـ محافظ الدايرة السنية .

٣ ـ سجلات عمد ومشايخ القرى

ثانيا : مجموعات دار الوثائق .

١ ـ مجموعة وثائق عابدين والتى نقلت الى دار الوثائق ومعها مجموعة كشوف الأعيان وذوى الحيثية وهى مجموعة كشوف على درجة كبيرة من الأهمية .

٢ ـ بيانات الهيئة العامة للاصلاح الزراعى عن الخاضعين لقانون الاصلاح الزراعى الأول

وجميعها وثائق غير منشورة .

ملحق

مشروع قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٤٨

مشروع قانون الاصلاح الزراعي الذى تقدمت به جماعة النهضة القومية سنة ١٩٤٨ الى مجلس الشيوخ وناب عنها في ذلك الدكتور ابراهيم بيومي مدكور عضو مجلس الشيوخ ونشر في نفس العام . وننشره هنا لأنه أول مشروع متكامل للاصلاح الزراعي شهدته مصر قبل الثورة .

مشروع قانون

لتنظيم الملكية والايجار والعمل فى الزراعة

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول
ملكية الفلاح ووسائل نشرها

مادة ١ ـ ملكية الفلاح فى حكم هذا القانون هى قطعة من الأرض الزراعية يملكها مزارع يستغلها بنفسه على أن يكفل انتاجها معيشته ، ومساحتها فدانان على الأقل .

مادة ٢ ـ لنشر هذه الملكية توزع على صغار المزارعين الأراضى الزراعية التابعة لأملاك الدولة ، سواء منها ما تم اصلاحه أو ما يستصلح مستقبلا ، ويحظر بيعها لغيرهم .

ولا يستثنى من هذه القاعدة الا الأراضى اللازمة للأبحاث والتجارب التى تقوم بها وزارة الزراعة والهيئات العلمية ذات الفائدة العامة .

مادة ٣ ـ تعمر الأراضى المستصلحة بواسطة مستعمرات تشتمل على المنازل والمنشآت اللازمة للخدمات الاجتماعية والاقتصادية . وتقسم الأرض الزراعية فى المستعمرة الى وحدات تملك للمستعمرين ، على أن يربط بينها نظام تعاونى للانتاج والتصريف .

مادة ٤ ـ يمنح المستعمر سلفة انشائية تساعده على استكمال ما يلزم لاستغلال وحدته ، ويقسط الدين الناشىء عن قيمة الوحدة والمنزل والسلفة على أقساط يراعى فيها عدم ارهاق المدينين .

والى ان يتم التسديد يحظر التصرف فى الوحدة بالبيع أو الرهن أو البدل أو التأجير أو تقرير حق عينى عليها ، وكل اجراء مخالف لهذا الحظر يعد باطلا ، على أنه يجوز للمستعمر اذا حدث ما يمنعه من استغلال وحدته قبل اتمام التسديد أن يتنازل عنها لغيره ممن تتوفر فيه الشروط ، وذلك بموافقة مصلحة الاصلاح الزراعى .

مادة ٥ ـ يشترط فى المستعمر ان يكون مصريا بالغا يزاول مهنة الزراعة ، وتكون الأولوية فى توزيع الوحدات حسب الترتيب الآتى ، على أن يفضل فى كل فئة من كان متزوجا وله أولاد :

(١) من كان من أهل المنطقة الواقعة فيها الأرض المراد استعمارها أو كان مستأجرا فيها .

(٢) من أخذ نصيبه الوراثى نقدا ، طبقا لأحكام هذا القانون

(٣) من أراد استبدال أرضه طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٦ ـ لا يجوز لمن يمتلك أرضا زراعية أن يحصل على وحدة فى المستعمرة ، ولا يجوز لأحد أن يحصل عند التوزيع على أكثر من وحدة واحدة .

على انه يجوز لمن يمتلك أقل من فدانين من الأرض الزراعية فى اية منطقة من مناطق القطر أن يستبدل بها وحدة فى المستعمرة ، ويسوى الفرق بين الثمنين .

وتباع الأراضى المستبدلة الى أهالى النواحى الواقعة فيها بحيث تحقق نشر ملكية الفلاح .

الباب الثانى
حماية ملكية الفلاح

مادة ٧ ـ يحظر التنازل عن أى جزء من الملكية الزراعية ان كانت مساحتها فدانين فاقل ، أو إن كانت أكثر من هذا وأدى التنازل الى نقصها عن هذا الحد .

ويسرى هذا الحظر على البيع والهبة والبدل وجميع طرق انتقال الملكية ما عدا الميراث ، وكل عقد مخالف لذلك يعد باطلا ولا يجوز تسجيله .

مادة ٨ ـ يحظر تقسيم الأرض الزراعية فى حالات الأرث ، كلما ادى ذلك الى تكوين ملكية أقل من فدانين ، ويستثنى من هذا التركات التى تقل مساحة الأرض الزراعية فيها عن فدانين .

وكل قسمة أو اتفاق مخالف لذلك يعد باطلا ولا يجوز تسجيله .

مادة ٩ ـ فى حالة عدم الاتفاق بين الورثة تكون الأولوية فى تملك الأرض الزراعية على النحو الآتى :

(١) يقدم أبناء المورث وبناته على جميع من سواهم من الورثة .

(٢) يقدم البنون على البنات

(٣) يقدم الأبناء الكبار على الصغار والمشتغلون بالزراعة على غير المشتغلين بها .

مادة ١٠ ـ يدفع الوارث أو الورثة الذين تملكوا الأرض الزراعية الى الوارث أو الورثة الآخرين الذين أخرجوا منها قيمة أنصبتهم الشرعية فيها نقدا بمجرد ايلولة الملكية اليهم .

الباب الثالث
تحديد الملكية الزراعية

مادة ١١ ـ يحظر على كل مالك لمائة فدان فأكثر من الأرض الزراعية ، سواء أكان فردا أو شركة أو وقفا أهليا أو شخصا معنويا ، وسواء أكانت الأرض فى زمام ناحية واحدة أم موزعة بين نواح متعددة ، أن يضم الى ملكيته أرضا زراعية أخرى ، على ألا يسرى هذا الحظر على الأرض الزراعية التى تؤول الى الأفراد عن طريق الميراث .

وكل عقد مخالف لذلك يعد باطلا ولا يجوز تسجيله .

مادة ١٢ ـ على كل مالك لما يتجاوز ثلثي الأرض الزراعية في زمام ناحية ، سواء أكان فردا أو شركة أو وقفا أهليا أو شخصا معنوياً ، أن يتخلى عما يتجاوز الثلثين في مدى ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك بالبيع لأهالي المنطقة في وحدات لا تتجاوز عشرة أفدنة للشخص الواحد .

وفي حالة عدم التنفيذ لغاية انتهاء هذه المدة تنزع ملكية الأرض التي كان يجب التخلي عنها .

مادة ١٣ ـ يجوز تأجير الأرض البور التابعة لأملاك الدولة لشركات أو أفراد يتولون اصلاحها ، ويعين العقد شروط التأجير ، وخاصة الأعمال الواجب انجازها في الأرض ومراحل الاصلاح ومعاملة العمال والجزء في حالة التأخير أو عدم تنفيذ الشروط ، وعند انتهاء الايجار تستولي الدولة على الأرض وما عليها من مبان وآلات ثابتة بغير تعويض .

ويدفع المستأجر ايجارا إسميا ويعفى من مال الأرض والضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية ، وتستخدم أرباح الاستغلال في توزيع ربح لا يزيد سنويا عن عشرة في المائة من رأس المال المدفوع ، وفي تكوين احتياطي يوازي مقدار رأس المال المدفوع ، على أن تحدد مدة الايجار بحيث تمكن من اتمام الاصلاح مع تكوين هذا الاحتياطي .

الباب الرابع
تنظيم الايجارات والأجور

مادة ١٤ ـ يشترط في الايجارات الزراعية ابتداء من السنة الزراعية اللاحقة لتاريخ العمل بهذا القانون :

(١) الا يزيد ايجار الفدان عن اثنى عشر مثلا للضريبة المربوطة عليه اذا كان بمقابل نقدي ، فاذا كان بمقابل عيني او بالمزارعة أو بأية طريقة من طرق التأجير الأخرى وجب ألا يزيد نصيب المؤجر عن نصف غلة الأرض .

(٢) الا تقل مدتها عن ثلاث سنوات شمسية ، ويستمر العمل بالعقد في حالة وفاة أحد الطرفين أو انتقال ملكية الأرض المؤجرة الا اذا رغب المستأجر أو ورثته في انهائه .

وتستثنى من أحكام هذه المادة المشاتل وبساتين الفاكهة .

مادة ١٥ ـ يجب اثبات عقود تأجير الأرض الزراعية بالكتابة مهما تكن قيمتها ، وتحرر من صورتين يحتفظ كل من الطرفين بواحدة منها ، ولا يتخذ العقد صفته القانونية الا اذا سجل تسجيل تاريخ في المحكمة المختصة .

ويبطل كل عقد أو اتفاق أو اجراء يؤدي مباشرة أو غير مباشرة الى مخالفة أحكام المادة السابقة ، وخاصة الى استيلاء المؤجر على ايجار يزيد عن الحد الأعلى المبين ، وكل مخالفة يعاقب مرتكبوها بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها عن كل فدان وقعت المخالفة فيه .

مادة ١٦ ـ لا يجوز أن يقل أجر العامل الزراعي البالغ عن عشرة قروش في اليوم .

ويبطل كل عقد أو اتفاق أو اجراء يؤدي مباشرة أو غير مباشرة الى أن يحصل على أجر يقل عن هذا ، وكل مخالفة يعاقب مرتكبوها بغرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات .

مادة ١٧ ـ يعدل عند الاقتضاء وبقرار من مجلس الوزراء الحد الأعلى لقيمة الايجارات الزراعية بمقابل نقدى والحد الأدنى لأجر العامل الزراعى ، وذلك على أساس الرقم القياسى العام لأثمان المحاصيل الزراعية اذا حدث فى هذا الرقم تغيير بلغ متوسطه فى مدة ستة أشهر عشرين فى المائة على الأقل زيادة أو نقصا عما كان عليه فى الستة أشهر السابقة .

الباب الخامس
أحكام عامة وختامية

مادة ١٨ ـ تنشأ مصلحة للاصلاح الزراعى ذات ميزانية مستقلة تلحق بالميزانية العامة ، يعهد اليها بنشر ملكية الفلاح وحمايتها .

مادة ١٩ ـ يعفى من رسوم التسجيل كل انتقال للكية الأراضى الزراعية يجرى بمقتضى أحكام هذا القانون .

مادة ٢٠ ـ على مصلحة الاحصاء والتعداد أن تنظم فى مدة لا تتجاوز سنة ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون احصاء شاملا ومستمرا لتوزيع ملكية الأرض الزراعية فى القطر .

مادة ٢١ ـ على وزراء المالية والزراعة والشئون الاجتماعية والعدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مذكرة إيضاحية

لا تنحصر المشاكل الزراعية فى النواحى الفنية من رى وصرف وانتخاب بذور وما الى ذلك ، وانما تمتد الى الأوضاع الاجتماعية والقانونية التى تنظم علاقة المزارعين بالأرض التى يفلحونها . ولا تقل هذه الأوضاع عن المسائل الفنية أهمية وخطورة ، بل تزيد عنها لأنها تمس الانسان فى جميع مرافق حياته ، ففى التشريعات والتقاليد المتصلة بحيازة الناس للأرض دخل كبير فى ازدهار الزراعة أو ركودها ، فى رخاء الريف أو فقره ، فى تقدم الأمة أو تأخرها .

وكم يبدو الأمر هاما وجوهريا فى بلد كمصر كانت مهد الحضارة الانسانية لأنها كانت مهد الزراعة المنظمة ، فقام كيانها الاجتماعى والاقتصادى على الزراعة قبل اى شىء آخر .ولم تفت هذه الحقيقة المصلح الكبير محمد على باشا ، فبادر فى سنتى ١٨١٢ و ١٨١٣ الى أصلاح النظام العتيق الموروث عن العهد التركى ، وبدأ بمسح أراضى القطر والغاء نظام الالتزام ، واستمر هذا التوجيه القوى ممثلا فى سلسلة من الأوامر والقوانين طوال القرن التاسع عشر ، وانتهى فى سنة ١٨٩٦ الى زوال آخر آثار القرون الوسطى ،

فصارت حيازة الأرض الزراعية ملكا أو ايجارا مبسطة وموحدة كما نعرفها الآن .

ومن ذلك التاريخ لم يعن بمتابعة الاصلاح ليساير التطور السياسى والاجتماعى ويلائم الظروف العمرانية والاقتصادية ، اللهم الا فيما يتصل بقانون الخمسة أفدنة الصادر فى سنة ١٩١٣ ، وبعض التجارب فى استعمار الأراضى المستصلحة ، أخصها انشاء مستعمرة بيله سنة ١٩١٣ ومستعمرة شالما سنة ١٩١٤ . وبدا هذا الركود فى عهد أخذ فيه تزايد السكان المطرد يخلق مشاكل جديدة ومعقدة ، فكان لها أثرها السيىء فى معيشة الريفين ومرافقهم ، ولابد الآن — وكاد يمضى من القرن العشرين نصفه — من دفع جديد لاصلاح الأوضاع الاجتماعية والقانونية المتصلة بالزراعة .

وكان هبوط مستوى المعيشة الملحوظ لدى أهل الريف لم يكف للفت النظر الى سوء حالهم ولتوكيد العزم على علاجها ، فقد شاءت الأقدار أن تدق ناقوس الخطر ثلاث مرات أثناء السنوات الأخيرة ، وذلك فى أوبئة الملاريا والحمى الراجعة والكوليرا . ولئن كان نزول هذه الأمراض بالقطر من آثار الحرب المباشرة أو غير المباشرة ، فليس من الصدف بحال أن تفتك بأهل الريف تلك الفتك الذريع . وما ذاك الا لأنها نزلت على قوم ضعاف فى أجسامهم ، تنقصهم وسائل الصحة والوقاية وليس لديهم من المؤونة أو المال مدخر يستطيعون به الوقوف أمام الصدمة الاولى .

ففلاح الوادى — وهو غالبية سكانه — فى حاجة ماسة الى رعاية قبل أن تزداد حاله سوءا ، فيلحق بالأمة ضرر لاسبيل الى تداركه . واذا كانت العناية بالصحة والتعليم تفيده بلا شك ، فان هذه الفائدة ستبقى محدودة ما دامت موارد رزقه لم تتحسن ، ولن تؤدى الخدمات الاجتماعية ، مهما يبلغ اتساعها وتنوعها ، الى رفع مستوى معيشته ان بقى مقيدا فى أغلال عوامل اقتصادية لا يقوى على مقاومتها .

ويرجع فقر الفلاح فى أساسه الى ضيق الأرض الزراعية فى القطر مع كثرة الذين لا يجدون سواها بابا للعمل والرزق . ومما يدعو الى أشد القلق فى المستقبل أن التفاوت يزداد سنة فأخرى بين الأرض والسكان ، فيزداد التوازن اختلالا على اختلاله والمزارعون فقرا على فقرهم . ومن هذا كان هبوط مستوى المعيشة لدى أهل الريف فى الجيلين الأخيرين ، وسيستمر الهبوط لا محالة والتيار سائرا فى انحداره ما لم تتخذ خطوة ايجابية جريئة لانقاذ الفلاح .

ويزيد هذه الحال أثرا ووطأة ما أسفر عنه توزيع الملكية الزراعية منذ نصف قرن ، فقد مالت الى النقص الملكيات الصغيرة والمتوسطة ، بينما احتفظت الكبيرة بنصيبها الغالب لأنها تستطيع دائما أن تتكون من جديد ، وزادت زيادة فاحشة تلك الملكيات الضئيلة التى لا تتجاوز بضعة قراريط ولا تكسب أصحابها شيئا من الاستقلال الاقتصادى والاجتماعى . وهذا توزيع يتعارض مع المصلحة العامة التى تقتضى على العكس الاكثار من صغار الملاك ومتوسطيهم ، وكان لهذا التطور شأن كبير فى تأخر القرى عن مسايرة النهضة القومية .

هذا الى أن فقد التوازن بين مساحة الأرض وعدد المزارعين قد أدى الى أن يستولى صاحب الأرض على النصيب الأكبر من ايرادها ، بينما يحصل من يزرعها بيده ويفلحها

بالفعل على نصيب لا يتناسب مع دوره في الانتاج . فالعامل الزراعي يقبض أجرا زهيدا لا يكفيه بحال لتدبير شئون بيته ، أما المستأجر الصغير ــ وهو الذى كان يجب أن يصعد الى مرتبة أعلى فى السلم الاقتصادى ــ فلا يخرج كثيرا عن مرتبة العمال ، وذلك لارتفاع الإيجارات وقلة ما يترك له من ربح ، ولعدم استقراره فى الأرض المستأجرة مدة مقبولة . وفى كل هذا ما أدى الى انتشار الفقر فى الريف وحرم الصناعة الوطنية من سوقها الطبيعية .

ولو كانت هذه حال نفر قليل ما كانت سببا لقلق وتخوف ، ولكنها حال ثلثى الشعب المصرى ، ولن يجدى أى مجهود لرفع مستواه ما لم يستوعب هذا السواد الأعظم . والفلاح عماد الاقتصاد القومى ، ولا جدوى لمصر من تقدم فى بعض النواحى ورخاء فى بعض الأوساط مادام هو لم يحصل على قسطه العادل منهما ، لان التقدم الذى يجاوزه مبنى على الرمال والرخاء الذى لا يشمله صورة كاذبة لن تلبث أن تضمحل وتنهار .

فالحاجة ملحة الى تغيير فى الأوضاع الزراعية يجعلها أكثر ملاءمة لمقتضيات العصر ، وكان يجب أن تقترن نهضتها الوطنية منذ ربع قرن بهذا الاصلاح الحيوى ، ولو تم ذلك لساير المزارعون التقدم طوال هذه المدة بدل أن يبقوا مع الأسف فى مؤخرته . وليس ثمة بد اليوم ــ بعد اهمال أضر بالمصلحة الوطنية أشد الضر ــ من وضع الأساس اللازم لتوجيه جديد فى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التى تحيط بالفلاح ، وهو الغرض من القانون المعروض .

ويعتمد هذا القانون على مبدأين رئيسيين : أولهما أن يضمن لمن يعملون فى الأرض قدرا مناسبا من ملكيتها ونصيبا عادلا من ايرادها ، وثانيهما أن توزع ملكية الارض الزراعية ومنفعتها توزيعا يؤدى الى زيادة وسائل الانتاج وموارد الثروة العامة . ومشكلة الفلاح واحدة سواء أكان مالكا أم مستأجرا أم عاملا ، كما أن الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية مرتبطتان أوثق الارتباط فى الاصلاح المنشود ، فكان لزاما أن ينظم كل هذا فى تشريع واحد تحقيقا للتناسق الذى لابد منه .

وتتلخص وسائل هذا الاصلاح فى نشر ملكية الفلاح وحمايتها ، كى تستقر فى الأمة طبقة من صغار المنتجين الزراعيين هم قوامها ومصدر قوتها وثباتها : وفى زيادة ايراد المستأجرين والعمال ، مما يعالج مشكلة الفقر ويفتح أمام الصناعة الوطنية سوقا واسعة لمنتجات الاستهلاك العادية : وفى تحديد الملكية الزراعية الكبيرة مما يفسح المجال أمام متوسطى الملاك وصغارهم ويوجه كثيرا من رؤوس المال والجهود المصرية نحو الصناعة والتجارة : وفى تشجيع الاقدام على اصلاح الأرض البور ، كى لا تهمل الثروة الزراعية الى جانب الاهتمام بالتقدم الصناعى : وأخيرا فى تنظيم الادارة التى يعهد اليها بتحقيق الاصلاح ، وفى هذا التنظيم ما يضمن تنسيق العمل وحسن القيام به مع الاقتصاد فى النفقات ما أمكن .

وتتعاون هذه الوسائل كلها على تحقيق اصلاح كامل ، لم تهمل فيه الحاجات العاجلة وما تقتضيه الظروف الحاضرة ، ولم يقصر فى رسم سياسة بعيدة المدى ترمى الى التخفيف من حال طال عليها الأمد وظلم لم يعد يحتمل . وفى هذا التجديد الشامل مايضمن تطورا محكم الخطوات ، مرتب الحلقات ، يصلح حال المزارعين الاقتصادية والاجتماعية ويرفع مستوى معيشتهم ويعود بأعظم الفوائد على الأمة والوطن ، دون أن يحدث تلك التغيرات السريعة والانقلابات العنيفة التى اقترنت بحل مثل هذه المشاكل فى كثير من البلاد الاخرى .

★ ★ ★

واذن يرمى هذا القانون الى رفع مستوى المعيشة لدى اهل الريف بتحسين أحوال المزارعين الاقتصادية والاجتماعية وذلك :

(١) بأن يضمن ملكية زراعة كافية لأكبر عدد ممكن منهم

(٢) بأن يحافظ على ملكية الفلاح بحمايتها من التقسيم الى مادون حد الكفاية

(٣) بأن يضمن للمستأجر الزراعى نصيبا عادلا من ايراد الأرض وللعامل الزراعى أجرا عادلا لعمله

(٤) بأن يشجع على اصلاح الأراضي البور وحسن استغلال الثروة الزراعية

(٥) بأن يساعد على زيادة وسائل النشاط والانتاج الاقتصادى وانماء الثروة العامة

ويشمل القانون ٢١ مادة موزعة على خمسة أبواب :

الباب الاول – ملكية الفلاح ووسائل نشرها .

تنص المادة ١ على أن يكون فدانان حدا أدنى لملكية الفلاح ، أو الملكية الصغيرة ، فى جميع أحكام القانون . وقد دلت الدراسة والتجربة على أن الانتاج النباتى والحيوانى لهذه المساحة – ان أحسن استغلاله – يسد حاجات الأسرة الريفية فى مصر . أما مساحة أقل منها – مهما تكن جودة الأرض – فلا تفى بضرورات الأسرة الريفية ، ولذلك لاتكون ملكية ذات فائدة اجتماعية ولاتجعل من صاحبها منتجا اقتصاديا مستقلا .

وتضع المادة ٢ مبدأ عاما فى استخدام الأراضى الزراعية التابعة لأملاك الدولة والتى ليست من المنافع العامة ، وهو أن توقف كلها على نشر ملكية الفلاح . ولايحتاج هذا المبدأ الى ايضاح أو تدليل ، وكان يجب الأخذ به منذ أول القرن الحاضر بدل التخبط الذى بلينا به ، فحاجة الفلاح الى الارض ملحة بدرجة لاتدع مجالا لاعطاء أرض لأية فئة أخرى ، وفى تطبيق هذه القاعدة تطبيقا كاملا مايهيء فرصة عاجلة للاكثار من الملكيات الصغيرة .

وتنظم المادة ٣و ٤ و ٥ و ٦ تعمير الأراضى المستصلحة ونشر ملكية الفلاح ، وقد اقتصر فيها على القواعد العامة كى تترك للمنفذين حرية تصرف تمكنهم من مراعاة الفوارق بين المناطق والافادة من تجاربهم . على أن هذه القواعد العامة قد وضعت فى ضوء دراسة دقيقة وتجارب سابقة كثيرة ، بعضها فى مصر والبعض الآخر فى البلاد الأجنبية ، وفيها ما يحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التى يرمى اليها نشر ملكية الفلاح .

الباب الثاني ـ حماية ملكية الفلاح

كان لابد أن يشتمل الاصلاح الزراعي على حل حاسم لمشكلة تقسيم الملكيات الصغيرة . وهي مشكلة مزمنة ، اذ يرجع أول عهدنا بها الى سنة ١٨٦٩ حين صدر أمر عال « بمنع فرز أطيان الأهالي بعد الوفاة » ، وقد قصد به تجنب الأضرار المترتبة على التقسيم . ولم يكن لهذه المحاولة أي أثر عملي ، ومنذ ذلك التاريخ وأضرار التقسيم تمتد وتتضاعف والمشكلة تزداد حدة وصعوبة ، ولقد انتهت الى درجة من الخطورة لايمكن السكوت عليها . فكان عدد الملكيات الناقصة عن فدان واحد ٧٨٢,٠٠٠ في سنة ١٨٩٦ ومجموع مساحتها ٣٦٤,٠٠٠ فدان ، وفي ١٩٤٢ بلغ عددها ١,٧٧٩,٠٠٠ ومجموعها ٧٢٢,٠٠٠ فدان . وفي ١٨٩٦ كانت مساحة ٩٩٣٠٠٠ فدان مقسمة الى ملكيات لم يزد متوسطها عن ١١ قيراطا ، فصعدت هذه المساحة بعد نصف قرن الى ١,٩٢٩,٠٠٠ فدان (أي أكثر من ثلث الأراضي الزراعية في القطر) ، وهبط متوسط هذه الملكيات الضئيلة الى ١٠ قراريط .

وليس هذا التطور سوى نتيجة أخرى لتزايد السكان وفيه خطر مزدوج ، اقتصادي أولا اذ أن الأرض المقسمة هذا التقسيم الزائد لايمكن أن تستغل استغلالا صحيحا ، وفي هذا خسارة فاحشة على الاقتصاد الوطني ،؛ واجتماعي ثانيا اذ أن ملكية من هذا النوع لاتفي بحاجات صاحبها فلاتكسبه استقلالا واستقرارا يعول عليهما في تحسين حاله . وسوف يستمر متوسط هذه الملكيات في الهبوط وعددها في الصعود كما تستمر في الزيادة نسبة أراضي القطر التي تشغلها ، والنتيجة الحتمية لهذا التطور أن أهمل علاجه هي أن تضعف قيمة هذه الملكيات الضئيلة في نظر الناس وأن يضطروا في نهاية الأمر الى استغلالها بطريقة من طرق الشيوع . وكيف يمكن أن ننتظر غير هذا ، وقد وصلت الحال الى ان يقسم السهم الواحد ، فتدق المساحة حدائد يكاد يلتصق بعضها ببعض عند التحديد ؟

فلا مناص اذن من وقف هذا التيار قبل أن يستفحل أمره ، وتنص المواد الأربع في هذا الباب على وسائل العلاج وكيفية تطبيقها . واقتصر هنا أيضا على القواعد العامة وتركت تفاصيل التطبيق للائحة التنفيذية التي توضع في ضوء هذه المذكرة .

فتضع المادة ٧ مبدأ عاما ، وهو أنه تحرم تجزئة الملكية بأية طريقة اذا كانت أقل من الحد الأدنى المنصوص عليه لملكية الفلاح أو اذا أدت التجزئة الى نزولها عن هذا الحد .

أما المادة ٨ فتعالج مشكلة تقسيم الأرض الزراعية في المواريث ، ويلاحظ فيها أن الملكيات الناقصة عن فدانين قد استثنيت من هذا العلاج ، وذلك لأنه ليس ثمت فائدة من المحافظة على ملكيات ناقصة عن حد الكفاية ، وخاصة أن تلك المحافظة تقتضي مساعدة واشرافا من الدولة ، فالأجدى حصرهما فيما هو نافع وضروري .

وتنظم المادة ٩ اختيار الورثة الذين يتملكون الأرض الزراعية في التركة في حالة تطبيق المادة السابقة عند عدم اتفاق الورثة .

وقد روعي في هذا الاختيار أن يتمشى مع تقاليد الشعب ، فتنحصر صعوبة التنفيذ في أضيق نطاق ممكن .

أما تعويض من يبعدون عن الأرض الزراعية من الورثة المنصوص عليه في المادة ١٠ ،

فهو نظام معمول به فى بلاد أخرى ، فضلا عن أنه الطريقة العملية الوحيدة لتحقيق الغرض المنشود بغير أن يغبن أحد أو تهضم حقوقه . ولا يختلف هـذا الحـل عمـا ألف فى قـواعد الميراث من حق الورثة فى أن يخرج بعضهم بعضا مقابل قدر من المال ، ونعنى بذلك التخارج المعروف فى الفقة الاسلامى .

وبذلك يتوقف تيار تضاؤل الملكية الزراعية ، ويمـكننا فيمـا بعـد أن نعمـل على علاج التضاؤل القائم . وقد ورد فى الفقرتين الأخيرتين من المادة ٦ أسـاس لمحـاولة فى التخلص تدريجيا من الملكيات الناقصة عن فدانين ، وذلك باستبدالها بوحدات فى المستعمرات ، ثـم بيعها الى أهالى النواحى الواقعة فيها من أصحاب الملكيات الضئيلة ، وبهـذا تضـم هـذه الملكيات الضئيلة الى بعض بحيث تتكون منها ملكيات لاتقل عن الحد الأدنى اللازم . وهـى محاولة يتوقف نجاحها على ايجاد مسـاحة كافية مـن الأراضى المسـتصلحة كل عام وعلى تفهم الأهالى فائدة الاستبدال ، ويمكن مستقبلا وفى ضوء هذه التجربة وضع التشريع الذى يكفل التخلص من جميع الملكيات الضئيلة فى القطر .

الباب الثالث ـ تحديد الملكية الزراعية

لتحديد الملكية الزراعية دواع قوية يحسن أن نشير اليها هنا ، وأولهـا أنه لايجـوز أن تعتبر الأرض الزراعية مجرد وسيلة لاستثمار رؤوس المال ، بل هى أولا وقبل كل شىء أداة لكسب الرزق وطريقة من طرق المعيشة يجب الا يحرم منها من يقيم فيهـا أو مـن يفلحهـا بنفسه . هذا الى أن قيمتها فى مصر أضعافها فى البلاد الأخرى ، وما ذاك الا لأنها ضـيقة والطلاب كثيرون ، ولهذا تقضى العدالة بالا تتركز فى أيد قليلة كى يتمتع بها العدد الأكبر .

أما الداعى الثانى فهو أن الوقت قـد حـان للكف عن تلك المسـابقة المألوفـة الى شراء الأرض الزراعية وتكديس معظم المال المتوفر فى اقتنائها ، بينما تفتقر الصناعة الوطنية الى المال المصرى والجهد المصرى ، وما من سبيل لتحقيق هذا الا أن يضيق المجـال أمـام مـن يريدون استثمار أموالهم فى الأرض الزراعية وهم يقيمون بعيدا عنهـا . ويلحـظ أن هـذا التضييق يحل مشكلة تملك الأجانب للأرض الزراعية حلا عمليا ، لأن الأجـانب الراغبين فى شرائها هم فى الغالب من أصحـاب رؤوس المال الذين يبحثـون عن مسـاحات كبيرة ، فلن يجدوا حاجتهم منها تحت ظل التحديد ، وبهذا يتفادى اصدار تشريـع خاص فى هذا الشأن .

وأخيرا لا يغيب عن البـال أن فى تحديد الملكية الزراعية معنى وطنيا سـاميا وتـوكيدا للتضامن بين ابناء البلد الواحد فى توزيع أعز شىء لديهم ، وهو اصـلاح يقضى بـه التـطور العالمى وظروفنا الخاصة ، وفى تجاهل هذا التطور خطأ سياسى وفى اهمال هـذه الظـروف قصر نظر يجب التنزه عنه

فالعدالة الاجتماعية والمصلحة الاقتصادية والحكمة السياسية توصي كلها بهذا الاصلاح الزراعي الشامل الذى أضحى لا مفر من تحقيقه . وكل ما فى الأمر أن يقصد فيه الى علاج لا انقلاب ، وتطور لا ثورة ، ولذلك أخذ القانون بمبدأ تحديد زيادة الملكيات الزراعية فى المستقبل مع عدم التعرض للقائم منها وعدم المساس بالحقوق الوراثية .

وتنص المادة ١١ على أن تقف زيادة الملكيات الزراعية عند مائة فدان ، وقد اتخذ هذا الحد حلا وسطا بين تقييد يضيق المجال أمام متوسطى الملاك واطلاق يحول دون تحقيق الأغراض التى تدعو الى التحديد . وسبق للجنة مجلس الشيوخ المكلفة ببحث الاقتراح بمشروع قانون المقدم من محمد خطاب بك سنة ١٩٤٤ « لوضع حد لزيادة الملكيات الزراعية » أن وافقت على هذا الرقم ، وان كان المشروع قد رفض فيما بعد جملة

أما المادة ١٢ فهى علاج لبعض الحالات الخطيرة فى نتائجها الاجتماعية والاقتصادية وان كانت قليلة الانتشار نسبيا ، وفى نصها ما يضمن ألا تحرم ناحية أو قرية من عدد من متوسطى الملاك وصغارهم ، وهم نواة الحياة الادارية والاجتماعية فيها وأساس الحركة والنشاط المحلى . وقد سبق للحكومة أن وعدت فى خطاب العرش فى نوفمبر ١٩٤٥ بأن تتقدم بمشروع لهذا العلاج ، وكررت هذا الوعد فى خطاب العرش الأخير

على أنه لابد من التنبه الى أن فى تحديد الملكية الزراعية مايؤدى الى امتناع الشركات والأفراد عن اصلاح الأراضى البور ، فتحرم البلاد من الدور الهام الذى قام به النشاط الأهلى فى زيادة المساحة المزروعة . ولذلك وضعت المادة ١٣ أساسا لنظام جديد يكفل استمرار هذا النشاط ويشجع الشركات والأفراد على اصلاح الاراضى البور ، مع تلافى تكوين ملكيات زراعية جديدة ذات مساحات شاسعة . ويلحظ أن الاعفاء من الايجار والضرائب المنصوص عليه فى الفقرة الثانية مساهمة من الدولة فى الاصلاح المنشود ، ولا مناص من تلك المساهمة مادامت الأراضى لن تبقى ملكا لمن يصلحونها ومادامت حيازتهم لها محدودة المدة

الباب الرابع ــ تنظيم الايجارات والأجور الزراعية :

يقتصر تنظيم الايجارات الزراعية فى المادة ١٤ على وضع حد أعلى لقيمتها مع اطالة مدتها . والمبدأ الذى أخذ به القانون هو أن يقسم صافى ايراد الأرض بين المؤجر والمستأجر مناصفة قدر الامكان ، وفى هذا ما يزيد دخل صغار المستأجرين دون أن يحرم المؤجر من نصيبه العادل . وقد اتخذ لتطبيق هذا المبدأ أساس واضح هو الضريبية المربوطة على الأرض المؤجرة ، ويلحظ فى هذا الصدد أنه ينبغى اعادة النظر فى فئات الضريبة فى بعض المناطق كى تطابق الواقع تماما فيضمن التناسب بين جودة الأرض والمال المربوط عليها وبالتالى الحد الأعلى لقيمة ايجارها وترمى اطالة المدة الى زيادة استقرار المستأجر فى

الأرض التى يفلحها دون تقييد حرية المؤجر فى اختيار مـن يؤجـر له ، وفى هـذا مـايمكن المستأجر من تدبير اقتصاده الخاص على أساس سليم ويحفزه الى خدمة الأرض وصـيانة مرافقها أكثر من ذى قبل ، ففيه مصلحته ومصلحة المؤجر معا .

وتنظم المادة ١٥ مراقبة الايجارات الزراعية بطريقة سهلة ميسورة ، اذ تنص على اثبات العقود كتابة مع تسجيلها تسجيل تاريخ وبهذا يضمن تنفيذ المادة السـابقة دون أن يرهـق أصحاب الشأن بفرض اجراءات معقدة ومضيعة لوقتهم

وتضع المادة ١٦ حدا أدنى لأجور العمال الزراعيين لا يجوز أن تنزل عنه فى أية حـال ، وقد روعى فيه أن يتناسب مع ما وضع لقيمة الايجارات من حدود ، وذلك كى يحفظ التوازن بين ايراد الفلاحين مستأجرين كانوا أو عمالا ، وكى لا يؤدى تحديد قيمة الايجـارات الى الاكثار من الزراعة على الذمة ونقص طبقة صغار المستأجرين .

وفى تنظيم الايجارات والأجور على هذا الوضع ما يضمن أن يحصـل مـن يزرع الأرض بيده على نصيب معقول من ايرادها ، فيرتفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى فى الريف ، ويحفظ فيه ولمصلحة أهله كثير من الخيرات التى كانت تصرف بعيدا عنه فى المدن الكبرى ، وتفتح أمام الصناعة الوطنية سوقها الطبيعية .

على أنه لابد من اعادة النظر من وقت لأخر فى الحدود الموضوعية ، حتى لا تبقى جـامدة وبمعزل عن الحركة الاقتصادية والمالية ، فيختل التوازن بين نصيب كل من طرفى الانتاج ، المؤجر أو الزارع على حسابه من جهة والمستأجر أو العامل من جهة أخـرى . وتنص المادة ١٧ على أن يكون التعديل على أساس أثمان الحاصلات الزراعية كلما حدث فيها صعود أو هبوط محسوس ومستمر . وكان لازما أن تنظم طريقة التعديل فى القانون ذاته وعلى هـذا النحو ، لكى لا يحتاج الأمر الى اصدار قانون خاص كلما ظهرت الحـاجة الى التعـديل ، وليصبح هذا التعديل أشبه بعملية حسابية لا تدع مجالا للشـك ولا تقبـل التـلاعب ، فـلا تخضع لنفوذ سياسى أو حزبى ولا ترعى فيها أية مصلحة غير المصلحة العامة .

الباب الخامس ـ احكام عامة وختامية :

هناك قوانين كثيرة لا تأتى بالنتيجة المقصودة ، لا لشىء سـوى أن اداة التنفيذ لم يعـن بانشائها وترتيبها ، أو لم توضح اختصاصاتها واتصـالها مـع سـائر فـروع الاداة الحكومية . ولا شك أن تنسيق العمل وتوحيد الخطط وتحقيق التعاون بين مختلف المصالح والادارات ألزم فى هذا القانون منها فى غيره ، لأنه يرمى الى اصلاح واسـع النطـاق والى تجديد شامل فى ناحية هامة من نواحـى النشـاط الوطنى . واذا كان تنفيذ تحـديد الملكية وتنظيم الايجارات والأجور لا يستدعى إيجاد ادارة مستقلة ، فليس الأمر كذلك فيما يتعلق بنشر ملكية الفلاح وحمايتها ، ولا بد من ادارة خـاصة لهـذا العمـل الدقيق والمتشـعب الأطراف

. ولذلك نصت المادة ١٨ على انشاء مصلحة للاصلاح الزراعى تضطلع بكل ما يتصل بنشر ملكية الفلاح وحمايتها . والمفروض انه ستوضع لهذا الغرض لائحة خاصة يراعى فيهـا أن

يكون لتلك المصلحة الشأن الذى يتناسب مع خطورة عملها ، وأن تتمتع بقسط وافر من الاستقلال فى تصرفاتها وماليتها . ذلك أن طبيعة اختصاصها تستلزم عمليات كثيرة سواء فى توزيع الملكيات والاشراف على المستعمرات ام فى اقراض المحتاجين من صغار الملاك ، وينبغى ان تجمع فى حساب واحد ، بدل ان توزع على مختلف فروع الميزانية العامة . هذا الى ان فى ذلك الاستقلال ما يشعر القائمين على هذا العمل بمسئولية تحفزهم الى الاجادة مع مراعاة الاقتصاد ، فاذا أساءوا أو أحسنوا كان تقصيرهم أو اجادتهم واضحة للجميع ومحل تقدير خاص .

ويمكن تصوير مالية هذه المصلحة على النحو الاتى : تتكون مصروفاتها من المصروفات الادارية العامة وتكاليف انشاء المستعمرات والاشراف عليها والسلف الممنوحة عند الحاجة للورثة الاخرين . اما الايرادات فتكون من الاقساط التى يؤديها المزارعون عن الوحدات فى المستعمرات وعن الارض المباعة فى المناطق الاخرى والتى تدخل فى حيازة المصلحة بطريق الاستبدال مع الوحدات ، وكذلك الاقساط التى يسددها الورثة عن لسلف المقدمة اليهم لدفع قيمة انصبة الاخرين .

ويقتضى تسيير هذا النظام ان تسلم الاراضى المستصلحة الى مصلحة الاصلاح الزراعى بغير مقابل حسب حاجتها وبناء على طلبها ، كما يقتضى ان يوضع تحت تصرفها مبلغ من المال يؤخذ من الاحتياطى العام لتمكينها من البدء فى العمل ، على ان تستمر بعد هذا بغير حاجة الى تمويل جديد فتغطى مصروفاتها بايراداتها واذا اسفرت اعمالها عن زيادة الايرادات على المصروفات ، يمكن استخدام نصف الزيادة سنويا فى تسديد المبلغ المأخوذ من الاحتياطى العام للدولة والنصف الاخر فى تكوين احتياطى خاص بالمصلحة .

وما من شك فى أن هذه المصلحة ستكون وثيقة الاتصال بالبنك العقارى الزراعى فى كل ما يتعلق بتصرفاتها المالية . هذا الى أنه لا بد من توجيه عناية خاصة نحو ايجاد تعاون تام بينها وبين مختلف فروع الاداة الحكومية وبالاخص وزارات المالية والزراعة والشئون الاجتماعية والصحة والعدل ، ويتحقق هذا الغرض بانشاء مجلس يضم رئيس المصلحة وممثلى المصالح والادارات التابعة لهذه الوزارات والمتصلة بالاصلاح الزراعى ، على ان يكون لهذا المجلس رأى قاطع فى ميزانية المصلحة ورسم برنامجها السنوى .

ويقصد من الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ١٩ تسهيل العمليات التى تجرى بمقتضى هذا القانون والتى ترمى كلها الى نشر ملكية الفلاح .

اما الاحصاء المنصوص عليه فى المادة ٢٠ ، فلا بد منه لتنفيذ القانون تنفيذا صحيحا ومعرفة النتائج التى يصل اليها هذا التنفيذ ، وفيه سد لنقص واضح فى الاحصاءات الرسمية .

★ ★ ★

ينبغى لفت النظر الى أن الركن الاساسى فى تحقيق الاهداف البعيدة التى يرمى اليها هذا القانون هو اصلاح الاراضى البور وزيادة المساحة المزروعة فى القطر ، وبقدر اطراد هذا

الاصلاح وتلك الزيادة يكون نشر ملكية الفلاح والمحافظة عليها . وان لم تتوافر لهذا الغرض مساحة مناسبة من الارض المستصلحة كل عام ، لم يؤد هذا التشريع غايته ، ولا يبقى له مدد الا ما ينتج عن تحديد الملكيات الكبيرة . وهو مدد ولا شك ضئيل . فضرورى اذن أن يوضع برنامج الاصلاح الزراعى . وان كانت تجاربنا السابقة فى هذا لا تبعث على تفاؤل كبير اذ طالما تأخرت مراحل التنفيذ ، فهذه على كل حال مسألة حيوية لمصر ولا يعقل ان تهملها حكومات المستقبل كما اهملتها بعض الحكومات بالامس .

وقد تبدو بعض الحلول المنصوص عليها فى هذا القانون غريبة وغير مألوفة . لكن هذا هو شأن كل اصلاح هام . وهناك كثير من القواعد المعمول بها الان كانت غريبة وغير مألوفة وقت اقرارها . فما لبثت ان اضحت عادية وطبيعية ، ولا ادل على هذا من الانتقادات العنيفة والتنبؤات المتشائمة التى اثيرت حول قانون الخمسة افدنة عند اعلانه لاول مرة . هذا الى ان كثيرا من هذه الحلول له سوابق فى بلاد اخرى ، وفوق هذا وذاك فهى حلول عملية املتها ظروفنا الخاصة ومشاكلنا المعقدة .

وفى تنفيذ هذا القانون ما يضع الملكية الزراعية على اساس سليم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، بل والسياسية ايضا ، ويعالج حال الجزء الاكبر من المزارعين علاجا ناجحا سريعا مما يسهل بعدئذ علاج حال الباقين بما يفتح من سوق داخلية واسعة للصناعة الوطنية وما يخلق من وسائل نشاط جديدة . وهو الاساس اللازم لكى نستوعب بعد تواصل الجهد والتنفيذ جميع سكان القطر فى نظام اقتصادى صحيح يجد فيه كل منهم مجالا للعمل المنتج والرزق الهنىء .

صـــدر عن :

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

مصر والحرب العالمية الثانية

تأليف :

د. محمد جمال الدين المسدى

د. يونان لبيب رزق

د. عبد العظيم رمضان

يطلب من ادارة التوزيع بجريدة الاهرام

صـــدر عن :

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام
ومؤسســة الدراســات الفلســطينية ببيــروت

الجــزء الثانى من :

محاضــر الكنيســـت

نصوص مختــارة من محاضــر الكنيســت السادس
الدورة الثالثة ٦٧ / ١٩٦٨

مترجمــة عــن العــبرية

الثمن : ٢ جنيهات

يطلب من ادارة التوزيع ـ بمؤسسة الاهرام

صدر عن :

مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت
ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

المؤتمر الصهيونى الثامن والعشرون ١٩٧٢ عرض لبحوثه ومقرراته

١٠٩٨ صفحة الثمن ١٠ جنيهات

يطلب من قسم الاشتراكات بجريدة الأهرام ومن مكتبات الأهرام : ١٦٥ ش محمد فريد القاهرة ـ ١٠ طريق الحرية بالاسكندرية ـ مكتبة الأهرام بجامعة أسيوط ـ مكتبة الأهرام بالجامعة الأمريكية ـ مكتبة الأهرام بمطار القاهرة ـ مكتبة الأهرام بفندق شيراتون ، ميريديان .

سلسلة كتب « دراسات فى الاشتراكية الديمقراطية » تصدر بالتعاون بين المركز والهيئة المصرية العامة للكتاب صدر منها :

١ ـ الأصول التاريخية للاشتراكية الديمقراطية
اسامة الغزالى حرب

٢ ـ الحرية وتعدد الأحزاب فى فكر الاشتراكية الديمقراطية
هالة أبو بكر سعودى
وحيد محمد عبد المجيد

٣ ـ التجربة الاشتراكية فى النرويج والنمسا
محمد نعمان جلال
خالدة شادى

٤ ـ التجربة الاشتراكية الديمقراطية فى تونس
جهاد عودة

٥ ـ أصول الاشتراكية البريطانية « الفابية »
محمد سلماوى

٦ ـ الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية الأوربية
عبد العاطى محمد احمد

٧ ـ الفلاح المصرى ومبدأ المساومة
د . كمال المنوفى

٨ ـ الاشتراكية الديمقراطية فى المانيا الاتحادية
نزيرة الأفندى

٩ ـ الاشتراكية الديمقراطية فى السويد
عزة صبيح

١٠ ـ الاشتراكية الديمقراطية فى السنغال
د . نازلى معوض

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

صدر حديثا :

اتجاهات الصحافة الأسرائيلية
من يناير الى يونيو ١٩٧٨

مختارات من المقالات
ودراسات تحليلية

٢٦٤ صفحة الثمن ٥٠ قرشا

مطبوعات المركز بالتعاون مع الهيئات العلمية

■ مطبوعات المركز بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت

- محاضر الكنيست الأسرائيلى ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - الكتاب الأول . ١٩٧١
- محاضر المؤتمر الصهيونى الـ ٢٧ لعام ١٩٦٨ - الكتاب الأول - جزءان ١٩٧١
- محاضر الكنيست الاسرائيلى ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - الكتاب الثانى ١٩٧٨

■ مطبوعات المركز بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للكتاب

- سعد زغلول يفاوض الاستعمار - طارق البشرى ١٩٧٧
- طه حسين وزوال المجتمع التقليدى - د . عبد العزيز شرف ١٩٧٧
- الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .... محمد السيد سعيد ١٩٧٨

دراسات فى الاشتراكية الديموقراطية

- الأصول التاريخية للاشتراكية الديمقراطية - اسامة الغزالى حرب
- الحرية وتعدد الأحزاب فى فكر الاشتراكية الديمقراطية - هالة أبو بكر سعودى ووحيد محمد عبد المجيد
- التجربة الاشتراكية فى النرويج والنمسا - محمد نعمان جلال وخالدة شادى
- اصول الاشتراكية البريطانية الفابية - محمد سلماوى
- تجربة الاشتراكية الديمقراطية فى تونس - جهاد عودة
- الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية الأوربية - عبد العاطى محمد أحمد
- الفلاح المصرى ومبدأ المساومة - كمال المنوفى
- الاشتراكية الديمقراطية فى المانيا الاتحادية - نزيرة الأفندى
- الاشتراكية الديمقراطية فى السويد - عزة صبيح
- الاشتراكية الديمقراطية فى السنغال - د . نازلى معوض

■ مطبوعات بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة

- حرب أكتوبر - دراسات فى الجوانب الاجتماعية والسياسية ... ١٩٧٤

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

— العسكرية الصهيونية (المؤسسة العسكرية الاسرائيلية . النشأة والتطور) المجلد الأول — تاليف مجموعة من خبراء المركز . . . . (١٩٧٢)
— وثائق عبد الناصر (الكتاب الأول : يناير ١٩٦٧ — ديسمبر ١٩٦٨) (الكتاب الثانى : يناير ١٩٦٩ — سبتمبر ١٩٧٠) . . . . (١٩٧٣)
— التوسع الاسرائيلى (عرض وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلى — محمد فيصل عبد المنعم ، ابراهيم كروان . . . . (١٩٧٤)
— العسكرية الصهيونية (العقيدة والاستراتيجية الحربية الاسرائيلية) — المجلد الثانى : تاليف : مجموعة من خبراء المركز . . . . (١٩٧٤)
— أزمة الطاقة فى الولايات المتحدة الامريكية — د. مصطفى خليل . . . . (١٩٧٥)
— تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ — ١٩٥٣) — د. يونان لبيب رزق . . . (١٩٧٥)
— موسوعة المصطلحات الصهيونية — د. عبد الوهاب المسيرى . . . . . (١٩٧٥)
— مصر وأمريكا (عرض تاريخى لتطور العلاقات المصرية الامريكية وتسجيل رحلة الرئيس السادات لامريكا) — مصطفى علوى ، عبد المنعم سعيد . . . . . (١٩٧٦)
— الديمقراطية فى مصر — المهندس سيد مرعى وآخرين . . . . . . (١٩٧٧)
— مبادرة السلام .. رحلة القرن العشرين — توثيق وتحليل علمى . . . . (١٩٧٨)
— الوفد والكتاب الأسود — د. يونان لبيب رزق . . . . (١٩٧٨)

■ السلسلة الشهرية :

١ — تجسيد الوهم — (دراسة سيكولوجية للشخصية الاسرائيلية) د. قدرى حفنى . . . . (١٩٧١)
٢ — نمو الاقتصاد الاسرائيلى — عثمان محمد عثمان . . . . . . (١٩٧٢)
٣ — نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى) — د. عبد الوهاب المسيرى . . . . (١٩٧٣)
٤ — الشخصية العربية (بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلى) — السيد يسين (١٩٧٤)
٥ — استراتيجية اسرائيل بعد حرب اكتوبر — اللواء مصطفى الجمل . . (١٩٧٦)
٦ — الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب — اشراف : السيد يسين . . . (١٩٧٦)
٧ — الانتخابات الامريكية وأزمة الشرق الاوسط — د. سعد الدين ابراهيم . . (١٩٧٦)
٨ — الصهيونية والعنصرية — أحمد يوسف القرعى . . . . (١٩٧٧)
٩ — قرار الحرب فى السياسة الاسرائيلية — د. السيد عليوه . . . . . (١٩٧٧)
١٠ — التضامن العربى الافريقى — نبية الاصفهانى . . . . (١٩٧٧)
١١ — مؤتمر جنيف واحتمالات السلام — د. محمد ربيع . . . . . . (١٩٧٧)
١٢ — الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ — د. يونان لبيب رزق . . . . (١٩٧٧)
١٣ — البحر المتوسط فى الاستراتيجية الدولية — د. اسماعيل صبرى مقلد . . (١٩٧٧)
١٤ — الثورة الادارية — د. نزيه نصيف الايوبى . . . . (١٩٧٧)
١٥ — الثورة والتغير الاجتماعى ، اشراف : السيد يسين . . . . . . (١٩٧٧)
١٦ — الحوار العربى الاوروبى — عبد المنعم سعيد . . . . (١٩٧٧)
١٧ — صراع القوى الكبرى فى أفريقيا — مجدى حماد . . . . (١٩٧٧)
١٨ — الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة فى الارض المحتلة — اسامة الغزالى حرب (١٩٧٧)
١٩ — الفوائض البترولية العربية — طه عبد العليم طه . . . . . . (١٩٧٧)
٢٠ — مشروعات الدولة الفلسطينية — د. على الدين هلال . . . . . . (١٩٧٨)
٢١ — استيعاب المهاجرين فى اسرائيل — محمد السيد سعيد ، أميرة سلام . . (١٩٧٨)
٢٢ — ليكود والتسوية — أمل الشاذلى . . . . (١٩٧٨)
٢٣ — التجربة الجزائرية فى التنمية والتحديث — خيرى عزيز . . . . . (١٩٧٨)
٢٤ — سياسة التعليم فى مصر — د. نزيه نصيف الايوبى . . . . . . (١٩٧٨)
٢٥ — قضايا التنمية فى الكويت — عبد العاطى محمد أحمد . . . . . . (١٩٧٨)
٢٦ — ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار فى أفريقيا — أحمد يوسف القرعى . . (١٩٧٨)
٢٧ — اليهود العرب فى اسرائيل — وحيد محمد عبد المجيد . . . . . (١٩٧٨)
٢٨ — قضية الحدود فى الخليج العربى — د. عبد الله الأشعل . . . . . (١٩٧٨)
٢٩ — العرب وتحديات الحوار مع أفريقيا — على أبو سن . . . . . . (١٩٧٨)
٣٠ — استراتيجيات التنمية فى العالم الثالث — د. نزيه نصيف . . . . . (١٩٧٨)

هذا الكتاب :

يتناول هذا الكتاب بالدراسة أوضاع الملكية الزراعية فى مصر فى الفترة ما بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ ، وسيطرة كبار الملاك على جهاز الدولة والحكم وتكريس ذلك لخدمة مصالحهم ، مما أدى الى ضياع كل الأصوات المطالبة بالاصلاح وخاصة فى القطاع الزراعى .

كما يتناول الكتاب أوضاع الفلاحين ومظاهر القلق الاجتماعى فى الريف المصرى الناتج من سوء توزيع الملكية الزراعية وسيطرة كبار الملاك على أوجه النشاط الاقتصادى الأخرى .

والكتاب امتداد لجهد آخر قام به الكاتب فى دراسة أوضاع الملكية الزراعية السابقة على هذه الفترة .

المؤلف :

د. على بركات ، استاذ مساعد التاريخ الحديث بجامعة المنصورة ، وهو من المهتمين بدراسة تاريخ مصر الاجتماعى ، ومن ابرز دراساته المنشورة ((تطور الملكية الزراعية وأثره عا
السياسية فى الفترة من ١٨١٣ ــ ١٩١٤)) ، وقد صدر عا
وللمؤلف ايضا عدة دراسات فى المجلات العلمية المتخصصة
((دراسة عن الفلاحين بين الثورة العرابية وثورة ١٩١٩
فى المجلةالمصرية للدراسات التاريخية. ودراسة : ((رفاعة
مفكرا سياسيا)) منشورة فى مجلة كلية التربية جامعة المنـ

الثمن ١٥ قرشا